إعمال المصدر عمل الفعل
دراسة تحليلية

إعداد الدكتورة
أسماء حسين علي أبويوسف
مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَما تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

باسمك اللهم أبدأ وبك أستعين ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب ،
الحمد لله بارئ الخلق ، الحكيم فيما أنشأ ودبر ، الخبير بما قدم وأخر ، الذي علَّم الإنسان مالم يعلم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ رسول الله مبعوث العناية الألهية ، وشمس الهداية الربانية ، أرسله ربُه بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كلِّه ، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى أصحابه الغر الميامين ،
أعلام الهدى ومصابيح الدُجى وعلى آله الطيبين الأطهار وسلم تسليمًا كثيرًا .

وبعد

فهذا البحث بعنوان " إعمال المصدر عمل الفعل " وأمَّا سبب اختياري لهذا الموضوع فهو : أنني كثيرًا ما كنتُ أقرأ في كتب النحو أن من النحاة ــ وهم كثرة ــ من يرى أن المصدر يعمل لأنه فرعٌ على الفعل في العمل ، ومنهم من يرى أنه يعمل بطريق الأصالة ، وليس لأنه فرعٌ .

وفي ذات الوقت أؤيد المذهب القائل بأن المصدر أصل المشتقات ، والفعل فرع أُشتُق منه ، وبهذا يكون المصدر أصلًا للفعل في الاشتقاق ، ومن ثمَّ فهو أحق وأولى بالعمل أصالة ، ومن ثمَّ لم أجدْ في نفسي تأييدًا وقبولًا للرأي القائل بأن المصدر يعمل لأنه فرعٌ على الفعل في العمل ، ولهذا أحببتُ أن أتعرض عن قرب لدراسة المصدر العامل عمل الفعل ؛ لأُثبت ما أؤيده وأميل إليه من أن المصدر يعمل بطريق الأصالة .

وكانت خطة البحث على النحو التالي :

المقدمة : وتحدثت فيها عن سبب اختياري لهذا الموضوع .

الدراسة التمهيدية : وتشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : تعريف المصدر والقول في أصل المشتقات .

المبحث الثاني : أبنية المصادر ويشتمل على أربعة مطالب :

المطلب الأول : مصادر الفعل الثلاثي المجرد .

المطلب الثاني : مصادر الفعل غير الثلاثي .

المطلب الثالث : أبنية المصدر الميمي .

المطلب الرابع: المصدر الصناعي و كيفية بنائه .

الدراسة وتشتمل على فصلين :

الفصل الأول : إعمال المصدر عمل الفعل .

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : إعمال المصدر عمل الفعل هل هو بالإصالة أم بالحمل على الفعل ؟

المبحث الثاني : شروط إعمال المصدر عمل الفعل .

الفصل الثاني : أحوال المصدر العامل عمل الفعل .

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : إعمال المصدر المضاف عمل الفعل .

المبحث الثاني : إعمال المصدر المنون (المجرد) عمل الفعل .

المبحث الثالث : إعمال المصدر المقترن بـ " أل " عمل الفعل .

الخاتمة : وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث .

ثبت المصادر والمراجع .

فهرس الموضوعات .

وكانت دراستي لموضوعات النحو الواردة في البحث على النحو التالي :

ـ مدخل مختصر للجزئية التي سأتحدث عنها .

ـ دراسة كل جزئية من جزئيات البحث من مصادر النحو المختلفة .

ـ كنت عند عرض أي مذهب من مذاهب النحاة في مسألة ما أقوم بالرجوع إلى كتب النحاة المنسوب إليهم هذه المذاهب ـ كلما تهيأ لي ذلك وأتيح لي الاطلاع على هذه المؤلفات ـ للتأكد والتحقق أن ما نُسِب إليهم من أقوالٍ هو بالفعل حقيقة مذهبهم .

ـ كنت عند الحديث عن أي جزئية من جزئيات البحث أناقش آراء النحاة الواردة فيها ـ كلما أمكن ـ وأحاول جاهدة أن أبين أيّها أقرب للصواب ، وأُذيلها في غالب الأمر بتعقيب أُبين فيه ما أؤيده وأميل له ، موثقة ذلك بالأدلة .

ـ قمت بنسبة اللآيات القرآنية التي شَرُف بها البحث إلى سورها ، ونسبة القراءات القرآنية إلى قرائها موثقة ذلك من كتب القراءات ، كما قمت بتخريج الأحاديث الشريفة الواردة في البحث معتمدة في ذلك على كتب السنة وشروحها ، وتخريج الشواهد الشعرية بنسبتها إلى بحرها العروضي وإلى قائلها إن وُجِد وتوثيقها من كتب اللغة و النحو ، وتفسير ما غَمُضَ منها من ألفاظ ومعان ، وذكر الشاهد النحوي ، كما ترجمت للنحاة غير المشهورين معتمدة في ذلك على المصادر الأصلية لهذه التراجم .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

الدراسة التمهيدية

وتشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : تعريف المصدر و القول في أصل المشتقات .

المبحث الثاني : أبنية المصادر ويشتمل على أربعة مطالب :

المطلب الأول : مصادر الفعل الثلاثي المجرد .

المطلب الثاني : مصادر الفعل غير الثلاثي .

المطلب الثالث : أبنية المصدر الميمي .

المطلب الرابع: المصدر الصناعي و كيفية بنائه .

المبحث الأول

تعريف المصدر والقول في أصل المشتقات

أولًا : تعريف المصدر

المصدر في اللغة : الموضع الذي تصدر عنه الإبل وترده [١].

وقيل : المصدر اسمُ مفعولٍ من صَدَرَ ومصدر الشيء منبعه [٢].

وقيل : هو موضع الصدور وهو الانصراف [٣].

المصدر في الاصطلاح :

عرفه الخليل بقوله :" المصدر هو أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال " [٤].

وقد فسَّر الخليل التعريف السابق للمصدر قائلًا : " المصادر كانت أول الكلام كقولك : " الذَّهاب والسَّمْع والحِفظ ، وإنما صَدَرت الأفعالُ عنها ، فيقال: ذَهَبَ ذَهابًا، وسَمعَ سمعًا وسَماعًا وحَفِظَ حِفظًا"[٥].

وقد تبع الليثُ الخليلَ على هذا التعريف [٦].

---

١ ـ ينظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ـ بيروت الطبعة : الرابعة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م : ٢ / ٧١٠ ، مقاييس اللغة لأحمد بن فارس القزويني الرازي بتحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر ، طبعة سنة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م : ١ / ٥٥٢ ، مجمل اللغة لابن فارس بتحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة : الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م : ١ / ٥٥٢ ، علل النحو لمحمد بن عبدالله بن الوراق بتحقيق محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م : ٣٦٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ،عالم الكتب ـ بيروت / مكتبة المتنبي ـ القاهرة : ٦ / ٥٩ .

٢ ـ ينظر : شرح الأجرومية لأبي محمدٍ صالح بن مُحمدٍ بنِ حسنٍ آل عُمَيِّر الأسمريُّ القحْطانيُّ : ٩٢ .

٣ ـ ينظر : تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد الزبيدي ، دار الهداية : ١٢ /٣٠٠ .

٤ ـ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي البصري بتحقيق/ د مهدي المخزومي ، د/ إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال : ٧ / ٩٦ .

٥ ـ العين : ٧/ ٩٦ .

٦ ـ ينظر : لسان العرب لابن منظور الإفريقي ، دار صادر ـ بيروت الطبعة الثالثة : ١٤١٤هـ : ٤ / ٤٤٩ ، تاج العروس : ١٢ / ٣٠٠ .

وعرّفَ سيبويه المصدر بأنه الحدث أو الحدثان فقال :
" وأمَّا الفعل فأمثلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيتْ لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينَقطع.....، والأحداث نحو : الضَّرْب والحَمْد والقَتْل [١] " .

وقد علق السيرافي على قول سيبويه السابق قائلًا : " ومعنى قول سيبويه " أمثلة أُخذت من أحداث الأسماء " : أن أبنية الفعل المختلفة أُخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء[٢] " .

وقد عرَّف المبرد المصدر بأنه اسم الفعل [٣] .
وقد تبع الزجاجي وابن عصفور المبرد على هذا التعريف [٤] .

قال ابن أبي الربيع مفسرًا لقولهم : المصدر هو اسم الفعل :
" أي هو الاسم المأخوذ منه الفعل " [٥] .
وعرّفه الزمخشري بأنه : الاسم الذي يشتق منه الفعل ويعمل عمل فعله [٦] .

وعرّفه ابن الحاجب بأنه : اسم الحدث الجاري على الفعل [٧] .

---

١ ـ الكتاب لسيبويه بتحقيق / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة الطبعة : الثالثة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م : ١ /١٢ .

٢ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي بتحقيق / أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م : ١ / ١٦ .

٣ـ ينظر: المقتضب للمبرد بتحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت :٤ / ٢٩٩.

٤ ـ ينظر : الجمل بشرح ابن عصفور بتحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح : ١ / ٩٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور " الشرح الكبير " بتحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح : ١ / ٩٧ .

٥ ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع بتحقيق الدكتور / عياد بن عبد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦م : ١ / ١٦٨ .

٦ ـ الأنموذج في النحو للزمخشري بشرح الأردبيلي : ١٢٤.

٧ـ الكافية بشرح الرضي لابن الحاجب بتحقيق الدكتور/ إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م : ٣ / ٤٦٩ .

قال الرضي مُفَسِّرًا تعريف ابن الحاجب :
" يُعْني بالحدث معنى قائمًا بغيره ، سواء صدر عنه كالضرب والمشي ، أو لم يصدر عنه كالطول والقصر " (١) .

وقد تبع ابن هشام ابن الحاجب على هذا التعريف (٢) .

وقد عرّفه الأُبَّذيُّ بأنه : الاسم الدال على الحدث (٣) .

إلى غير ذلك من التعريفات الواردة للمصدر (٤) .

وإذا ما أمعنا النظر فيما ذُكِر من تعريفات للمصدر نجد أن جميعها يدور حول معنى واحد وهو أن المصدر : هو الاسم الذي يدل على الحدث المجرد من غير ارتباط بزمان أو مكان أو بذات أو بعلمية ، ومدلوله الحقيقي أمر معنوي محض يدل عليه اللفظ المعروف ، ولابد من ناحيته اللفظية أن يشتمل على جميع الحروف

---

١ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية بتحقيق الدكتور/ إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م : ٣ / ٤٦٩ .

٢ ـ ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام بتحقيق / عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ـ سوريا : ٤٩١ .

٣ ـ ينظر : الحدود في علم النحو لأحمد بن محمد الأُبَّذي الأندلسي بتحقيق /نجاة حسن عبد الله نولي ، طبعة سنة: ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م : ٤٧٣ .

٤ـ ينظر : الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج بتحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة لبنان - بيروت :٣ / ٨٥ ، رسالة الحدود للرماني بتحقيق إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ـ عمان : ٦٩ ، ملحة الإعراب للحريري ، دار السلام ـ القاهرة ، الطبعة الأولى : ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م : ٣٤ .

الأصلية والزائدة في فعله الماضي لفظًا[١] أو تقديرًا [٢]، وقد يزيد عنها كـ " أكرم " : " إكرامًا " ولا يمكن أن ينقص بدون تعويض [٣] .

---

١ ـ لفظًا : أن تكون جميع الحروف موجودة منطوقًا بها ، نحو : أخذت : أَخْذًا، وتعلم الصبي تَعلُمًا .

٢ ـ تقديرًا : أن يكون الحرف المحذوف قد عُوِض عنه حرفًا آخرًا ، كمجيء تاء التأنيث في آخر المصدر عوضًا عن واو الفعل في مثل : وَعَد : عِدَة ، أو يكون الحرف محذوفًا للتخفيف وكثرة الاستعمال ، مع ظهوره أحيانًا في بعض اللهجات واللغات ؛ مثل ضارب : ضِرابًا ، قاتل : قِتالًا ، والأصل : ضيرابًا ، وقيتالًا ، فقلبت الألف ياءً لوقوعها بعد الكسرة ، ثم حُذفت تخفيفًا ، ومن العرب من كان يظهرها . ينظر : شرح التسهيل لابن مالك بتحقيق محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠١ م : ٢ / ٤٤٩ بتصرف ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل بتحقيق الدكتور / محمد كامل بركات ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م : ٢ / ٢٤٠ ، النحو الوافي للدكتور عباس حسن / دار المعارف الطبعة الخامسة عشرة : ٣ / ٢٠٩ .

٣ـ ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبد العزيز النجار ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١ م : ٣ / ٣ .

ثانيًا :القول في أصل المشتقات

الاشتقاق هو : اقتطاع فرع من الأصل يدور في تصاريفه على الأصل ، والأصل هنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا أوليًا ، والفرع لفظ توجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل[١] .

وقد اختلف النحاة في أصل المشتقات على أربعة مذاهب[٢] :

المذهب الأول للبصريين : وذهبوا إلى أن المصدر أصل المشتقات والفعل فرعٌ عنه .

المذهب الثاني للكوفيين : وذهبوا إلى أن الفعل أصل المشتقات ، والمصدرمشتق منه .

المذهب الثالث لبعض البصريين : وذهبوا إلى أن المصدر أصلٌ للفعل ، والفعل أصلٌ للوصف .

المذهب الرابع لابن طلحة[٣] : وذهب ابن طلحة إلى أنَّ كُلًّا من المصدر والفعل أصلٌ بنفسه وليس أحدهما مشتقًا من الآخر .

وأرى أن أصح المذاهب هو مذهب البصريين لأن الفرع لابد أن يكون فيه معنى الأصل وزيادة ، ولاشك أنَّ الفعل يدل على المصدر والزمان ، ففيه معنى المصدر وزيادة ، ومن ثَمَّ فهو فرعٌ والمصدر أصلٌ .

---

١ ـ ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري بتحقيق الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان ، الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م : ١٤٤ .

٢ ـ تنظر المسألة في : الكتاب : ١ / ١٢ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١ / ١٦ ، ١٧ ،الإيضاح في علل النحو بتحقيق الدكتور / مازن المبارك ، دار النفائس ،الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م : ٥٦ ـ ٦٠ ، الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، طبعة دار الفكر ـ دمشق : ١ / ٢٣٥ ـ ٢٣٩ ، اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري بتحقيق الدكتور/ عبد الإله نبهان ، الطبعة الأولى : ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م ـ دار الفكر ـ دمشق : ١ / ٢٦٠ ، ٢٦١ ، شرح المفصل لابن يعيش :١ / ١١٠ ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب بتحقيق الدكتور / موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ـ بغداد : ١ / ٢١٨ ، ٢١٩،شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٩٨ ، ٩٩ شرح التسهيل: ٢ / ١٠٧، ١٠٨ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م : ١ / ٤٦٨ ، شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م : ١ / ٤٩٢

٣ ـ هو: أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الإشبيلي ، كان إمامًا في صناعة العربية ، توفي بإشبيلية سنة ٦١٨هـ . ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية لبنان ـ صيدا : ١/ ١٢١.

المبحث الثاني: أبنية المصادر

ويشتمل على أربعة مطالب :

المطلب الأول : مصادر الفعل الثلاثي المجرد .

المطلب الثاني : مصادر الفعل غير الثلاثي .

المطلب الثالث : أبنية المصدر الميمي .

المطلب الرابع: المصدر الصناعي و كيفية بنائه .

المطلب الأول
مصادر الفعل الثلاثي المجرد

أبنية المصادر

يجري الصرفيون في ذكر المصادر بناءً على الأفعال ، أيّ أن ضبط أبواب المصادر مبني على ضبط أبواب الفعل ، فينظر في الفعل هل هو ثلاثي أم رباعي ؟
وهل هو مجرد أم مزيد ؟
ثم بعد ذلك يحكم عليه بالمصدر ، وهذا جاء نتيجة الاستقراء والتتبع ، يعني أن الاستقراء والتتبع اقتضى أن يجعل ضبط باب المصادر على الأفعال ، وهذا لا يلزم منه أن يكون المصدر فرعًا عن الفعل ، بل الصواب هو العكس من حيث الاشتقاق ووجود الفعل.
وينقسمُ الفعل من حيث التجرد والزيادة إلى قسمين : مجرد و مزيد :
فالمجرد : ما كانت جميع حروفه أصلية ، لا يسقط منها حرف في تصاريف الكلمة بغير علة تصريفية .
أمَّا المزيد : فهو ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية[١] .
ثم المجرد قسمان : ثلاثي ورباعي ، والمزيد كذلك على قسمين : مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي.
وفيما يلي الحديث عن مصادر الفعل الثلاثي المجرد :

مصادر الفعل الثلاثي المجرد :

لم تجر مصادرُ الثلاثي على أوزان معينة شأنها في هذا شأن أفعالها الماضوية والمضارعية التي مدار النطق فيها على ما يسمع من حملة اللغة وينقل عن معاجمها ، بخلاف الأفعال الزائدة على ثلاثة فإنها تسير على نظام معين لا يتغير ولا يتبدل في كلٍّ من الماضي والمضارع ، فكانت مصادرها جارية على قاعدة ثابتة مثلها ، ومن ثَمَّ اتفق علماء العربية على قياسية مصادر غير الثلاثي ، وقد ارتقت أبنية مصادر الثلاثي إلى اثنين وثلاثين مصدرًا في الأغلب مع التفاوت بينها في الكثرة والقلة والندرة والشذوذ[٢] .

وقد أدى هذا إلى اختلاف الصرفيين في قياسية وسماعية مصادر الثلاثي على ثلاثة مذاهب :

---

١ ـ ينظر : شذا العرف في فن الصرف لأحمد بن محمد الحملاوي بتحقيق / نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، مكتبة الرشد ـ الرياض : ٢١ .

٢ ـ ينظر : شرح الكافية للرضي : ٣ / ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام بتحقيق يوسف الشيخ محمد ، طبعة دار الفكر : ٣ / ٢٠٢ ، تصريف الأسماء للدكتور محمد الطنطاوي ، الطبعة السادسة ١٤٠٨ هـ : ٤٩ .

المذهب الأول وهو سيبويه والأخفش وجمهور الصرفيين : وقد ذهبوا إلى القول بأن فَعْلًا قياسٌ لمصدر " فَعَل وفَعِل " ، فيما لم يُسمَع خلافه ، فإن سُمِع خلافه وقف عند المسموع ، والمراد بالقياس على هذا المذهب أنه إذا ورد شيء ، ولم يعلم كيف تكلم العرب بمصدره فإنك تقيسه على أمثاله ، لا أنك تقيس مع وجود السماع[١] .
فما سُمع من لسان العرب سواءً وافق القياس وهو كونه على وزن فعْل أم لا هوالمقدم ، ولا قياس مع النص هكذا يقولون : لا قياس مع النص[٢].

المذهب الثاني : ذهب بعضُهم إلى عدم القياس على " فَعْل " الذي اعتبره الجمهور قياسيًا للفعلين (فَعَل وفَعِل) المتعديين ، والتزام السماعية[٣] .
ولا يُخفَى ما في المذهب من العنت لكثرة مواد هذين الفعلين في الكلام ، ولهذا عول الجمهور على القياس فيهما ، اكتفاء بغلبة هذا المصدر للفعلين[٤]

المذهب الثالث وهو مذهب الفراء : أنَّ القياس جائز وإن سُمِع غيره[٥] .
فالفراء يجيز بذلك في كل فعل ثلاثي أن يؤتي بمصدره على القياس ، وإن سمع غيره عن العرب .
وهنا أودُّ الإشارة إلى أنني أميل هنا إلى مذهب سيبويه والأخفش والجمهور ؛ لأنهم قد وقفوا موقفًا وسطًا وهو الاكتفاء بالقياس إذا انعدم السماع ، فما ذهبوا إليه فيه مراعاة الحقين : النظر إلى المسموع عند الورود ، واللجوء للقياس عند انعدامه[٦] .

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٩ ، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان بتحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة الأولى : ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨ م : : ٢ / ٤٩٠ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي بتحقيق عبد الحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٨ م : ٢ / ٨٦٢ ، المساعد : ٢ / ٦٢٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٢ ، التصريح : ٢ / ٢٥ .
٢ ـ ينظر : شرح ألفية ابن مالك لأبي عبدالله أحمد بن مساعد الحازمي : الدرس ٨١ ، ص : ٥ .

٣ ـ ينظر : الارتشاف : ٢ / ٤٩١ ، المساعد : ٢ / ٦٢٢ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي بتحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ـ مصر: ٣ / ٣٢٢ ، تصريف الأسماء للشيخ الطنطاوي : ٤٩ .
٤ ـ ينظر : تصريف الأسماء للشيخ الطنطاوي : ٤٩ ، ٥٠ .

٥ ـ ينظر : الارتشاف : ٢ / ٤٩١ ، المساعد : ٢ / ٦٢٢ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى :٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م: ٢ / ٤٦٠ .

٦ ـ ينظر : تصريف الأسماء للطنطاوي : ٥٠ .

وأودُّ الإشارة أيضًا إلى أن مذهب الجمهور ليس خاصًا فقط باستعمال " فَعْل " قياسًا لمصدر " فَعَل وفَعِل " المتعديين ، بل هو قاعدة عامة في باقي المصادر لباقي الأفعال ، فقد جعلوا كثرة استعمال بناء أي مصدر لأي فعل مصححة للقياس عليه[١] عند عدم السماع ، وقد قال سيبويه : (ولكن الأكثر يقاس عليه)[٢] .

وفيما يلي الحديث عن مصادر الفعل الثلاثي المجرد
للفعل الماضي المجرد ثلاثة أوزان هي :
١ ـ فَعَل " بفتح الفاء والعين ويكون متعديًا ولازمًا وأكثره يأتي متعديًا .
٢ ـ " فَعِل " بفتح الفاء وكسر العين ويكون متعديًا ولازمًا وأكثره يكون لازمًا .
٣ ـ " فَعُل " بفتح الفاء وضمّ العين ولا يكون إلا لازمًا .

أولًا مصدر الفعل المتعدي " فَعَل وفَعِل " : يأتي مصدر الفعل المتعدي " فَعَل وفَعِل " على " فَعْل " بفتح الفاء وسكون العين ، سواء أكان " فَعَل " مفتوح العين صحيحًا نحو ضَرَب : ضَرْبًا ، أو معتل الفاء نحو وَعَد : وَعْدًا ، أو معتل العين نحو : بَاع : بَيْعًا ، أو معتل اللام نحو رَمَى : رَمْيًا ، أو مضاعفًا نحو رَدَّ ردًّا ، أو مهموزًا نحو أَكَل : أَكْلًا ، وسواء أكان مكسور العين " فَعِل " صحيحًا نحو فَهِم : فَهْمًا ، أو معتل الفاء نحو وَطِئ : وَطْئًا ، أو معتل العين نحو خَاف : خَوْفًا ، أو معتل اللام نحو فَنَى : فَنْيًا ، أو مضاعفًا نحو مَسَّ : مَسًّا ، أو مهموزًا نحو أَمَن : أَمْنًا[٣] .

وقد اشترط ابن مالك في مجئ " فَعِل " على " فَعْل " أن يدل على عمل بالفم نحو لَقِم : لَقْمًا ، وبَلِع : بَلْعًا ، قَضِم : قَضْمًا[٤] .

---

١ ـ ينظر : تصريف الأسماء للطنطاوي : ٥٠ .

٢ ـ الكتاب : ٤ / ٨ .

٣ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٥ ، المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني بتحقيق الدكتور / محمد علي الحمد ،مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة الأولى :١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م : ٦٣ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي بتحقيق / محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، طبعة سنة ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م : ١ / ١٥٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٢ ، التصريح : ٢ / ٢٥ ، ٢٦ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٥٩ .

٤ ـ ينظر : التسهيل بشرح ابن مالك بتحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد ، الدكتور/ محمد بدوي مختون ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م : ٣ / ٤٧٠ .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أن سيبويه لم ينص صراحةً على أن مجئ " فَعِل " على " فَعْل " يشترط فيه أن يدل عمل بالفم إلا أن الأمثلة التي مَثَّل بها لمجئ "فَعِل " على " فَعْل " كلها تدل على عمل بالفم حيث قال :
(أما فَعِل يَفْعَل ومصدره والاسم فنحو: لَحِسه يَلْحَسه لَحْسًا وهو لاحسٌ ، ولَقِمه يَلْقَمه لَقْمًا وهو لاقمٌ، وشَرِبه يَشْرَبه شَرْبًا وهو شاربٌ ، ومَلِجه يَمْلَجه مَلْجًا وهو مالج)[١] .

فإن دل الفعل المتعدي على حرفة أو صناعة فإنَّ مصدره يأتي على وزن " فِعالة " بكسر الفاء في الغالب نحو : خَاط : خِياطة ، حَاك : حِياكة ، كَتَب : كِتابة ، نَجَر : نِجارة ، خِلِف : خِلافة ، [٢] .

ثانيًا ـ مصدر الفعل الثلاثي اللازم :
للفعل الثلاثي اللازم ثلاثة أبنية هي : فَعَل ، فَعِل ، فَعُل

أولًا ـ مصدر " فَعَل " اللازم : يأتي مصدر " فَعَل " اللازم قياسًا على " فُعُول " ولا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل(غير الأجوف) والمضاعف نحو : جَلَس : جُلُوسًا ، قَعَد : قُعُودًا ، سَجَد : سُجُودًا ، وَصَل : وُصُولًا ، سَمَا : سُمُوًّا ، غدا : غُدُوًّا ، مَرّ : مُرُورًا ، وإذا كان الناقص واوي الياء فيجب إعلاله بقلب الواو (واو فعول) ياءً وإدغامها في الياء (لام الكلمة)نحو مَضَى : مُضِيًّا وأصله : مُضُوْي ثم قلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء الثانية وقلبت ضمة الضاد إلى كسرة[٣] .

قال سيبويه : "وأما كل عملٍ لم يتعد إلى منصوب فإنه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدى ، ويكون الاسم فاعلًا والمصدر يكون فعولًا، وذلك نحو: قَعَد قُعُودًا وهو قاعد، وجَلَس جُلُوساً وهو جالسٌ، وسَكَت سُكُوتاً وهو ساكتٌ "[٤] .

---

١ ـ الكتاب : ٤ / ٥ .

٢ ـ ينظر : الهمع : ٣ / ٣٢٣ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٦٢ ، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٣ : ٣٢ ، تصريف الأسماء : ٥١ ، الصرف للدكتور حاتم الضامن ، دار الحكمة العراق : ١٢٧ .

٣ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٥ ، ٦ ، شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ١٥٦ ، المساعد : ٢ / ٦٢٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٣ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٦١ ، تصريف الأسماء : ٥٢ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه للدكتورة / خديجة الحديثي ، مكتبة النهضة بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥م : ٢١٢ ، الصرف للدكتور حاتم الضامن : ١٢٨ .

٤ ـ الكتاب : ٤/ ٩ .

وأمّا " فَعَل " المعتل العين فالغالب في مصدره أن يكون على " فَعْل " نحو : صَام : صَوْمًا ، جَار : جَوْرًا ، مَات : مَوْتًا ، أو فِعال نحو : صَام : صِيامًا ، هَام : هِيام ، قَام : قِيامًا ، غَاب : غِيابًا ، أو فِعَالة نحو : نَاح : نِيَاحة[١] .

وكون القياس في الصحيح والمعتل غير الأجوف والمضاعف من " فَعَل " اللازم " فُعُولًا " هو مذهب سيبويه والأخفش والجمهور إن لم يسمع غيره[٢] .

وقيل : هو مقيس سُمِع غيرُه أولم يُسْمَع[٣] .

وقيل : لا يُقاس على " فُعُول " ويقتصر على المسموع فقط[٤] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أن الفراء قد جعل قياس " فَعَل " سواء أكان متعديًا أو لازمًا عند أهل الحجاز " فَعْلًا " ، وعند أهل نجد " فعولًا "[٥] .

وبذلك يكون الفراء مخالفًا للمشهور عند سيبويه والجمهور[٦] .

---

١ ـ ينظر : الارتشاف : ٢ / ٤٩١ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٦١ ، الصرف : ١٢٧ .

٢ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٩ ، الارتشاف : ٢ / ٤٩١ ، المساعد : ٢ / ٦٢٣ .

٣ ـ ينظر : الارتشاف : ٢ / ٤٩١ ، المساعد : ٢ / ٦٢٣ .

٤ : ينظر: الارتشاف : ٢ / ٤٩١ ، المساعد : ٢ / ٦٢٣ .

٥ ـ ينظر : شافية ابن الحاجب بشرح الرضي بتحقيق / محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، طبعة سنة: ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م : ١ / ١٥١ ، ١٥٢ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢١٢ ، تصريف الأسماء : ٥٥ .

٦ ـ ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١ / ١٥٧ .

ويستثنى من المجئ على وزن " فُعُول " ما يلي :

١ ـ ما دل على حرفة فقياس مصدره على " فِعَالة " نحو : تَجَر : تِجارة ، سَفَر : سِفارة[١] ، أَمَر : إِمَارة ، سَعَى : سِعاية[٢] .

وقد جعل ابن عصفور " فِعالة " مقيسًا في الولاية والصناعة[٣] .

كما جعله مجمعُ اللغة العربية قياسيًا فيما دل على حرفة وشبهها من أيّ بابٍ من أبواب الثلاثي[٤] .

هنا أودُّ الإشارة إلى أن البعض من أمثال الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور موسى حسين الموسوي قد نسبا إلى ابن مالك القول بأنه لم يعتبر " فِعالة " قياسيًا[٥] .

وأقول : من الصواب أن ابن مالك لم يذكر في الألفية وزن " فِعالة " عند حديثه عن الأوزان الأخرى التي يأتي عليها " فَعَل " اللازم غير " فُعُول " ، لكن هذا لا يعني أبدًا أنه يعتبره غيرَ قياسي ؛ بدليل أنه ذكره في كتابه " التسهيل " فقال :

(وفي اللازم من " فَعَل " : " فُعُول " ما لم يغلب فيه " فِعَالة " أو" فِعال " أو" فُعال" أو "فَعِيل " أو "فَعَلان " فيندر فيه " فُعُول ")[٦] .

وفي كتابه " شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ " فقال :

(مقيس مصادر " فَعَل " إن كان متعديًا " فَعْل " ، وإن لم يكن يتعد فـَ "فِعَال " في تمنع ، و" فِعَالة " في ولاية أو حرفة)[٧] .

---

١ ـ السفارة : الصلح بين المتنازعين ، ينظر : مقاييس اللغة لابن فارس : ٣ / ٨٢.

٢ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ١٤ ، شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ١٥٣ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي بتحقيق الدكتور/ الشريف عبد الله الحسيني ، مكتبة الفيصلية ــ مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ ــ ١٩٨٦ م :٢ / ٨٥٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، تصريف الأسماء والأفعال للدكتور فخر الدين قباوة ، مكتبة المعارف بيروت ــ لبنان ، الطبعة الثانية : ١٤٠٨ هـ ــ ١٩٨٨م : ١٣٤ .

٣ ـ ينظر: المقرب ومعه مثل المُقرِّب لابن عصفور بتحقيق / عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م : ٢ / ٥٠٥ .

٤ ـ ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢١٦ .

٥ ـ ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٣٨ .

٦ ـ ينظر : التسهيل بشرح ابن مالك : ٣ / ٤٧٠ .

٧ ـ ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك بتحقيق / عدنان الدوري ، وزارة الثقافة العراقية ، طبعة سنة ١٣٩٧ ــ ١٩٧٧م : ٢ / ٧١٣ .

فلعل ابن مالك لم يذكره في الألفية اعتمادًا منه أنه قد ذكره في مواضع أخرى نص في بعضها صراحة على أنه قياسي فيما دل على حرفة أو ولاية كما هو الحال في " شرح عمدة الحافظ " ، ونص في بعضها الآخر على أنه غالبٌ كما هو الحال في " التسهيل " ، والغلبة من أمارات القياس كما ذكر الصبان [١] ، لكن عدم ذكره لهذا المصدر في الألفية لا يعني إطلاقًا أنه عنده غيرُ قياسي ، وإلّا لنص على ذلك صراحةً .

٢ ـ ما دل على إباء وامتناع وهياج فقياس مصدره على " فِعَال " بكسر الفاء نحو : أَبَى : إِبَاءً ، نَفَر : نِفَارًا ، ، جَمَح : جِمَاحًا ، أَبَق : إِبَاقًا ، شَمَس : شِمَاسًا[٢] ، شَرَد : شِرادًا[٣] .
والمراد بـ " أَبَى " ههنا اللازم وهو الذي بمعنى " امتنع " ، لا المتعدي وهو الذي بمعنى " كره "[٤] .
وقد جعله ابن عصفور قياسيا أيضًا في الأصوات نحو صَاح : صِيَاح[٥] .
ويأتي أيضًا على " فِعَال " ما دل على انتهاء زمن الفعل نحو : جَزَّ : جِزازًا[٦] ، صَرَم : صِرامًا[٧] ، قَطَع : قِطاعًا[٨] ، حَصَد : حِصادًا[٩] وأمثالها [١٠] .

---

١ ـ ينظر : حاشية الصبان : ٢ / ٤٦٢ .

٢ ـ شمس : أي شرد وجمح ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٨ / ٥ .

٣ ـ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١ / ١٥٣ ، ١٥٤ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٦٣ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٠ ، التصريح : ٢ / ٢٧ ، الهمع : ٣ / ٣٢٣ ، تصريف الأسماء والأفعال : ١٣٤ .

٤ ـ ينظر : حاشية الصبان : ٢ / ٤٦١ .

٥ ـ ينظر : المقرب : ٢ / ٥٠٥ .

٦ ـ الجِزاز : وقت الجَزَّ وهو الحصاد . ينظر : المخصص : ٤ / ٤١٠ .

٧ ـ الصِرام : وقت إدراك النخل . ينظر : العين : ٧ / ١٢٠ .

٨ ـ القِطاع : زمن قطع الشيء . ينظر : أساس البلاغة : ٢ / ٨٧ .

٩ ـ الحِصاد : أوان حصد الزرع . ينظر: تهذيب اللغة : ٤ / ١٣٤ .

١٠ ـ ينظر : الكتاب : ٤ /١٣٤ ، المقرب : ٢ / ٥٠٥ .

وقد خالف الرضي سيبويه في المعنى الثاني ولم يعتبره مصدرًا فقال :
" وَالْفِعَال قياس من غير المصادر في وقت حَيْنُونة الحدث ، كالقِطاف والصِّرام والجداد والحِصاد "(١).

وقد ذكر ابنُ عصفور والرضي أنَّ "فِعَالًا " يأتي أيضًا فيما يدل على الوسم كالْعِلاَط(٢) وَالْعِرَاض(٣) والجِنَاب(٤) والْكِشَاح(٥)(٦) .

بينما يرى سيبويه أنَّ أثر الوسم هو الذي يأتي على " فِعَال " ، أمّا المصدر منه فيأتي على " فَعْل "(٧) .

قال سيبويه : " فالأثر يكون على " فِعَال " والعملُ يكون " فَعْلًا "(٨) .

---

١ ـ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١ / ١٥٤ .

٢ ـ العِلاط : كَيٌّ وسمة في العنق عرضًا . ينظر : العين : ٢ / ١٠ .

٣ ـ العِراض : سمة تكون في عرض البعير لا في فخذه . ينظر : تهذيب اللغة : ١ / ٢٩٤ .

٤ ـ الجِناب : سمة تكون على الجَنْب . ينظر : المخصص : ٢ / ٢١٥ .

٥ ـ الكِشاح : سمة في موضع الكشح وهو الخاصرة أو ذات الجنب . ينظر : تاج العروس : ٧ / ٧٦ .

٦ ـ ينظر : المقرب : ٢ / ٥٠٥ ، شرح الرضي على الشافية : ١ / ١٥٤ .

٧ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ١٣ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢١٣ .

٨ ـ الكتاب : ٤ / ١٣ .

٣ ـ ما دل على اضطراب وتقلب فيهما تحرك شديد فقياسه " فَعَلَان " نحو : طَاف : طَوَفَانًا ، جَال : جَوَلَانًا ، طَار: طَيَرانًا ، غَلَى : غَلَيانًا ،غثى : غَثَيَانًا ، دَار: دَوَرَانًا[١].
وقد جاء " فَعَلان : غير مصدر في ألفاظ معدودة نحو " رَمَضَان "[٢] .

٤ ـ يأتي "فُعَال " قياسًا في موضعين :
الأول : ما دل على داء نحو : زَكَم : زُكَامًا ، عَطَس : عُطَاسًا ، سَعَل : سُعَالًا ، مَشَى بطنه : مُشَاءً [٣] .

الثاني : ما دل على صوت نحو : بَكَى : بُكَاءً ، نَبَح : نُبَاحًا ، بَغَم : بُغَامًا ، عَوى : عُوَاءً ، خَوَر : خُوَارًا[٤] .

وقد ذكر ابن عصفور[٥] أنّ " فُعَالًا " يطرد أيضًا فيما تفترق أجزاؤه نحو : الحُطام ، والدُقاق[٦] .
وقد ذكر سيبويه هذا الأمثلة التي ذكرها ابن عصفور ولم يشر إلى أنها مصادرُ فقال : " وقالوا: العِضاض[٧] شبهوه بالحِران[٨] ، ولم يريدوا به المصدر من فَعَلْتُه

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ١٥ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٤٧ ، المقرب : ٢ / ٥٠٦ ، شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ١٥٦ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٠ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ـ القاهرة الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م : ٣ / ١٢٥

٢ ـ ينظر : تصريف الأسماء للطنطاوي : ٥٣ .

٣ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ١٠ ، شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ١٥٤ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٦٣ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٢٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٣ ، تصريف الأسماء والأفعال : ١٣٤ .

٤ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ١٠ ، ١٤ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٧ ، الارتشاف : ٢ / ٤٩٠ ، التصريح : ٢ / ٢٨ ، الهمع : ٣ / ٣٢٣ ، الصرف لحاتم الضامن : ١٢٧ .

٥ ـ ينظر : المقرب : ٢ / ٥٠٦ .

٦ ـ الدُقاق : فتات كل شيءٍ . ينظر : تاج العروس : ٢٥ / ٢٩٨ .

٧ ـ العِضاض : عضّ الفرس . ينظر : تاج العروس . ينظر : ١٨ / ٤٣٧ .

٨ ـ الحِران : هو الذي إذا اشتد به الجري وقف . ينظر : الصحاح : ٥ / ٢٠٩٧ .

فَعْلاً ، ونظير هذا فيما تقاربت معانيه قولهم: جعلته رُفاتًا وجذاذاً. ومثله الحُطام والفُضاض[١] والفُتات ، فجاء هذا على مثالٍ واحد حين تقاربت معانيه "[٢] .

بينما صرح الرضي أن هذه الألفاظ ليست بمصادرَ فقال :
" ويجئ فُعَال من غير المصادر بمعنى المفعول : كالدُّقَاق، والْحُطَام، والفُتَات، والرُّفَات "[٣] .

٥ـ وقد يأتي المصدر مَّما دل على صوت أيضًا على " فَعِيل " نحو : نَهَق : نَهِيقًا ، هَدَرَ : هَدِيرًا ، صَهَل : صَهِيلًا ، ضجّ : ضَجِيجًا[٤] .

٦ ـ ما دل على سير فقياس مصدره على " فَعِيل " نحو : رَحَل : رَحِيلًا ، ذَمَل : ذَميلًا ، دبَّ : دَبِيبًا ، ، دبَّ : دَبِيبًا ، رَسَم : رَسِيمًا [٥] .

وبذلك يكون قد اجتمع " فُعَال " و" فَعِيل " فيما دل على صوت ، ومن أمثلة اجتماعهما : أُزَاز وأَزِيز(للقدر عند غليانه) ، شُحَاج وشَحِيج (للبغل) ، ونُبَاح ونَبِيح (للكلب) ، ونُعَاب و نَعِيب (للغراب)، ونُعَاق ونَعِيق (للراعي) ، ونُهاق ونَهِيق (للحمار) ، وصُرَاخ وصَرِيخ (للمستغيث)[٦] .

---

١ ـ الفُضاض : ما تفرق من الشيء عند الكسر . ينظر : تاج العروس : ١٨ / ٤٩٠ .

٢ : الكتاب : ٤ / ١٣ .

٣ ـ شرح الرضي على الشافية : ١ / ١٥٥ ، وينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢١٤ ، ٢١٥ .

٤ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ١٤ ، شرح المفصل : ٤ / ٤٦ ، الارتشاف : ٢ / ٤٩٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٣ ، تصريف الأسماء والأفعال : ١٣٤ .

٥ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ١٤ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٤ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٢٥ ، التصريح : ٢ / ٢٧ ، الهمع : ٣ / ٣٢٣ .

٦ ـ ينظر : شرح المفصل : ٤٦ / ٦ ، شرح الشافية للرضي : ١ / ١٥٥ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٣ ، التصريح : ٢ / ٢٨ .

وقد ينفرد " فُعَال " نحو : بَغَم الظبي بُغَامًا ، و ضَبَح الثعلب ضُبَاحًا ، وينفرد " فَعِيل " نحو : صَهَل : صَهِيلًا (١) .

وقد ذهب البعضُ إلى أن :" فُعَالًا " يختص بالمنقوص نحو :رَغَا : رُغَاءً ، و" فعِيلًا " يكثر في المضعف نحو : صَرَّ : صَرِيرًا ، حفَّ : حَفِيفًا ، أَنّ : أَنِينًا (٢) .

ثانيًا ـ مصدر " فَعِل " اللازم

يأتي مصدر " فَعِل " اللازم قياسًا على " فَعَل " بفتح الفاء والعين سواء أكان صحيحًا أو معتلًا أو مضاعفًا نحو : فَرِح : فَرَحًا ، وَجِل : وَجَلًا ، جَوِي : جَوًى ، صَدِي : صَدًى ، شَلّ : شَلَلًا وأصله : شَلِلَ ، من المعاني الآتية(٣) :

١ـ ما دل على داء نحو : مَرِض : مَرَضًا ، سَقِم : سَقَمًا ، وَجِع : وَجَعًا ، لَوِي : لَوًى ، عَمِي : عَمًى .

٢ ـ ما دل على حزنٍ أو فرحٍ نحو : فَرِح : فَرَحًا ، بَطِر : بَطَرًا ، جَذِل : جَذَلًا ، حَزِن : حَزَنًا ، نَدِم : نَدَمًا .

٣ ـ ما دل على خوف أو فزع ؛ لأنه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل الداء إلى بدنه نحو : فَزِع : فَزَعًا ،وَجِل : وَجَلًا ، جَزِع : جَزَعًا .

٤ ـ ما دل على عيب كالداء نحو : حَمِق : حَمَقًا ، كَسِل : كَسَلًا ، عَوِر : عَوَرًا ، عَرِج : عَرَجًا .

---

١ ـ ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٦٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٣ ، التصريح : ٢ / ٢٨ .

٢ ـ ينظر : التصريح : ٢ / ٢٨ ، الهمع : ٣ / ٣٢٣ ، تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة : ١٣٤ .

٣ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ١٧ ، ١٨ ، المقرب : ٢ / ٥٠٦ ، شرح الشافية للرضي : ١ / ١٥٦ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٦٢ ، أوضح المسالك : ٣ / ١٩٩ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢١٦ ، ٢١٧ .

٥ـ ما دل على حلية نحو : وَرِع : وَرَعًا[١] ، حَوِر : حَوَرًا[٢] ، خَرِم : خَرَمًا[٣] .

٦ ـ ما دل على جوع أو عطش نحو : عَطِش : عَطَشًا ، ظَمِئ : ظَمَأً ، طَوِي[٤] : طَوًى ، غَرِث : غَرَثًا[٥] .

٧ ـ ما دل على انتشار أو هيج نحو : حَمِس[٦] : حَمَسًا ، غَضِب : غَضَبًا ، قَلِق : قَلَقًا ، هَوِج : هَوَجًا[٧] ، نَزِق : نَزَقًا[٨] .

٨ ـ ما دل على سهولة أو تعذر نحو : سَلِس : سَلَسًا ، شَكِس : شَكَسًا[٩] ، عَسِر : عَسَرًا[١٠] .

---

١ ـ الوَرَع : شدة التحرُّجِ والكف عمَّا لا يحل . ينظر : العين : ٢ / ٢٤٢ ، مقاييس اللغة : ٦ / ١٠٠ .

٢ ـ الحَوَر : هو شدة بياض العين وشدة سوادها . ينظر : العين : ٣ /٢٨٨ .

٣ـ الخَرَم : هو قطع وترة الأنف ، وهي ما بين المنخرين . ينظر : العين : ٤ / ٢٥٩ ، المحكم والمحيط الأعظم : ٥ / ١٣٨ .

٤ ـ طَوِي : جاع وضَمُر حتى صار كالشيءِ الذي ابتُغي طَيُّهُ لأمكن . ينظر : مقاييس اللغة : ٣/ ٤٢٩ .

٥ ـ الغَرَث : الجوع . ينظر : جمهرة اللغة : ١ / ٤٢٢ ، تاج العروس : ٥ / ٣١٠ .

٦ ـ حَمِس : هاج غضبه . ينظر : المخصص : ٤ / ٧٩ .

٧ ـ الهَوَج : نقصان العقل . ينظر : جمهرة اللغة : ١ / ٤٤٩ .

٨ ـ النَّزَق : الخِفَّة في كل أمر والطيش . ينظر : العين : ٥ / ٩٢ ، الصحاح : ٤ / ١٥٥٨ .

٩ ـ الشَكَس : صعبُ الخُلُق وسيِّئُه . ينظر : الصحاح : ٣ / ٩٤٠ ، المخصص : ١ / ٢٤٧ .

١٠ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ١٨ ـ ٢١ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢١٦ ، ٢١٧ ، تصريف الأسماء للطنطاوي : ٥١ .

ويستثنى من المجيء على " فَعَل " :

١ ـ ما دل على ما يشبه الحِرفة والولاية فقياس مصدره على " فِعَالة " نحو : وَلِي عليهم : وِلَاية ، ساس البلاد : سِيَاسة ، راض الخيل : رِيَاضة [١] .

وقد ذكر الرضي أن الغالب في الحِرَف وشبهها من أيِّ بابٍ كانت " الفِعَالة " بالكسر [٢] .

كما جعله مجمع اللغة العربية قياسيًّا فيما دل على حرفة وشبهها من باب من أبواب الثلاثي[٣] .

وقد حكم الأشموني على هذا المصدر بالندرة قائلًا :
" و " فِعَالة إنَّما هو معروف في " فَعَل " المفتوح العين ، و أمَّا " وَلِي عليهم وِلاية " فنادرٌ " [٤] .

٢ ـ ما دل على لون فقياسه على " فُعلَة " نحو : حَمِر : حُمْرة ، صَفِر : صُفْرة ، خَضِر : خُضْرة ، كَدِر : كُدْرة[٥] ، كَهِب : كُهْبة[٦] ، سَمِر : سُمْرة[٧] .

---

١ ـ ينظر : أوضح المسالك : ٣ / ١٩٩، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٢ ،٢٣٣ ، التصريح :٢ / ٢٦ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٦٠ ، ضياء السالك : ٣ / ٣٣ ، تصريف الأسماء للطنطاوي : ٥١ .

٢ ـ ينظر : شرح الشافية للرضي : ١ / ١٥٣ .

٣ ـ ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢١٦ .

٤ ـ شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٢ ، ٢٣٣ بتصرف يسير .

٥ ـ الكُدْرة في الألوان : ما نحا نحو السواد والغُبْرة . ينظر : لسان العرب : ٥ / ١٣٤ .

٦ ـ الكُهْبة : غُبرة مُشرَبة سوادًا فِي ألوان الْإِبِل خَاصَّة . ينظر : العين : ٣ / ٣٨٢ .

٧ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٥، شرح الشافية للرضي : ١ / ١٥٦ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٢ ، التصريح : ٢ / ٢٧ ، تصريف الأسماء للطنطاوي : ٥٢ .

٣ ـ ما دل على معنى ثابت فقياسه على " فُعولة " نحو : يَبِس : يُبوسةً ، رَطِب : رُطُوبةً[١] ، أو" فَعَالة " نحو : شَكِس : شَكَاسةً[٢] ، بَرِع : بَرَاعةً[٣] .

وقد مثَّل سيبويه وابن عصفور لما جاء على وزن " فُعُولة " بنحو: صَهِب : صُهُوبةً[٤] ، والصُّهُوبة في حقيقة الأمر لون حُمْرة في شعر الرأس[٥] .

وبذلك يكون ما دل على لون قد جاء على وزن " فُعْلة " و" فُعُولة" ، إلا أن الأكثر والقياسيّ هو " فُعْلة " كما نص على ذلك سيبويه حين قال :
" أمّا الألوان فهي تُبنى على " أفْعَل " ، ويكون الفِعْل على "فَعِل يَفْعَل ، والمصدر على " فُعْلةٍ أكثر "[٦] .

فقول سيبويه : والمصدر على "فُعْلة " أكثر يدل على أنه يأتي قليلًا على غير "فُعْلة " ، ومن هذا القليل مجيئه على " فُعُولة " ، وهي تُعدُ من المصادر السماعية كما سيأتي .

٤ ـ ما دل على معالجة أي : محاولة حسية للتغلب على صعوبة ، والوصف منه على " فاعل " فمصدره على " فُعُول " نحو : قَدِم : قُدُومًا ، لَصِق : لُصُوقًا ، صَعِد : صُعُودًا[٧] .

---

١ ـ ينظر : ضياء السالك : ٣ / ٣٣ ، تصريف الأسماء للطنطاوي : ٥٢ .

٢ ـ الشَكَاسة : ضعف الخُلُق وشراسته . ينظر : الأفعال لعلي بن جعفر المعروف بابن القطَّاع الصقلي ، عالم الكتب ـ بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م : ٢ / ٢٠٦ ، تاج العروس : ١٦ / ١٧٠.

٣ ـ ينظر : المقرب : ٢ / ٥٠٦ ، ضياء السالك : ٣ / ٣٣ .

٤ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٦ ، ٢٧ المقرب : ٢ / ٥٠٦ .

٥ ـ ينظر : الصحاح : ١ / ١٦٦ ، لسان العرب : ١ / ٥٣١ .

٦ ـ الكتاب : ٤ /٢٥ .

٧ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٥٠ ،الارتشاف : ٢ / ٤٩٢ ، التصريح : ٢ / ٢٧ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٦٠ ، ضياء السالك : ٣ / ٣٣ ، تصريف الأسماء للطنطاوي : ٥٢ ، تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة : ١٣٣ ، ١٣٤ .

ثالثًا ـ مصدر " فَعُل " اللازم :

لا يأتي " فَعُل " إلا لازمًا وله عدة مصادر :

١ ـ " فَعَالة " و يأتي مصدرًا لكلِّ فعل على وزن " فَعُل "،وقد جاء في المعاني الآتية :

ـ ما دل على حُسْن أو قُبح نحو : نَضُر : نَضَارةً ، مَلُح : مَلَاحةً ،قَبُح : قَبَاحةً ، شَنُع : شَنَاعَةً .
ـ ما دل على نظافة نحو : طَهُر : طَهَارةً ، نَظُف : نَظَافةً .
ـ ما دل على صغر أو كبر نحو : حَقُر : حَقَارةً ، عَظُم : عَظَامةً ، ضَخُم : ضَخَامة .
ـ ما دل علي قوة أو جرأة أو ضعف أو سرعة ، نحو : صَلُب : صَلَابةً ، شَجُع : شَجَاعةً ، رَزُن : رَزَانةً ، صَغُر : صَغَارةً : كَمُش الرجل كَمَاشةً[١] .
ـ ما دل على رِفعة أو ضِعة نحو : نَبُه : نَبَاهةً ، سَعُد : سَعَادةً ، لَؤُمَ : لآمةً ، دَنُؤ : دناءةً[٢] .

٢ ـ فُعُولة : ويأتي فيما يدل على معنى ثابت نحو سَهُل : سُهُولة ، صَعُب : صُعُوبة ، نَعُم : نُعُومة ، خَشُن : خُشُونة ، مَلُح : مُلُوحة [٣] .

٣ ـ فَعَال نحو : جَمُل : جَمَال ، كَمُل : كَمَال[٤] .

٤ـ فُعْل : نحو : حَسُن : حُسْنًا ، قَبُح : قُبْحًا ، نَبُل : نُبْلًا ، حَمُق : حُمْقًا[٥] .

---

١ ـ يقال كَمُش الرجلُ كماشةً : إذا كان عزومًا ماضيًا سريعًا فِي أُموره . ينظر : تهذيب اللغة : ١٠ / ٢١ ، تاج العروس : ١٧ / ٣٦٥ .

٢ ـ ينظر : الكتاب : ٤ /٢٨ ـ ٣٦ ، شرح الشافية للرضي : ١ / ١٥٧ ، ١٦٣ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٤ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢١٧ تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة : ١٣٣ .

٣ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، الارتشاف : ٢ / ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٠ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٢٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٤ .

٤ ـ ينظر : المقرب : ٢ / ٥٠٦ ، الارتشاف : ٢ / ٤٨٨ .

٥ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٨ ، المقرب :٢ / ٥٠٦ ، الارتشاف : ٢ / ٤٨٨ ، تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة : ١٣٣ .

٥ ـ فِعَل : نحو : عَظُم : عِظَمًا ، كَبُر : كِبَرًا ، قَدُم : قِدَمًا [١] .
٦ ـ فَعْلَة : نحو : كَثُر : كَثْرَةً [٢] .
٧ ـ فُعْلَة : نحو : جَرُأَ : جُرْأَةً [٣] .
٨ ـ فَعْل : نحو : ضَعُف : ضَعْفًا [٤] .
٩ ـ فَعَل : نحو : شَرُفَ : شَرَفًا ، كَرُم : كَرَمًا [٥] .

وهنا سؤال يطرح نفسه ، أيُّ مصادر " فَعُل " اللازم السابقة يُعد قياسيًّا وأيّها يُعدُ سماعيًّا ؟

وللجواب عن هذا السؤال أقول :

نسب أبو حيان والدكتور خديجة الحديثي إلى سيبويه أن القياس عنده فيما كان على وزن " فَعُل " أن يأتي مصدره على " فَعَالة " وذكرا أنه اعتبر غيره من المصادر التي جاء عليها " فَعُل " سماعيّة [٦] .

كما نسب الأشموني والشيخ خالد إلى سيبويه ما نسبه إليه أبو حيان والدكتورة خديجة إلا أنهما لم ينسباه إليه صراحة بل ذكرا أن الزجاجي وابن عصفور اعتبرا " فُعْل " كـ " الحُسْن "هو القياس في مصدر " فَعُل " كـ " حَسُن " [٧] ، وذكرالأشموني والشيخ خالد أن هذا خلاف ما قاله سيبويه [٨] .

وهما يشيران بذلك إلى ما نُسِب إلى سيبويه من أن القياس عنده فيما كان على وزن "فَعُل " أن يأتي مصدره على " فَعَالَة " .

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٠ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٦ ، الارتشاف : ٢ / ٤٨٨ .

٢ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٠ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٦ ، الارتشاف : ٢ / ٤٨٨ .

٣ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٣١ ، الارتشاف : ٢ / ٤٨٨ .

٤ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٣١، شرح المفصل : ٦ / ٤٦ ، الارتشاف : ٢ / ٤٨٨ .

٥ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٣ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٦ ، الارتشاف : ٢ / ٤٨٨ .

٦ ـ ينظر : الارتشاف : ٢ / ٤٨٩ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢١٧ ، ٢١٨ .

٧ ـ ينظر : الجمل في النحو للزجاجي بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ـ دار، الأمل الطبعة الأولى : ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م: ٣٨٥ ، المقرب :٢ / ٥٠٦ .

٨ ـ ينظر : شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٤ ، شرح التصريح : ٢ / ٣٠ .

بينما نجد سيبويه ينص صراحة في كتابه على أن ما كان حُسْنًا أو قُبْحًا فإنه مَّما يُبنى فِعْله على (فَعُل : يَفْعُلُ) ، ويكون المصدر : فَعَالة و فَعَالًا وفُعْلًا ، ومَثَّل لذلك بقوله : قَبُح : يَقْبُحُ قَبَاحَة[١] .
فقول سيبويه هنا يدل دلالةً صريحةً على أن " فَعُلًا " اللازم يأتي مصدره قياسًا على " فَعَال " و" فَعَالة " و " فُعْل " ، وليس فَعَالة فقط ؛ لأن من عادة سيبويه أن يذكر المصدر القياسيّ للفعل في بداية حديثه عن المصادر التي يأتي عليها هذا الفعلُ ، ثم يذكر بعد ذلك غيره من المصادر التي سُمِعت عن العرب ، ومن ثَمَّ فالثلاثة تعد مصادرَ قياسيّة لـ " فَعُل " اللازم .

ولكن ينبغي الإشارة إلى أن أكثرها في الاستعمال هو " فَعَالة " بدليل قول سيبويه بعد أن ذكر بعضَ المصادر التي يأتي عليها " فَعُل " ، ومنها : (الفَعَالة والفَعَال والفُعْل) قال : " والفَعَالة أكثر "[٢] .

ومن ثَمَّ يكون " الفَعَالة " أكثرَ استعمالًا من غيره من المصادر التي يأتي عليها " فَعُل " عند سيبويه ، وليس هو فقط القياسيّ وغيره يحفظ حفظًا ولا يقاس عليه ؛ لأن كلام سيبويه هنا واضح غاية الوضوح ، فكلامه يدل على أنه أكثرُ في الاستعمال من غيره، ويدل أيضًا أنَّ " فَعَالًا " و " فُعْلًا " مصادرُ قياسيةٌ .
وبناء على ما سبق يكون ما نُسِب لسيبويه من أنه يرى أن " فَعَالة " هو المصدر القياسيّ فقط لما كان على وزن " فَعُل " فيه نظر .

ويكون أيضًا ما نُسِب للزجاجي وابن عصفور من أن مذهبهما خلاف مذهب سيبويه فيه نظر ؛ لأن سيبويه يعد " فُعْلًا " أيضًا من المصادر القياسية التي يأتي عليها " فَعُل " ، وبذلك يكون هناك موافقة منهما لسيبويه في بعض مذهبه .

نعود مرة أخرى إلى أقوال النحاة في المصدر القياسي لما كان على وزن " فَعُل " .

ذكر الزجاجي أن ما كان على وزن " فَعُل " فمصدره اللازم له يجيءعلى " فُعْل " ، وذكر أيضًا أنه قد يجيء على " فَعَالة " و" فَعَل "[٣] .

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٨ .

٢ : الكتاب : ٤ / ٢٨ .

٣ ـ ينظر : الجمل في النحو للزجاجي : ٣٨٥ .

واعتبر ابن عصفور أنَّ " فُعْلًا " هو أكثر المصادر التي جاء عليها " فَعُل " من حيث الاستعمال ، واعتبر أيضًا مجيئه على " فُعُولة و فَعَل " شاذًا[١] .

واعتبر ابن يعيش و الرضي أن " فَعَالةً " هو المصدر الأغلب فيما كان على وزن " فَعُل "[٢] .
وقد اعتبر ابن مالك والمرادي وابن هشام والأشموني والشيخ خالد والسيوطي والصبان " فَعَالةً وفُعُولَةً " كِلَيهما قياسيًّا في " فَعُل " اللازم[٣] .

وقيل : الأغلب فيه ثلاثة :" فَعَال " نحو : جَمَال ، و"فَعَالة " نحو : كَرَامَة ، و " فُعْل "نحو: حُسْن ، والباقي يحفظ حفظًا[٤].

وبالنظر إلى ما سبق من أقوالٍ للنحاة غير سيبويه في المصدر القياسي لما كان على وزن " فَعُل " نجد أنه لم تتحد كلمتهم على مصدرٍ واحدٍ ، بل وجدنا منهم من جعل " فُعْلًا " هوالقياس ، ومنهم من جعله " فَعَالَة " ، ومنهم من جعله " فَعَالَة وفُعُولَة " ، ومنهم من جعل " فَعَالًا " و" فَعَالَة " و" فُعْلًا" جميعَهم قياسيًّا .
وإذا ما جمعنا بين هذه الأقوال نجد مجموعها هو حقيقة مذهب سيبويه ما عدا مَنْ قال إنَّ " فُعُولَة " مصدرٌ قياسيٌّ ؛ لأن سيبويه يعده سماعيًّا .

وهنا أود الإشارة إلى أنني أميل إلى أن " فُعُولة " أيضًا ينبغي أن يعد من المصادر القياسية لـ " فَعُل " اللازم ؛ لكثرة ما جاء عليه من باب " فَعُل " ، والكثرة دليل القياس كما قال سيبويه[٥] ، ويدل على هذا أيضًا أن معظم النحاة قد اعتبروه قياسيًا كما أشرت من قبل .

---

١ ـ ينظر : المقرب : ٢ / ٥٠٦ .

٢ ـ ينظر : شرح المفصل : ٦ / ٤٦ ، شرح الشافية للرضي : ١ / ١٥٧ ، ١٦٣ .

٣ ـ ينظر : ألفية ابن مالك : ٤٠ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٦٤ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٤ ، شرح التصريح : ٢ / ٢٩ ، الهمع : ٣ / ٣٢٥ ، حاشية الصبان : ٢ : ٤٦٢ .

٤ ـ ينظر : شرح الشافية للرضي : ١ / ١٦٣ .

٥ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٨ .

مصادر الفعل الثلاثي السماعية

ورد للفعل الثلاثي المجرد الكثير من المصادر السماعية وسنتحدث عن بعضها فيما يلي :

١ ـ **فَعْل :** وسُمِع في الأفعال اللازمة التي على وزن " فَعَل " و" فَعِل " و " فَعُل " : فقد ورد من باب " فَعَل " نحو : سَكَت : سَكْتًا ، عَجَز : عَجزًا ، نَقز : نَقْزًا ، فَاز : فَوْزًا مات : مَوْتًا ، جَال : جَوْلًا ، سَعَى : سَعْيًا ، لَمَع : لَمْعًا ، هَدَأ : هَدْءًا[١] ، ومن باب " فَعِل " نحو : بَخِل : بَخْلًا ، يَئِس : يَأسًا ، وَجِد : وَجْدًا[٢]، ومن باب " فَعُل " نحو : ضَعُف : ضَعْفًا ، ظَرُف : ظَرْفًا[٣] .

وهنا أودُ الإشارة إلى أنَّ من النحاة[٤] مَنْ قال إنَّ " فَعَلًا " المعتل العين الغالب في مصدره أن يكون على " فَعْل" نحو : (مَات وفاز وصام) قياسًا، وقد أشرت إلى ذلك من قبل[٥] .

٢ ـ **فَعَل :** وقد ورد سماعيًّا في " فَعَل " لازمًا ومتعديًا ، وفي " فَعُل " ، وفي " فَعِل " المتعدي ، و" فَعِل " اللازم في غير ما تقدم ذكره في باب القياس ، فقد ورد في باب " فَعَل ـ يَفْعُل " نحو : رَقَص : رَقَصًا ، طَلَب : طَلَبًا ، حَلَب : حَلَبًا ، خَبَّ : خَبَبًا[٦] ، ومن في باب فَعَل ـ يَفْعِل " نحو : سَرَق : سَرَقًا ، جَلَب : جَلَبًا ، غَلَب : غَلَبًا[٧] ،

---

١ ـ ينظر: الكتاب : ٤ / ٩ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٤، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٢٦ .

٢ ـ ينظر: الكتاب : ٤ / ١٦ ، شرح التصريح :٢ / ٢٩ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٢٦ .

٣ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٥ ، الارتشاف : ٢ / ٤٨٨ .

٤ ـ ينظر : الارتشاف : ٢ / ٤٩١ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٦١ ، ضياء السالك : ٣ / ٣٣ ، ٣٤ ، تصريف الأسماء للطنطاوي : ٥٢ ، تصريف الأسماء والأفعال فخر الدين قباوة : ١٣٤ ، الصرف لحاتم الضامن : ١٢٧ .

٥ ـ ينظر : ص : ١٤ .

٦ ـ ينظر : الكتاب :٤ / ١٦ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٥ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٢٧ .

٧ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٦ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٤ ، اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر لأحمد بن يوسف بن مالك أبو جعفر الأندلسي بتحقيق / عبدالله حامد النمري : ٦٦ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٢٧ .

ومن باب " فَعَل ـ يَفْعَل " نحو : عَبَر : عَبَرًا ، حَبَج : حَبَجًا، ومن باب " فَعُل ـ يَفْعُل " نحو : كَرُم : كَرَمًا ، عَسُر : عَسَرًا ، شَرُف : شَرَفًا[١] ، ومن باب " فَعِل ـ يَفْعَل " نحو : شَكِل : شَكَلًا ، فَهِم : فَهَمًا ، صَدِئ : صَدَأً ، غَبِس : غَبَسًا[٢] .

٣ ـ **فَعِل :** وقد جاء في " فَعَل ـ يَفْعُل " نحو : خَنَق : خَنِقًا[٣] ، ومن باب " فَعَل ـ يَفْعِل " نحو : كَذَب : كَذِبًا ، حَرَم : حَرِمًا ، سَرَق : سَرِقًا[٤] ، ومن باب " فَعِل ـ يَفْعَل " نحو : ضَحِك : ضَحِكًا ، لَعِب : لَعِبًا[٥] .

٤ ـ **فُعْل :** وقد جاء في باب " فَعَل ـ يَفْعُل " نحو :كَفَر : كُفْرًا ، مَجَن : مُجْنًا ، جَاع : جُوْعًا[٦]، وقد جاء في باب " فَعَل ـ يَفْعِل " نحو : شَحَّ : شُحًّا ، وذَلَّ : ذُلًّا[٧] ، ومن باب " فَعَل ـ يَفْعَل " نحو : حَزِن :حُزْنًا ، سَكِر : سُكْرًا، وبَخَل : بُخْلًا ، شَرِب : شُرْبًا ، سَخِط : سُخْطًا[٩] .

وقد عدّ البعضُ أيضًا من المصادر السماعية ما جاء على " فُعْل " ممَّا بابه " فَعُل ـ يَفْعُل " ، لكني أميل كما ذكرت من قبل أنه من المصادر القياسيّة ؛ إذْ عَده سيبويه والزجاجي وابن عصفور من المصادر القياسيّة كما أشرت من قبل .

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ١٧ ، شرح المفصل : ٤ / ٤٦ ، الارتشاف : ٢ / ٤٨٨ .

٢ ـ ينظر : الكتاب : ٤ /٢٥ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٢٧ .

٣ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٦ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٥ .

٤ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٦ ، ٢٢ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٥ .

٥ ـ ينظر : الكتاب ٤ / ١٠ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٢٧ .

٦ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ١٠ ، ٢٢ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٥ .

٧ ـ ينظر : الكتاب ٤ / ٣٦ ، ٣٧ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٢٨ .

٨ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٦ ، ٣٧ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٥ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٢٨ .

٩ ـ ينظر :الكتاب : ٤ / ٧ شرح ابن عقيل : ٣ / ١٢٦ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠١ ، شرح التصريح : ٢ / ٢٩ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٢٨ .

٥ ـ **فِعَل** : وهو سماعيٌّ في كلِّ ما ورد فيه ، وقد ورد في باب" فَعَل ـ يَفْعِل " نحو : قَلَى : قِلًى ، قَرَى : قِرًى ، شَرَى : شِرًى[١] ، وقد ورد في باب " فَعِل ـ يَفْعَل " نحو: شَبِع : شِبَعًا ، رَضِي : رِضًى ، طَوِي : طِوًى ، سَمِن : سِمَنًا [٢] ، و قد ورد في باب " فَعُل ـ يَفْعُل " نحو : غَلُظ : غِلَظًا ،عَظُم : عِظَمًا ، صَغُر : صِغَرًا ، ضَخُم : ضِخَمًا[٣] .

٦ ـ **فَعْلَة :** وهو سماعيٌّ في جميع ما ورد عليه ، وقد سُمِع في باب " فَعِل ـ يَفْعَل " نحو : رَحِم : رَحْمَة ، غَار : غَيْرَة ، هَاب : هَيْبَة ، حَار : حَيْرَة[٤] ، وفي باب " فَعُل ـ يَفْعُل " نحو : كَثُر : كَثْرَة ، وَضُع : ضَعَة[٥] .

٧ ـ **فُعَل** : وقد سُمِع في باب " فَعَل ـ يَفْعِل "نحو : سَرَى : سُرًى ، هَدَى : هُدًى[٦] .

٨ ـ **فُعُول** : ويكون سماعيًا في غير الأفعال التي على وزن " فَعَل " اللازم ممَّا لا يدل على امتناع أو صوت أو سيرأو داء أومهنة أو حركة و اضطراب ، فإن دل على أحد هذه المعاني وجاء على " فَعَول " فهو سماعي لا يُقاس عليه ، وكذلك إن جاء على غير " فَعَل " اللازم[٧] ، كما جاء في باب " فَعَل ـ يَفْعُل " نحو : نَفَر : نُفُورًا ، شَمَس : شُمُوسًا ، شَكَر : شُكُورًا[٨] ، وفي باب " فَعَل ـ يَفْعِل " نحو : شَبَّ : شُبُوبًا ، وَثَب :

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٤٦ ، ٤٧ ، الارتشاف : ٢ / ٤٨٤ .

٢ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٢ ، ٤٧ ، المقتضب :٢ / ١٢٥ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٦ ،شرح ابن عقيل : ٣ / ١٢٦ ، شرح التصريح : ٢ / ٢٩ .

٣ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٠ ، المقتضب : ٢ / ١٢٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٤ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٣٠ .

٤ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٥ ، ٤٩ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٥ .

٥ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٠ ، ٣٢ ،الارتشاف : ٢ / ٤٨٤ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه :٢٣٠ ، ٢٣١ .

٦ ـ ينظر : المقرب : ٢ / ٥٠٧ ، شرح الرضي على الشافية : ١ / ١٥٧ الارتشاف : ٢ / ٤٨٤ ، اقتطاف الأزاهر : ٧٦ .

٧ ـ ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٣٢ .

٨ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٥١ ، المقتضب : ٢ / ١٢٥ ، المقرب : ٢ / ٥٠٥ ، شرح التصريح : ٢ / ٢٩ ، ضياء السالك : ٣ / ٣٦ .

وُثُوبًا[١]، وفي باب " فَعُل ـ يَفْعُل " نحو : مَكُث : مُكُوثًا ، وَضُؤ : وُضُوء[٢] .
٩ ـ **فُعُولة** : وقد سُمِع في باب " فَعَل ـ يَفْعِل " نحو : بَحَّ : بُحُوحة[٣] ،وفي باب " فَعِل ـ يَفْعَل " نحو : صَهَب : صُهُوبة[٤] .
وقد ورد " فُعُولة " في باب " فَعُل ـ يَفْعُل " نحو : سَهُل : سُهُولة ، صَعُب : صُعُوبَة ، ومن النحاة مَنْ عده سماعيًّا ، ومنهم من عده قياسيًّا كما أشرتُ من قبل .

وأميل إلى القول بأنه من المصادر القياسيّة لما كان على وزن " فَعُل " كما ذكرت من قبل .
١٠ ـ **فَعُول** : وقد سُمِع في الفعلين : وَقَد : وَقُودًا ، قَبِل : قَبُولًا[٥] ، وقد سمع سيبويه هذين الفعلين عن العرب على هذا البناء ، قال سيبويه :
" وسمعنا من العرب من يقول : وَقَدتْ النارُ وَقُودًا عاليًا ، وقَبِله قَبُولًا والوُقُود أكثر ، والوَقُود : الحطب "[٦] .
وأمّا الوُقُود فهو : الاتقاد[٧] .
١١ ـ **فُعْلَان** :وهو سماعي في جميع ما ورد فيه ، وقد سُمِع في باب " فَعَل ـ يَفْعُل " نحو : شَكَر : شُكْرَانًا ، كَفَر : كُفْرَانًا[٨] ، وفي باب " فَعَل ـ يَفْعَل " نحو : رَجَح :

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ١٢ ، ١٥ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٣٢ .

٢ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٩ ، ٤٢ ، المقرب : ٢ / ٥٠٧ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٣٢ .

٣ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٠ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٣٢

٤ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٢٦ ، الأصول في النحو : ٣ / ٩٥ ، شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٦١ .

٥ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٤٢ ، معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج بتحقيق / عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ـ بيروت الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م : ١ / ١٠١، المقرب : ٢ / ٥٠٧ ، شرح الرضي على الشافية : ١ / ١٦٠ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٣٢ .

٦ ـ : الكتاب : ٤ / ٤٢ .

٧ ـ ينظر : تهذيب اللغة : ٩ / ١٩٥ ، لسان العرب : ٣ / ٤٦٥ .

٨ ـ ينظر :الكتاب : ٤ / ٨ ، المقرب : ٢ / ٥٠٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٨٣ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠١ ، اقتطاف الأزاهر : ٦٩ ، شرح التصريح : ٢ / ٢٩ .

رُجْحَانًا[١]، وفي باب " فَعَل ـ يَفْعِل " نحو : غَفَر : غُفْرَانًا[٢] ، وفي باب " فَعِل ـ يَفْعَل " نحو : رَضِي : رُضْوَانًا[٣] .

١٢ ـ **تِفْعَال** :وقد سُمِع في :لَقِي : تِلْقَاء[٤].

١٣ ـ انْفِعَال : وقد سُمِع في : كَسَرَ : انْكِسَارًا[٥] .

١٤ ـ **فُعْلَى** : وقد سُمِع في : رَجَعته : رُجْعَى ، وبَشَرته : بُشْرَى[٦] .

١٥ ـ **فِعْلَى** : وقد سُمِع في : ذَكَرته : ذِكْرَى[٧] .

إلى غير ذلك من المصادر السماعيّة التي وردت عن العرب في الثلاثي المجرد[٨] .

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ١١ ، الارتشاف : ٢ / ٤٨٥ ، ٤٨٦ .

٢ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٨ ، المقرب : ٢ / ٥٠٥ ، الارتشاف : ٢ / ٤٨٦ .

٣ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ١١ ، أبنية الصرف : ٢٣٢ .

٤ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٨٤ ، ضياء السالك : ٣ / ٤٣ ، أبنية الصرف : ٢٣٦ .

٥ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٨١ ، الأصول : ٣ / ١٣٤ .

٦ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٤٠ ، الأصول : ٣ / ١٠٩ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٥ ، المقرب : ٢ / ٥٠٧ ، الارتشاف : ٢ / ٤٨٤ ، اقتطاف الأزاهر : ٦٦ .

٧ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٤٠ ، الأصول : ٣ / ١٠٩ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٥ ، المقرب : ٢/ ٥٠٧ ، الارتشاف : ٢ / ٤٨٤ .

٨ ـ ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٢٦ ـ ٢٣٧ .

المطلب الثاني

مصادر الفعل غير الثلاثي

مصادر الفعل غير الثلاثي

تجري مصادرُ غير الثلاثي على سنن لا يختلف ، وقياس واحد مطرد في غالب الأمر وأكثره ؛ وذلك لأن الفعل بها لا يختلف، والثلاثية مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة ؛ فلاختلاف الثلاثية اختلفت مصادرها ولعدم اختلاف ما زاد على الثلاثة جرت على منهاج واحد لا يختلف(١) .

و مصادر الأفعال غير الثلاثية هي : مصدر الفعل الرباعي المجرد وما أُلحِق به ، ومصدر " أَفْعَل " ، ومصدر " فَعَّل " ، ومصدر " فَاعَل " ، ومصدر الفعل المبدوء بالتاء الزائدة نحو " تَفعَّل ـ تَفَاعل ـ تَفَعْلل " ، ومصدر الفعل المبدوء بهمزة وصل نحو " اِنْفَعَل ـ افْتَعَل ـ افْعَلَّ ـ اسْتَفْعَل ـ افْعَال ـ .....الخ " وفيما يلي الحديث عن مصادر هذه الأفعال تفصيلًا .

١ ـ مصدر الفعل الرباعي المجرد والملحق به :

للفعل الرباعي المجرد مصدران أحدهما " فَعْلَلَة " ، والآخر " فِعْلَال " ، فـ " فَعْلَلَة " قياس مصدر " فَعْلل " سواء أكان مجردًا مضّعفًا نحو : زَلْزَل : زَلْزَلة ، وَسْوَس : وَسْوسَة ، دَمْدَم : دَمْدَمَة ، أو غير مضّعفًا نحو : بَعْثَر : بَعْثَرة ، بَهْرَج : بَهْرَجَة ،دَحْرَج : دَحْرجَة ، أو مزيدًا للإلحاق والملحق به ممَّا كان بناء مصدره موافقًا لمصدر الأصل وله ستة أبنية أحدها : شَمْلَل : شَمْلَلَة ، وثانيها : جَهْور: جَهْوَرَة ، وثالثها : فَوْعَل نحو : حَوْقَل : حَوْقَلَة ، ورابعها : فَيْعل نحو :بَيْطَر : بَيطَرَة ، وخامسها : فَعْلَى نحو : سَلْقَى : سَلْقَاة ، وسادسها : فَنْعَلَ نحو قَلْنَسَ : قَلْنَسَة (٢) .

وأمّا المصدر الآخر " فِعْلَال " فقد اختلف فيه النحاة على النحو التالي :

فظاهر قول سيبويه والمبرد أنَّ " فِعْلَالًا " سماعيٌّ حيث قال سيبويه في باب مصادر بنات الأربعة : " فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فَعْلَلَة "(٣) .

وقال المبرد :

" أما مَا كَانَ من ذَوَات الْأَرْبَعَة فَإِن فعلًا مِنْهُ يكون على " فَعْلَل " مَاضِيا وَيكون مستقبله على " يُفعلِل " ، ومصدره على" فَعْلَلَة وفِعْلَال " نَحْو: دحرجته دَحْرَجَة ، وسرهفته سَرْهَفَة ، و"الفِعْلَال " نحْو: السِرْهَاف والزِلْزَال، والمصدر اللَّازِم هُوَ " الفَعْلَلَة "

---

١ ـ ينظر : شرح المفصل : ٦ / ٤٧ .

٢ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٨٥ ، المقتضب : ٢ / ٩٥ ، الأصول : ٣ / ٢٢٩ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٦ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس بتحقيق الدكتور على موسى الشوملي ، الطبعة الأولى : ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥: ٢ / ١٣٠٠، شرح التصريح : ٢ / ٣٤ ، تصريف الأسماء للطنطاوي : ٥٧ .

٣ـ الكتاب : ٤ / ٨٥ .

والهَاء لَازِمَة لَهُ ؛ لِأَنَّهَا بدل من الْألف الَّتِي تلْحق هَذَا الضَّرْب من المصادر قبل أواخرها نَحْو مَا ذكرنَا من السِرْهَاف والزِلْزَال "[1] .
فقولا سيبويه والمبرد السابقان يدلان على أن المصدر اللازم عندهما فيما كان من بنات الأربعة هو " فَعْلَلَة " ؛ إذ يأتي عليه المضعف وغيره ؛ ويدل أيضًا على أن " فِعْلَالًا " عندهما غيرُ لازم ، وإنما يأتي في أفعال معينة ، وهذا لايعني أن " فَعْلَلَة " هو القياسيّ و" فِعْلالًا " غيرُ قياسي ، بل يعني أن " فَعْلَلَة " هو المستعمل دائمًا فيما كان على وزن " فَعْلَل " ، وأمَّا فِعْلال " فأنه يأتي في مواضع معينة ، فغاية الأمر أن كليهما قياسيٌّ ، لكن " فَعْلَلَة " هو الأكثر في الاستعمال .

وذهب الرضي وابن مالك في الألفية إلى أنه سماعيٌّ مطلقًا وتبعه المرادي وابن عقيل والأشموني كما ذهب إلى ذلك السيوطي[2] .

وذهب ابن السراج وابن مالك في التسهيل وابن القواس إلى أنه قياسيٌّ في المضاعف وغيره نحو : زَلْزل : زِلْزَالًا ، وَسْوس : وِسْوَاسًا ، قَلْقل : قِلْقَالًا ، سَرْهَف : سِرْهَافًا ، حَوقَل : حِيقَالًا [3] .

وقد جعله ابنُ هشام والشيخُ خالد قياسيًّا في المضعف ، سماعيًّا في غيره [4] .

وقد أيد هذا المذهب من المحدثين الحملاوي والشيخ مصطفي الغلاييني والشيخ الطنطاوي[5] .

---

١ ـ المقتضب : ٢ / ٩٥ .

٢ ـ ينظر : شرح الرضي على الشافية : ١ / ١٧٨ ، ألفية ابن مالك ، طبعة دار التعاون : ٤٠ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٦ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٣٠ ، همع الهوامع : ٣ / ٣٢٤ .

٣ـ ينظر : الأصول : ٣ / ١١٣ ، ١١٤ ، التسهيل : ٣ / ٤٧٢ ، شرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٣٠٠

٤ ـ ينظر: أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٥ ، شرح التصريح : ٢ / ٣٤ .

٥ ـ ينظر : شذا العرف في فن الصرف للحملاوي : ٥٩ ، جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية صيدا ــ بيروت ، الطبعة الثامنة والعشرون : ١٤١٤ هـ ــ ١٩٩٣ م : ١ / ١٦٩ ، تصريف الأسماء للطنطاوي : ٥٧ .

وبعد عرض أقوال النحاة في " فِعْلَال " وهل هو قياسيّ أم سماعيّ ؟
أميل إلى القول بأن " فِعْلَالًا " قياسيٌّ إلا أنه لا يُستعْمَل مع جميع ما كان على وزن " فَعْلَل "؛ لأن المصدر ينبغي أن يكون بزيادة ألف قبل الآخر ، والذي ينطبق عليه هذا هو " فِعْلال " وليس " فَعْلَلَة " ، ولذا نجد سيبويه يقول في باب مصادر بنات الأربعة : " فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فَعْلَلةٍ، وكذلك كل شيء ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة، وذلك نحو: دحرجته دحرجةً، وزلزلته زلزلةً، وحوقلته حوقلةً، وزحولته زحولةً ، وإنما ألحقوا الهاء عوضًا من الألف التي تكون قبل آخر حرف ، وذلك ألف زلزالٍ "[١] .
فسيبويه بذلك يرى أن الأصل الذي كان ينبغي أن يأتي عليه " فَعْلل " هو " الفِعْلَال " ، ولكنهم حذفوا الألف التي قبل الآخر في " الفِعْلال " ، وعوضوا عنها بالتاء في آخره ، بدليل قوله " وذلك ألف زِلْزَال " ، ولعلهم فعلوا ذلك لما وجدوا أن جميع المصادر لا تأتي على " فِعْلَال " ، فحذفوا الألف قبل الآخر وعوضوا عنها بالتاء ، ليكون هناك مصدر آخر يأتي عليه جميع ما كان على وزن " فَعْلَل " ، ومن ثَمَّ عبرسيبويه عن " فَعْلَلَة " بأنه المصدر اللازم الذي لا ينكسر .
وقد ورد " فَعلَال " بفتح الفاء في المضعف نحو : زَلْزَال وقَلْقَال وخَلْخَال تخفيفًا للثقل الحاصل بالتضعيف[٢] .
وقد ذكر أبو حيان أنه ورد أيضا في غير المضعف نحو : ناقة خَزْعَان[٣] .
وهو باقٍ على مصدريته بعد فتح الفاء عند سيبويه والزجاج [٤] .
والكثير الغالب أن يُرادَ به اسم الفاعل فـ " زَلْزَال ووَسْوَاس " : معناهما المُزَلزِل والمُوسوِس ، ومنه قوله تعالى (مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ)[٥] أي: الموسوس، ولهذا وصف بالخناس، وما بعده ، وهما من صفات الذوات[٦].

---

١ ـ الكتاب : ٤ / ٨٥ .
٢ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٨٥ ،شرح المفصل : ٦ / ٤٩ ، شرح الرضي على الشافية : ١ / ١٧٨ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٧ ، شرح التصريح : ٢ / ٣٤ .

٣ ـ ينظر : البحر المحيط : ١٠ / ٥٢٢ .

٤ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٨٥ ، معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٢١٨ .

٥ ـ سورة الناس من الآية : ٤ .
٦ـ ينظر : معاني القرآن للفراء بتحقيق / أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل ، دار المصرية للتأليف ـ مصر ، الطبعة الأولى : ٣ / ٢٨٣ ، الكشاف : ٤ / ٨٢٣ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٧ ، شرح التصريح : ٢ / ٣٤ ، شذا العرف : ٦٠ .

٢ ـ مصدر الثلاثي المزيد بالهمزة " أَفْعَل "

يأتي مصدر " أَفْعَل " على " إِفْعَال " قياسًا متى كان غير مُعَل العين سواء أ كان سالمًا نحو : أَعْلَن : إعْلانًا ، أَقْبَل : إِقْبَالًا ، أدْبَر : إِدْبَارًا ، أَكْرَم : إِكْرامًا ، أَخْرَج : إِخْراجًا ، أم مضاعفًا نحو : أَسَرَّ : إِسْرَارًا ، أَمَرَّ ، إِمْرَارًا ، أعَدَّ : إِعْدَادًا ، أم كان مُعَلَ اللام نحو : أَعْطَى : إِعْطَاءً ، أَجْلَى : إِجْلَاءً ، أم كان معتلَ العين وقد وجب تصحيحها لمانع صرفي نحو : أَحْيَا : إِحْيَاءً ، أقْوَى : إِقْوَاءً ، وذلك المانع هو إعلال اللام[١] .

أمَّا إذا أُعِلت عينُه فمصدره يأتي على " إِفْعَال " كذلك ، ولكن يجب إعلال عينه بالتسكين ونقل حركتها إلى الفاء قبلها ، وقلبها ألفًا ثم الحذف على الخلاف الآتي في المحذوف ثم التعويض عن المحذوف وذلك نحو : إِقَامة ، إِجَادة ، إِعِانَة ، إِبانَة والأصل : إِقْوَام و إِجْوَاد وإِعْوَان وإِبْيَان نقلت حركة العين (الواو والياء) إلى الفاء الساكنة قبلها لثقل الحركة على حرف العلة ، وخفة السكون على الصحيح ، ثم يقال تحركت العين بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن ، فقلبت ألفًا لمجانسة الفتحة ، فالتقى ألفان (المنقلبة عن العين والثانية ألف " إِفْعَال " الزائدة) فوجب التخلص من إحداهما بالحذف ، وهنا اختلف النحاة في المحذوف على مذهبين :

المذهب الأول : ذهب سيبويه والخليل إلى أنَّ المحذوفَ الألف الزائدة ؛ لضعفها بالزيادة وقربها من الطرف الذي هو محل التغيير ؛ ولأن الثقل حصل بها.

المذهب الثاني : ذهب الفراء والأخفش إلى أن المحذوف هو الألف الأولى " عين الكلمة " ؛ وذلك عملًا بقاعدة التخلص من الساكنين إذا كان أولهما مدًا بحذف أولهما ، ولأنه قد عُوِض عنها بالتاء ، والتعويض يكون عن الأصلي لا عن الزائد[٢] .

١ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٨٧ ، المقتضب : ١ / ٧٢ ، الأصول : ٣ / ١٣٠ ، إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك ، بتحقيق / محمد المهدي عبد الحي عمار سالم ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠٢م : ٧٤ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٥ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٤ ، تصريف الأسماء للطنطاوي : ٥٩ .

٢ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٨٣ ، المقتضب : ١ / ١٠٥ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤ / ٤ ٥٨ ، الخصائص لابن جني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة : ٢ / ٣٠٧ ، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني **لأبي** الفتح عثمان بن جني الموصلي ، دار إحياء التراث القديم ، الطبعة: الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م : ٢٩١ ، الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ، مكتبة لبنان ، الطبعة: الأولى : ١٩٩٦ م : ٣١٦ ، شرح الشافية للرضي : ١ / ١٦٥ ، شرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٣٠٢ ، شرح التصريح : ٢ / ٣٢ ، ٧٤٨ .

على أنه ليس لهذا الخلاف من أثر في الكلمة ، وإنما يظهر في ميزانها ؛ إذ على مذهب سيبويه والخليل وزنها " إفْعَلة " وعلى مذهب الفراء والأخفش وزنها " إفالة "[١] .

وهنا أود الإشارة إلى أن خلاف سيبويه والخليل مع الفراء والأخفش مترتب على خلافهم في المحذوف ممّا كان على وزن " مفْعُوْل " نحو " مبْيوع " وهل المحذوف هو عين مفعول أم واوه[٢] ؟

وقد أيد مذهب الخليل وسيبويه ابن السراج وابن عصفور وابن مالك والمرادي وابن هشام والأشموني والشيخ خالد والسيوطي والصبان[٣] .

وأيد الزمخشري وابن يعيش مذهب الفراء والأخفش[٤] .

٣ ـ مصدر الفعل الثلاثي المزيد بالتضعيف " فَعَّل "

الفعل الثلاثي المزيد بتضعيف العين " فَعَّل " قد يكون صحيح اللام ، وقد يكون مهموز اللام ، وقد يكون معتل اللام ، وفيما يلي بيان ذلك :

أ ـ ماكان صحيحَ اللامِ من " فَعَّل " :

ينقاس مصدر " فَعَّل " على " التَفْعِيل " متى كانت لامه صحيحة ، سواء أكانت عينه صحيحةً نحو : قَدَّس : تَقْدِيسًا ، كَلَّم : تَكْلِيمًا ، كَسَّر : تَكْسِيْرًا ، عَذَّب : تَعْذِيبًا ، قَطَّع : تَقْطِيعًا ، شَمَّر : تَشْمِيرًا ، أم حرفَ علة نحو : بيَّن : تَبْيِينًا[٥] .

وقد ورد قليلًا هنا حذفُ المدة " الياء " ، والتعويض عنها بالتاء في الآخر فيكون على

---

١ ـ ينظر : تصريف الأسماء للطنطاوي : ٦٠ .

٢ ـ ينظر : المقتضب : ١ / ١٠٥ ، الممتع في التصريف : ٢٩٦ ـ ٢٩٨ .

٣ ـ ينظر : الأصول : ٣ / ١٣٢ ، الممتع في التصريف : ٢٩٨ ، ٣١٦ ، ألفية ابن مالك :٧٨ ، توضيح المقاصد : ٣ / ١٦٠٩، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٥ ، شرح التصريح : ٢ / ٣٢ ، همع الهوامع : ٣ / ٤٧٨ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٦٤ .

٤ ـ ينظر : المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري بتحقيق د/ على بو ملحم، مكتبة الهلال ـ بيروت ، الطبعة : الأولى : ١٩٩٣ / : ٢٨٠، شرح المفصل : ٦ / ٥٨ .

٥ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٧٩ ، المقتضب : ٢ / ١٠٠ ، الأصول : ٣ / ١١٦ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٣ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٢٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٤ ، تصريف الأسماء للطنطاوي : ٦٢ .

وزن " تَفْعِلَة " نحو : بَصَّر : تَبْصِرةً ، ذَكَّر : تَذْكِرَةً ، ومنه قوله تعالى(تَبْصِرَةً وَذِكْرى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ) (١) وقوله تعالى (فَما لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ)(٢) ، ونحو : جرَّب : تَجْرِبَةً ، ، كمَّل : تَكْمِلةً ، وفَكَّرَ تَفْكِرَةً، وفَرَّقَ : تَفْرِقَةً، وكَرَّمَ : تَكْرِمَةً (٣)

مجئ " فَعَّل " صحيح اللام على " تَفْعِلَة " هل يحكم عليه بالقياس أم السماع أم الشذوذ ؟

من النحاة من جعل مجئ " فَعَّل " صحيح اللام على " تَفْعِلَة " قياسيًّا ومنهم من جعله سماعيًّا ومنهم من جعله شاذًا :

فنجد ابن عصفور والسيوطي يذهبان إلى أنَّ "فَعَّلًا " صحيح اللام يأتي على " تَفْعِيل " و" تَفْعِلَة " قياسًا ، حيث قال ابن عصفور :

" وإن كان " فَعَّل" وكان صحيحَ الآخر، فمصدره على " تَفْعِيْل " نحو تَعْذِيْب ، وعلى " تّفْعِلَة " نحو " تَكْرِمَة "(٤) .

فكلام ابن عصفور السابق يدل على أ ن " فَعَّلًا " صحيح اللام يأتي على " تَفْعِيْل " و" تَفْعِلَة " قياسًا ؛ لأنه ساوى بينهما في قوله ولم ينص على أنَّ " تفعيلًا " هو القياسيُّ ، و" تفعِلة " السماعيُّ وإنَّما ذكر أنه يأتي على كليهما ، وهو بذلك قد ساوى بينهما .

وقال السيوطي :

" ولِفَعَّل تَفْعِيْل وتَفْعِلَة كـ" كَرَّم : تَكْرِيْمًا وتَكْرِمَةً "(٥)

فنجد السيوطي أيضًا في قوله السابق قد نصَّ على أنّ " فَعَّلًا " يأتي على " تَفْعِيل " و" تَفْعِلة " ، ولم ينص أيضًا على أن أحدهما هو القياسيّ والآخر السماعيّ .

بينما ذهب الرضي إلى أنَّ " تَفْعِلَة " كثيرةٌ في صحيح اللام إلا أنها مسموعةٌ(٦) .

١ـ سورة ق آية : ٨

٢ ـ سورة المدثر آية : ٤٩

٣ ـ ينظر : المقرب : ٢ / ٥٠٧ ، التسهيل بشرح ابن مالك : ٣ / ٤٧٢ ، شفاء العليل في شرح التسهيل : ٢ / ٨٦١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٤ ، شذا العرف : ٥٨ ، ٥٩ ، جامع الدروس العربية : ١ / ١٦٧ ، تصريف الأسماء للطنطاوي : ٦٢ ، تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة : ١٣٧ .

٤ ـ المقرب : ٢ / ٥٠٧ .

٥ ـ همع الهوامع : ٣ / ٣٢٤ .

٦ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٦٤ .

وذهب المرادي إلى أن " تَفْعِلَة " في صحيح اللام سماعيٌّ ولم يحكم عليه بأنَّه قليلٌ أو كثيرٌ[١] .
وذهب الأشموني إلى أنَّ مجئ " فَعَّل " صحيح اللام على " تَفْعِلة " سماعيٌّ إلا أنَّه قليلٌ الاستعمال[٢] .
وذهب أبو حيان إلى أنَّ مجئ " فَعَّل " صحيح اللام على " تَفْعِلة " شاذٌّ[٣] .

وبعد عرض أقوال النحاة في حكم مجئ " فَعَّل " صحيح اللام على " تَفْعِلَة " ، وهل يحكم عليه بالقياس أم السماع أم الشذوذ ؟
أميل إلى القول بأن " فَعَّل " صحيح اللام يأتي على " تَفْعِيْل " و" تَفْعِلَة " قياسًا ، إذ قد ورد مجيئه على " تَفْعِلَة " في أمثلة كثيرة ، والكثرة دليل القياس كما قال سيبويه[٤] .

وقد يجئ " فَعَّل " صحيح اللام على " فِعَّال " نحو " كَذَّب : كِذَّابًا، ومنه قوله تعالى (وَكَذَّبُوا بِآياتِنا كِذَّابًا)[٥] وقوله تعالى (لا يَسْمَعُونَ فِيها لَغْواً وَلا كِذَّابًا)[٦] ونحو : حَمَّل : حِمَّالًا ، كَلَّمَ : كِلَّامًا[٧] .
وقد ذهب المبرد وابن السراج وابن جني والرضي إلى أنَّ " فِعَّالًا " هو الأصل وهو القياس الذي كان ينبغي أن يأتي عليه " فَعَّل " ، كما يُقال : أَفْعلتُ إفْعَالًا ؛ لأن المصدر يكون بكسر أوله ، وزيادة ألف قبل آخره ، ولكنهم عوضوا التاء الزائدة من تضعيف العين ، وعوضوا الياء من الألف التي تلحق قبل أواخرِ المصادر ؛ والذي دعاهم إلى ذلك بيان أنه ليس مُلحقًا[٨] .

١- ينظر : توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٨ .
٢ - ينظر :شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٤ .

٣ - ينظر : الارتشاف : ٢ / ٤٩٩

٤ - ينظر : الكتاب : ٤ / ٨ .

٥ - سورة النبأ آية : ٢٨ .

٦ - سورة النبأ آية : ٣٥ .

٧ - ينظر : الكتاب : ٤ / ٧٩ ، المقتضب :٢ / ١٠١ ، الأصول : ٣ / ١١٦ ، المقرب : ٢ / ٥٠٧ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٨ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٢٨ .

٨ - ينظر : المقتضب : ٢ / ١٠١ ، الأصول : ٣ / ١١٦ ، الخصائص : ٢ / ٢٩٢ ، شرح الشافية : ١ / ١٦٥ ، ١٦٦ .

وقد حكم ابن هشام والحموي صاحب " شذا العرف في فن الصرف " على مجئ " فَعَّل " على " فِعَّال " بالشذوذ[١] .
وحكم عليه الأشموني والشيخ خالد بأنه سماعيٌّ[٢].
وأميل هنا إلى القول بأن " فِعَّالًا " يجوز القياس عليه ؛ إذ هو الأصل ، وهو لغة يمانية فصيحة كما قال الفراء[٣]، كما أنه فاش في كلام فصحاء العرب كما ذكر الزمخشري[٤] ، وما كان من كلام العرب الفصحاء يصح القياس عليه .

ب ـ ما كان مهموز اللام من " فَعَّل "
إذا كان " فَعَّل " مهموز اللام فالغالب في مصدره أن يأتي على " تَفْعِلَة " نحو : خَطَّأ : تَخْطِئَةً ، هَنَّأ : تَهْنِئَةً ، بَرَّأ : تَبْرِئَةً ، جَزَّأ تَجْزِئَةً ، عَبَّأ : تَعْبِئَةً ، وَطَّأ : تَوْطِئَةً ، ومن غير الغالب أنْ يأتيَ مصدره على " تَفْعِيْل " نحو : تَخْطِيْئًا ، تَهْنِيْئًا ، تَبْرِيْئًا ،تَجْزِيْئًا ، تَعْبِيْئًا ، تَوْطِيْئًا[٥] .
وقد قال الرضي إن ظاهرُ كلام سيبويه أن " تَفْعِلة " لازم في المهموز اللام كما في الناقص[٦] .
ولكن سيبويه قد مثَّل في باب المفعول الذي يَتعدَّاه فعلُه إلى مفعولين بقوله : نُبِّئْتُ زيدًا أبا فلان تنبيئًا حسنًا[٧] ، ولو كان " تَفْعِيْل " لا يجوز عنده في المهموز اللام ما استعمله ، ولكن استعماله له يدل على أن مهموز اللام من " فَعَّل " كما يأتي عنده على " تَفْعِلَة " يأتي أيضًا على" تَفْعِيْل " بدليل استعماله له[٨] .

---

١ ـ ينظر : أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٦ ، شذا العرف : ٦٠ .

٢ ـ ينظر : شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٧ ، التصريح : ٢ / ٣٥ .

٣ ـ ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣ / ٢٢٩ .

٤ ـ ينظر : الكشاف : ٤ / ٦٨٩ .

٥ ـ ينظر : شرح الشافية للرضي : ١ / ١٦٤ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٢٩ ، شفاء العليل : ٢ / ٨٦١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٥ ، النحو الوافي : ٣ / ١٩٩ ، تصريف الأسماء لفخر الدين قباوة : ١٣٩ .

٦ ـ ينظر : شرح الشافية للرضي : ١ / ١٦٤

٧ ـ ينظر : الكتاب : ١ / ٤٣ .

٨ ـ ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٤ / ٤٥٩ ، التصريح : ٢ / ٣٢ .

وزعم أبو زيد الأنصاري[١] أنَّ " تَفْعِيْلًا " أكثر من " تَفْعِلَة في كلام العرب في مهموز اللام [٢]
ولعل الباعث على كون " تَفْعِلَة " أكثرَ في مهموز اللام من " تَفْعِيْل " ؛ أنه أخف في النطق ؛ وذلك لثقل توالي الياء والهمزة بعدها ، فخففوا الكلمة بحذف حرف العلة ، كما هو الحال في نحو :" خطايئ " في جمع " خطيئة " فقد استثقلوا توالي الياء والهمزة بعدها ، فقلبوا الهمزةَ ياءً فصارت " خطايي " ، ثم قلبت الياءُ ألفًا من أجل التخفيف ، فعُلِم بذلك أنَّ مجئ الياء وبعدها همزة فيه ثقل يدعو إلى التخفيف[٣] .

ج ـ ما كان معتل اللام من " فَعَّل "
إذا كان " فَعَّل " معتلَ اللام نحو : وَصَّى ، سَمَّى ، زَكَّى ، عَزَّى فإنَّ مصدره يأتي على " تَفْعِلَة " بحذف ياء التفعيل ، والتعويض عنها بالتاء في الآخر فيُقال في مصادرَ هذه الأفعال : تَوْصِيَة ، تَسْمِيَة ، تَزْكِيَة ، وتَعْزِيَة [٤] .
وأصل هذه المصادر : تَوْصِيْي ، تَسْمِيْي ، تَزْكِيْي ، تَعْزِيْي ، فقد اجتمع ياءان في أواخر هذه المصادر الأولى منهما ياء تَفْعِيْل الزائدة ، والثانية لام الكلمة ،وهذا أمر في غاية الثقل ، ومن ثَمَّ كان لابد من حذف أحدهما ، والتعويض عن المحذوف بالتاء في آخر المصدر ، وقد اختلف النحاة في المحذوف منهما على مذهبين :

المذهب الأول : وهو مذهب الجمهور وقد ذهبوا إلى أن المحذوف هو ياء " تَفْعِيْل " ، وحجتهم على هذا الحمل على مصدر صحيح اللام إذا ما جاء على " تَفْعِلة " نحو : تَكْرِمَة ؛ لأنه لم يحذف فيها شئ من الأصول، ولأنها مَدَّة لا تتحرك ، فلما رأينا الياء

---

١ ـ هو : سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج أبو زيد الأنصاري ، كان إمامًا نحويًا ، له تصانيف لغوية منها : لغات القرآن ، التثليث ، خلق الإنسان وغير ذلك ، توفي سنة ٢١٥ هـ . ينظر في ترجمته : إنباه الرواة : ٢ / ٣٠ ـ ٣٣ ، وفيات الأعيان : ٢ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، بغية الوعاة ١ / ٥٨٢ ، ٥٨٣ .

٢ ـ ينظر : الأصول : ٣ / ١٣٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٦٤، المساعد : ٢ / ٦٢٦، الارتشاف : ٢ /٤٩٩ ، شرح التصريح : ٢ / ٣٢ .

٣ ـ ينظر : الكتاب : ٣ / ٥٥٣ ، المقتضب : ١ / ١٣٥ ، الأصول : ٢ / ٤٠٣ ، الخصائص : ٣ / ٧ ، ٨ ، المنصف : ٣٤٥ ، إيجاز التعريف في علم التصريف : ١١٦، التصريح : ٢ / ٣١ ، ٣٢ .

٤ ـ ينظر : شرح الشافية للرضي : ١ / ١٦٤ ، ١٦٥ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٥ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٢٨ ، جامع الدروس العربية : ١ / ١٦٧ ، النحو الوافي : ١ / ١٩٩ .

في نحو: " تعزية "متحركةً عرفنا أن المحذوف هو المدة ، فلو حذفت الثانية لزم تحريك المدة لأجل تاء التأنيث ؛ وأيضًا لأنها زائدة والزائد أولى بالحذف من الأصلي، ووزن المصدر عندهم " تَفْعِلَة "[١] .

المذهب الثاني : وهو مذهب الزمخشري وذهب إلى أن الياء المحذوفة هي لام الكلمة ؛ لأنها الطرف ، والأطراف محل التخفيف ، ولأن التعويض بالتاء إنَّما عُهِد عن الحرف الأصلي ، ووزن المصدر عنده " تَفْعِيَة " [٢] .

وأيًّا ما كانت الياء المحذوفة فالصورة النهائية للكلمة واحدة ، ولكن الخلاف في الوزن فقط ، ولابد من التعويض عن الياء المحذوفة بالتاء ؛ لأن الياء الباقية من الياءين مهددة بالزوال عند عدم الإضافة ، أو الإضافة لما فيه أل ؛ إذ يصير كالمنقوص وفي ذلك إجحاف بالكلمة ، ولذا لم يسمع خاليًا من التاء[٣] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أن الوجه عند ابن الحاجب أنْ يُحْمَلَ " فَعَّل " معتل اللام على " تَفْعِلَة " من أول الأمر ، ولا داعي أنْ يُحْمَل على " تَفْعِيْل " ، ثم تُحْذَف اللام ، ثم يُعْوَض ؛ لأنه تعسف من غير حاجة[٤] .
وبإمعان النظر فيما يراه ابن الحاجب من أنَّ الأوجه أنْ نقولَ إن معتل اللام جاء على " تَفْعِلَة " من أول الأمر ، ولم يأت على " تَفْعِيْل " ؛ لأنه لو جاء على " تَفْعِيْل " لاجتمع فيه ياءان ، ولحذفنا لام الكلمة ثم نعوض عنها بالتاء ، وفي هذا دلالة صريحة على أن ابن الحاجب يرى أن معتل اللام من " فَعَّل " لوجاء على " تَفْعِيْل " واجتمع فيه ياءان إحداهما ياء " تفعيل " والأُخرى لام الكلمة لكان المحذوف عنده هو لام الكلمة ، وهو بذلك يؤيد ما ذهب إليه الزمخشري .
وبعد عرض ما قاله النحاة في أيَّ االياءين حُذِفت أ هي ياء تفعيل أم الياء التي هي لام الكلمة ؟

---

١ ـ ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٠٤ ، شرح المفصل : ٦ / ٥٨ ، المقرب : ٢ / ٥٠٧ ، شرح الشافية للرضي : ١ / ١٦٥ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٢٨ ، شفاء العليل : ٢ / ٨٦١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٥ ، شرح التصريح : ٢ / ٣١ ، جامع الدروس العربية : ١ / ١٦٧ .

٢ ـ ينظر : المفصل بشرح ابن يعيش : ٦ / ٥٨ ، تصريف الأسماء : ٦٣ .

٣ـ ينظر : تصريف الأسماء للطنطاوي : ٦٤ .

٤ ـ ينظر :الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٦٣٣ .

وبالنظر أيضًا إلى ما قاله ابن الحاجب أودُّ القول إنني أميل إلى أن مصدرَ المعتل اللام هو " تَفْعِيْل " وليس " تَفْعِلة " ؛ وذلك لورود معتل اللام شاذًا في الضرورة على " تَفْعِيْل " في قول الشاعر(١) :

بَاتت تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًا كَمَا تَنزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

والقياس " تَنْزِيَة " ، ولكن الشاعر راجع الأصل للضرورة ؛ لأن الشاعر له مُراجعة الأصول المرفوضة(٢) .
وهذا يدل على أن " فَعَّل " معتل اللام يأتي مصدره في الأصل على " تَفْعِيْل " وليس " تَفْعِلَة " .

وأميل أيضًا إلى أنَّ المحذوف هو ياء تَفْعِيْل الزائدة كما ذهب الجمهور ؛ لقوة ما احتجوا به .

---

١ ـ من الرجز ولم أعثر على قائله ، والبيت في الخصائص : ٢ / ٣٠٤ ، شرح الشافية للرضي : ١ / ١٦٥ ، توضيح المقاصد : ٢ : ٨٦٨ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٨ ، شرح التصريح : ٢ / ٣٥ .
وقد ورد البيت في بعض الروايات " هي " بدلًا من " باتت " .

اللغة : "تنزي" تحرك وهو رفع الشيء إلى فوق،، "شهلة" بفتح الشين وسكون الهاء- العجوز الكبيرة.

المعنى: يصف امرأة بالضعف، ويقول: إن هذه المرأة باتت تحرك دلوها بيدها حتى تخرجه من البئر برفق ولين، كما تحرك العجوز الصبي حين ترقصه برفق ولين ، وخص الشهلة؛ لأنها أضعف من الشابة.

الشاهد :مجئ " تنزيا " مصدرًا للفعل "نَزَّى" المعتل اللام والقياس: "تنزية " ، وهذا شاذ للضرورة الشعرية .

٢ ـ ينظر : شرح المفصل : ٦ / ٥٨ ، ٥٩ ، تصريف الأسماء للطنطاوي : ٦٢ ، ٦٣ .

٤ ـ مصدر الفعل الثلاثي المزيد بالألف " فَاعَل "

إذا كان الفعلُ الثلاثي مزيدًا بالألف على وزن " فَاعَل " فقياس مصدره " مُفَاعَلة " و " فِعَال " نحو : ضَارَب : مُضَارَبةً وضِرَابًا ، خَاصَم : مُخَاصَمَةً وخِصَامًا ، قَاتَل : مُقَاتَلَة وقِتَالًا[١] .

ولا يأتي " فِعَال " فيما كانت فاؤه ياءً لاستثقال الكسرة على الياء نحو : يَاسَر ، يَامن ، فلا يُقال : يِسَار، ولا يِمَان ، وإنما يأتي فقط على " مُفَاعَلة " فيُقال : مُيَامَنة و مُيَاسَرة ، لذا شُذ قولهم : يَاوم : يِوَامًا [٢] ،والقياس أن يأتي على " مُفَاعَلة " فيُقال : مُيَاوَمة [٣] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أن سيبويه يرى أن " المُفَاعَلة " هو المصدر اللازم الذي لا ينكسر لما كان على وزن " فَاعَل " ، ولعل السبب في هذا هو عدم مجئ " فِعَال " من بعض الصيغ ؛ إذ لم يُسْمَع من : جَالَس : جِلَاسًا ، ولا من : قَاعَد : قِعَادًا، وعدم مجيئه أيضًا ممَّا كانت فاؤه ياءً نحو : يَاسَر ويَامَن [٤] .

ولعل قول سيبويه : " وأما فَاعَلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً: "مُفَاعلةٌ"[٥] . يوحي بأن " مُفَاعَلَةً " هي القياسِ والأصل لما كان على "فَاعَل " ، و أنَّ " فِعَالًا " سماعيٌّ؛ لأنهم قد يتركون " فِعَالًا " ، ولا يتركون " مُفَاعَلة " .

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٨٠ ، ٨١ ، المقتضب : ٢ / ٩٩ ، ١٠٠ ، الأصول : ٣ / ١٣١ ، المقرب : ٢ / ٥٠٧ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٧ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٥ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٣١ ، التصريح : ٢ / ٣٥ .

٢ ـ يَاوم الرجل يِوامًا ،ومُيَاومة : إذا عَامَله بالأيام أو استأجره اليوم . ينظر : تاج العروس : ٣٤ / ١٤٥ ، ١٤٦ ، لسان العرب : ١٢ / ٦٥١ .

٣ ـ ينظر : شرح الشافية للرضي : ١ / ١٦٦ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٧ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٧ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٦٧ ، النحوالوافي : ٣ / ٢٠١ .

٤ ـ ينظر : شرح السيرافي على كتاب سيبويه : ٤ / ٤٥٦ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٨ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٦٧ .

٥ ـ الكتاب : ٤ / ٨٠ .

ولكني أؤيد القول بأن " فِعَالًا " هو الأصل وهو القياس ؛ لأن المصدر الرباعي الأحرف يبنى على ماضيه وزيادة ألف قبل آخره [١] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أنَّ سيبويه قال في أثناء حديثه عن مجئ " فَاعَل "على " مُفَاعَلَة " :
" وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبدًا : مفاعلةٌ ، جعلوا الميم عوضًا من الألف التي بعد أول حرف منه ، والهاء عوضٌ من الألف التي قبل آخر حرف ؛ وذلك قولك: جالسته مجالسةً ، وقاعدته مقاعدة، وشاربته مشاربةً، وجاء كالمفعول لأن المصدر مفعول، وأما الذين قالوا هذا فقالوا: جاءت مخالفةً الأصل كفعلت، وجاءت كما يجيء المفعل مصدرًا والمفعلة ، إلا أنهم ألزموها الهاء لما فروا من الألف التي في قيتالٍ، وهو الأصل " [٢] .

فظاهر قول سيبويه السابق يدل على أن الميم في مُفَاعلة عوضٌ من الألف التي بعد أول حرف (وهي ألف " فَاعل ")، وهذا يعني أن الألف قد حُذفت ثم عُوِض عنها الميم ، كيف والألف موجودة في الكلمة ولم تُحذَف ؟!
ولأن مجئ " فَاعَل " على " مُفَاعَلَة " فيه مخالفة لما كان ينبغي أن يكون عليه مصدر " فَاعَل " في الأصل قال سيبويه : " والذين قالوا هذا قالوا جاءت مخالفة الأصل ، كما جاء المفعل مصدرًا والمفعلة " .
فهم بذلك يحملون ما ورد من مخالفة مجئ " فَاعَل " على " مُفَاعَلَة " ، على ما ورد من مخالفة مجئ المصدر من نحو :" ضرب " على : مَفْعل " فقالوا : ضَرب : مَضْرِبًا[٣] ، وهذا مخالف لما ينبغي أن يكون عليه والقياس مجئ " ضَرَب " على " فَعْل " فيُقال : ضَرْب ، وكذا " دَخَل " ورد أيضًا على " مَفْعَل " فقالوا :فيه : " مَدْخَل "[٤] ، والقياس مجيئه على " فُعُول " فيُقال : دُخُول ، وورد أيضا مجئ المصدر على مَفْعَلة نحو :" حَمِد " قالوا فيه : مَحْمَدة[٥] ، وهذا مخالف ، والقياس مجيئه على " حَمْد ".

---

١ ـ ينظر : جامع الدروس العربية : ١ / ١٦٩ .

٢ ـ الكتاب : ٤ / ٨٠ .

٣ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٨٧ ، المقتضب : ٢ / ١١٩ ، الأصول : ٣ / ١٤١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٤٠ .

٤ ـ ينظر : المفصل بشرح ابن يعيش : ٦ / ٤٣ .

٥ ـ ينظر : المفصل بشرح ابن يعيش : ٦ / ٤٣ .

ومعنى هذا أنهم يقولون إن " مُفَاعلَة " ليست هي المصدر الأصلي الذي كان ينبغي أن يأتي عليه " فَاعَل " .

وقد قال السيرافي معلقًا على قول سيبويه السابق :

" كلام سيبويه في هذا مختل ، وقد أُنْكِرَ ، وذلك أنه جعل الميم عوضًا من الألف التي بعد أول حرف منه ، وذلك غلط ؛ لأن الألف التي بعد أول حرف هي موجودة في مُفَاعلة ، ألا ترى أنك تقول : قَاتَلتُ ، وبعد القاف ألف زائدة ، وتقول : مُقَاتَلة في المصدر ، وبعد القاف ألف زائدة ، والألف موجودة في المصدر والفعل ، فكيف تكون الميمُ عوضًا من الألف ، والألف لم تحذف " [١] .

فالسيرافي في قوله السابق ينكر على سيبويه ما قاله من أن الميمَ عوضٌ من الألف التي بعد أول حرف ؛ لأن الألف لم تحذف ، فكيف تكون الميمُ عوضًا عنها ؟ !

على حين نجد ابن يعيش يفسر قول سيبويه السابق قائلًا :

" قال سيبويه جعلوا الميمَ عوضًا من الألف التي بعد أول حرف منه ، والهاءَ عوضًا من الألف التي قبل آخر حرف منه ، يُعْني أن في " فِعَال قد حُذفت الألف التي كانت بعد الفاء ، وفي مُفَاعلة حُذِفت الألف التي قبل الآخر فعوض منها ، وفي الجملة المُقاتلة ، والمخالفة هنا كالمَضْرَب والمَقْتل في مصدر ضرب وقتل ، جاء على غير قياس أفعالهما "[٢] .

وبالنظر في كلام ابن يعيش نجد أنه يرى أن الألف التي حُذِفت بعد أول حرف قد حُذِفت من " فِعَال " ، ولم تُحْذَف من " مُفَاعَلة " ، ثم لما حذِفت الألف من " فِعَال " ، لم يعوض عنها في " فِعَال " بل عُوِض عنها بالميم في " مُفَاعلة " ، وفي " مُفَاعَلَة " حُذِفت الألف قبل الآخر وعُوِض عنها بالتاء ، وقد جا ء من جملة ما حُذِف من " فِعَال " ومن " مُفَاعَلَة " ، ثم عُوِض عنه بالمصدر " مُفَاعَلة " ، وابن يعيش بذلك يكون قد جعل الألف التي حُذِفت بعد أول حرف قد حُذِفت من " فِعَال " ، ولكنه جعل التعويض عنها قد وقع في " مُفَاعَلة " ، وهو بذلك يكون قد جعل الحذف في كلمة ، والتعويض في كلمة أخرى ، وهذا أمر لايجوز بحال ، إذ فيه مخالفة للقواعد ، ولما رأى ابن يعيش أن فيما ذهب إليه مخالفة ، قاس مخالفته هذه على ما وقع عن العرب من مخالفة حين جاءوا بمصدر ضَرب وقَتل على مَضْرب ومَقْتَل ، وهذا على غير قياس أفعالهما ، والقياس فيهما : ضَرْب ، قَتْل كما ذكرت من قبل .

---

١ ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٤ / ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

٢ ـ شرح المفصل : ٦ / ٤٨ .

وهنا أودُّ القول : إنَّ ما أؤيده هو أن " مُفَاعلة " إنما كانت في الأصل " فِيعَال " ، وقد ذكر سيبويه والمبرد وغيرهما بعض الصيغ التي وردت عليها نحو : ضِيرَاب ، وقِيْتَال[١]، ثم خُففت " فيعال " بحذف الياء فصارت " فِعَالًا " ، وقد كَثُر هذا المصدر ، إلا أنه لما وجد النحاة أن " فِعَالًا " لم يأت ممَّا كانت فاؤه ياءً نحو : يَاسر ويامن ، ولم يأت عليها أيضًا نحو : جِلاس وقِعَاد ، أخذوا من " فِعَال " " مُفَاعَلة " ، فعوضوا عن ألف فَاعَل التي قلبت ياءً في " فِيْعَال " الذي هو الأصل ، الميم في أول المصدر، ولأن التغيير يجري على التغيير حذفوا الألف التي قبل الآخر من " فِعَال " ، وعوضوا عنها بالتاء في آخر الكلمة .
وبهذا يكون كلام سيبويه صحيحًا ، والميم عوضٌ من الألف ، والتاء عوضٌ من الألف قبل الآخر ، ويكون " مُفَاعَلة " قد أُخِذ من " فِعال " الذي أصله " فيعال " .

وممَّا يدل على أن " فِيْعال " هو الأصل ما قاله سيبويه : " إلا أنهم ألزموها الهاء لما فروا من الألف التي في قيتالٍ، وهو الأصل "[٢] .
فالتاء في مفاعلة عوضٌ من الألف في " قيتال " وهو عنده الأصل ، وهذا يعني أن مفاعلة أُخِذ من " فِيعَال " .

ومثل ما حدث هنا بالضبط في رأيي ، ما حدث في ما كان على وزن " فَعْلل " ، فأنا أميل إلى أن مصدره في الأصل كان " فِعْلالًا " ، ثم أخذوا من " فِعْلَال " " فَعْللة " ، وقد بينت هذا من قبل ، ولعل ما يؤيد هذا ما ذكره سيبويه حين قال :
"قد قالوا الزَلْزَال والقَلْقَال، ففتحوا كما فتحوا أول التَفْعِيل، فكأنهم حذفوا الهاء وزادوا الألف في الفَعْلَلة. والفَعْلَلة ههنا بمنزلة المُفَاعَلة في فَاعَلت، والفِعْلال بمنزلة الفَيْعَال في فاعلت، وتمكنهما ههنا كتمكن ذينك هناك"[٣] .

فقد ذكرت من قبل أنني أرى أن " فَعْلَلَة " أُخِذ من " فِعْلَال " ، وأن " فَعْلَلَة" أصبح هو المطرد في جميع ما كان على وزن " فَعْلل " من الرباعي المُجرد ، و" فِعْلال " لا يستعمل في جميع ما كان على وزن " فَعْلل " وإنَّما يأتي في مواضع معينة .

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٨١ ، المقتضب : ٢ / ١٠٠ ، الأصول : ٣ / ١٣١ ، المفصل بشرح ابن يعيش : ٦ / ٤٧ ، الشافية في علم التصريف ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري لابن الحاجب تحقيق / حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية ـ مكة ، الطبعة الأولى : ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م : ٢٧، التصريح : ٢ / ٣٥ .

٢ ـ الكتاب : ٤ / ٨٠ .

٣ ـ الكتاب : ٤ / ٨٥ .

فكذلك الحال هنا " مُفَاعَلة " قد أُخذت من " فِيعَال " ، وأصبحت " مُفَاعَلة " هي المصدر اللازم الذي لا ينكسر في كل ما كان على وزن " فَاعَل " ، فالمُفَاعلة بمنزلة الفَعْلَلَة في أنهما مطردان في بابيهما ، والفِعْلَال بمنزلة الفِيعال فهما أصلان في بابيهما إلا أنهما لا يطردان في جميع أفعال بابيهما والله أعلم .

وهنا أودُّ القول بأن ابن القواس قد نسب للفراء القول بأن الأقيس عنده فيما كان على وزن " فَاعَل " أن يأتي على " فِيْعال " ، معللًا ذلك بأن ألف فاعل تنقلب ياءً ؛ لانكسار ما قبلها[١] .
ولكن برجوعي إلى كتاب " معاني القرآن" لم أجد هذا القول الذي نسبه ابن القواس للفراء .
بقي سؤالٌ يطرح نفسه وهو : من أين أتت الألف التي بعد الفاء في صيغة " مفاعلة " ؟ وقد بحثت كثيرًا فلم أجد جوابًا لهذا السؤال ، ولكن ما أميل إليه أنهم ربما يكونون قد ردوا الألف بعد أن عوضوا عنها بالميم ، وهذا من الجمع بين العوض والمعوض عنه ، وهذا شاذ ، وقد وجِد الجمع بين العوض والمعوض عنه في عدة مواضع من كلام العرب .

٥ ـ مصدر الفعل الماضي المزيد بالتاء وتضعيف العين " تَفَعَّل "

إذا كان الفعل الماضي مزيدًا بالتاء وتضعيف العين فإن قياس مصدره أن يأتي على " تَفَعُّل " بضم رابعه فقط ، فقد جاءوا فيه بجميع ما في " تَفَعَّل " ، وضموا العين لأنه ليس في الكلام اسم على " تَفَعَّلٍ " ، وايضًا لم يزيدوا ياءً ولا ألفًا قبل الآخر ؛ لأنهم جعلوا التاءَ في أوله ، وتشديدَ العين عوضًا ممَّا يزاد في المصدر[٢] .

ويأتي مصدر " تَفَعَّل " على " تَفَعُّل " بضم رابعه إن كان صحيح اللام ، سواء أكانت التاء للمطاوعة نحو : تَعَلَّم : تَعَلُّمًا ، تَكَسَّر : تَكَسُّرًا ، تَقَطَّع : تَقَطُّعًا ، أو كانت لغير المطاوعة نحو : تَقَدَّم : تَقَدُّمًا ، تَجَمَّل : تَجَمُّلًا ، تَكَلَّم : تَكَلُّمًا[٣] .
أمَّا إذا كان الفعلُ هنا معتل اللام نحو : تَعَدَّى ، تَدَلَّى ، تَنَمَّى ، وجب قلب ضمة الرابع كسرة ، وقلب حرف العلة ياءً فيُقال : تَعَدِّيًا ، تَدَلِّيًا ، تَنَمِّيًا ، والسبب في قلب ضمة رابع المصدر كسرةً أنها لو بقيت لأدى ذلك إلى قلب حرف العلة بعدها إلى واوٍ ، ولأدى ذلك

---

١ ـ ينظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس : ٢ / ١٣٠٢ .

٢ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٧٩ ، المقتضب : ١ / ٧٨ ، الأصول : ٣ / ١٣٠ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٤ / ٤٥٥ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٨ .

٣ ـ ينظر : المقتضب : ١ / ٧٨ ، الارتشاف : ٢ / ٤٩٦ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٥ شفاء العليل : ٢ / ٨٦١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٦ ، تصربف الأسماء للطنطاوي : ٦٦ .

إلى ما لا نظير له في اللغة العربية ؛ لأنه لا يوجد فيها اسمٌ معربٌ آخره واو قبلها ضمة أصلية لفرط الثقل[١] .

٦ ـ مصدر الرباعي المزيد بحرف على وزن " تَفَعْلَل "

إذا كان الرباعي مزيدًا بحرف على وزن " تَفَعْلَل " أو ملحقًا به فإن مصدره يكون على وزن " تَفَعْلَل " بضم الرابع ، نحو : تَلَمْلَم : تَلَمْلُمًا ، تَدَحْرَج : تَدَحْرُجًا ، والملحق به نحو : تَبَيْطَر : تَبَيْطُرًا ، تَجَلْبَب : تَجَلْبُبًا ، تَمَنْدَل[٢] : تَمَنْدُلًا ، تَجَوْرَبَ[٣] : تَجَوْرُبًا ، تَسَيْطَر : تَسَيْطُرًا ، تَقَلْنَس[٤] : تَقَلْنُسًا [٥] .

٧ ـ مصدر الفعل الثلاثي المزيد بالتاء والألف " تَفَاعَل "

إذا كان الفعل الثلاثي مزيدًا بالتاء والألف على وزن " تَفَاعَل " فإن مصدره يأتي على " تَفَاعُل " بضم رابعه لئلا يشبه بالجمع ، ولم يفتحوا لأنه ليس في الكلام " تَفَاعَلٌ " في الأسماء ، ولو فتحوا لكان لفظ المصدر كلفظ الفعل ، نحو : تَغَافَل : تَغَافُلًا ، تَنَاوَل : تَنَاوُلًا ، تَقَاتَل : تَقَاتُلًا ، تَخَاصَم : تَخَاصُمًا ، تَضَارَب : تَضَارُبًا[٦] .

هذا إذا كان الفعل الذي على " تَفَاعَل " صحيحَ اللام ، فلا يحدث في مصدره تغيير سوى ضم الرابع ، وأمّا إذا كان معتلَ اللام نحو : تَدَانَى ، تَوَالَى ، تَسَامَى ، تَرَامَى

---

١ ـ ينظر : الارتشاف : ٢ / ٤٩٦ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٥ ، المساعد : ٢ / ٦٢٥ ، شفاء العليل : ٢ / ٨٦١ ، التصريح : ٢ / ٣٤ ، تصريف الأسماء : ٦٦ .

٢ ـ تَمَنْدَل : تمسح بالمنديل . ينظر : لسان العرب : ١١ / ٦٥٤ .

٣ ـ تَجَوْرَب الرجل مطاوع الفعل " جَوْرَب : لبس الجورب . ينظر : تاج العروس : ٢ / ١٥٦ ، لسان العرب : ١ / ٢٦٣ .

٤ ـ تَقَلْنَسَ : لبس الَقَلَنْسُوَة . ينظر : تاج العروس : ١٦ / ٣٩٦ .

٥ ـ ينظر : الكتاب :٤ / ٢٩٩ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٦ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٥ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٣٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٦ ، التصريح : ٢ / ٣٣ ، ٣٤ ، ضياء السالك : ٣ / ٣٨ .

٦ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٨١ ، المقتضب : ٢ / ١٠٣ ، الأصول : ٣ / ١٣١ ، شرح المفصل : ٦ / ٤٩ ، المقرب : ٢ / ٥٠٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٦ ، التصريح : ٢ / ٣٤ .

فيجب في المصدر قلب الضمة كسرةً ، وقلب حرف العلة إلى ياءٍ فيُقال : تَدَانَى : تَدَانِيًا ، تَوَالَى : تَوَالِيًا ، تَسَامَى : تَسَامِيًا ، تَرَامَى : تَرَامِيًا ؛ إذ لو بقيت الضمة لقُلِب حرف العلة إلى واوٍ ، وأدى ذلك إلى ما لا نظير له في اللغة العربية ؛ لأنه لا يوجد فيها اسمٌ معربٌ آخره واو قبلها ضمة أصلية لفرط الثقل[١] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أن الفعل المبدوء بالتاء إذا كان على وزن " تَفَعَّل " و" تَفَاعَل " ، وكانت فاؤه حرفًا من اثني عشر حرفًا وهي : التاء والثاء والجيم والدال والذال والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء يجوز إدغام تائه في فائه بعد انقلاب التاء إليها للدلالة على المبالغة ، وتجلب همزة الوصل للتوصل للنطق بالساكن حينئذٍ ، وذلك نحو : تَتَبَّع ، تَصَدَّع ، تَشَاجَر ، تَثَاقَل ، تَطَايَر ، فتقول : اتَّبَّع ، اصَّدَّع ، اشَّاجر ، اثَّاقل ، اطَّايَر[٢] ، بإدغام التاء في التاء والصاد والشين والثاء والطاء ، ومصدر هذه الأفعال يوافقها في الإدغام ، فبعد الإتيان بالمصدر وضم رابعه ، يحدث للمصدر نفس الذي حدث للفعل من الإدغام ، فيُقال في مصادر الأفعال السابقة : اتَّبُّعًا ، اصَّدُّعًا ، اشَّاجُر ، اثَّاقُل ، اطَّايُر[٣] .

---

١ ـ ينظر : الارتشاف : ٢ / ٤٩٦ ، المساعد : ٢ / ٦٢٥ ، شفاء العليل : ٢ / ٨٦١ ، ضياء السالك : ٣ / ٤٢ ، تصريف الأسماء : ٦٦، تصريف الأسماء في اللغة العربية للدكتور صلاح شعبان ، دار الثقافة العربية : ١٨ .

٢ ـ ينظر : شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين أحمد المعروف بدنقوز ، الطبعة: الثالثة : ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م : ٩٧ ، الفلاح في شرح المراح لابن كمال باشا ، الطبعة الثالثة : ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩م : ٩٧ ، الموجز في قواعد اللغة العربية لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ، دار الفكر - بيروت - لبنان ، طبعة سنة : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م : ٤١٤ ، تصريف الأسماء : ٦٧ ، ٨٦ .

٣ ـ ينظر : توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٦ ، التصريح : ٢ / ٣٣ ، حاسية الصبان : ٢ / ٤٦٥ ، ضياء السالك : ٣ / ٤١ ، تصريف الأسماء : ٦٧ ، ٦٨ .

٨ ـ مصدر الفعل المبدوء بهمزة وصل (افْتَعَل ـ اِنْفَعَل ـ اسْتَفْعَل)

إذا كان الفعلُ الماضي مبدوءًا بهمزة وصل سواء أ كان على وزن " افْتَعَل " أو " انْفَعَل " أو " اسْتَفْعَل " فإن قياس مصدره على وزن ماضيه مع كسر الحرف الثالث وزيادة ألف قبل الآخر ، فيكون مصدر " افْتَعَل " على " افْتِعَال " نحو : اقْتَدَر : اقْتِدَارًا ، اقْتَرَب : اقْتِرَابًا ، احْتَبَس : احْتِبَاسًا ، اقْتَحَمَ : اقْتِحَامًا ، ويكون مصدر " انْفَعَل " على " انْفِعَال " نحو : انْطَلَق : انْطِلَاقًا ، انْكَسَر : انْكِسَارًا ، انْقَضَى : انْقِضَاءً ، انْفَتَح : انْفِتَاحًا ، ويكون مصدر " اسْتَفْعَل " على " اسْتِفْعَال " بلا تغيير أن كان صحيح العين نحو : اسْتَغْفَر : اسْتِغْفَارًا ، اسْتَخْرَج : اسْتِخْرَاجًا ، اسْتَقْصَى : اسْتِقْصَاءً ، اسْتَصْعَب : اسْتِصْعَابًا [١] .

أمَّا إن كان "اسْتَفْعَلَ" مُعَلَ العين نحو : اسْتَقَام ، اسْتَعاذ ، واسْتَبان ، فإن مصادرَ الأفعال هذه تُعل عينها حملًا على إعلالها في الفعل ، وأصل هذه الأفعال : اسْتَقْوَم ، اسْتَعْوَذ ، اسْتَبْيَن ، فنقلت الفتحة من حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله ، فصار: اسْتَقَوْم ، اسْتَعَوْذ ، اسْتَبَيْن ، فانْفَتَحَ ما قبل الواو والياء في اللفظ ، وهما متحرِّكان في الأصل، والسكونُ عارضٌ، فيُقلَبُ حرفُ العلَّة ألفًا ؛ لانفتاح ما قبله في اللفظ وتحرُّكه في الأصل فصار : اسْتَقَام ، اسْتَعَاذ ، اسْتَبَان [٢] ، وكذا يحدث في المصدر فيُقال في مصدر " اسْتَقام " : اسْتِقْوَامًا ، وفي مصدر : اسْتَعَاذ " : اسْتِعْوَاذًا ، وفي مصدر" اسْتَبَان " : اسْتِبْيَانًا ، فتُنقل حركة الواو والياء(عين المصدر) إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت المصادر : اسْتِقَوْام ، اسْتِعَوْاذ ، اسْتِبَيْان ، فانْفَتَحَ ما قبل الواو والياء في المصدر، وهما متحرِّكان في الأصل، والسكونُ عارضٌ، فيقلب حرف العلَّة ألفًا ؛ لانفتاح ما قبله في اللفظ وتحرُّكه في الأصل ، فصارت المصادر : اسْتِقَاام ، اسْتِعَااذ ، اسْتِبَاان ، فالتقى ألفان الأولى منهما عين المصدر (الواو والياء التي قلبت ألفًا) ، والثانية ألف المصدر ، وهما بالطبع ساكنتان ، فكان لابد من حذف إحداهما والتعويض عنها بالتاء[٣] .

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ٤ /٧٨ ، ٧٩ ، المقتضب : ٢ / ١٠١ ، الأصول : ٣ / ١٣٠ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٦ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٤ ، شرح ابن عقيل : ٣ /١٣٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٦ ، التصريح : ٢ / ٣٢ ، ٣٣ ، همع الهوامع : ٣ / ٣٢٤ .

٢ ـ ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٥ / ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، المنصف لابن جني : ١٩٠ ، الممتع الكبير في التصريف : ٣١٠ ، شرح الرضي : ٤ / ٤٨٦ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٥ ، تصريف الأسماء : ٦٨ .

٣ ـ ينظر : شرح المفصل : ٦ / ٥٨ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٦٥ ، أوضح المسالك : ٣ / ٢٠٤ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٣٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٦ ، التصريح : ٢ / ٣٣ ، النحو الوافي : ٣ / ٢٠٢ .

وقد اختلف النحاة في أيّ الألفين تُحْذف :

فذهب سيبويه والخليل إلى أن المحذوفَ ألفُ المصدرِ الزائدة ، وذهب الفراء والأخفش إلى أن المحذوف هو الألف التي هي عين الكلمة ، والخلاف الذي حدث بينهم هنا ، هو نفس الخلاف الذي كان بينهم في حذف إحدى الألفين في وزن " إِفْعال " نحو : إقَام ، و إبْان ، وما احتج به كلٌّ هناك على صحة قوله ، هو نفس ما احتجوا به هنا[١] .

هذا وليس للخلاف في المحذوف من أثر في الصورة النهائية للمصدر فسواء حُذِفت الألف التي هي عين المصدر ، أو الألف التي هي ألف المصدر الزائدة فالمصدر : اسْتِقَامة ، اسْتِعَانَة ، اسْتِبَانة ، وإنما يظهر أثر الخلاف في الوزن فمن قال إنَّ المحذوف هو الألف التي هي عين المصدر فالوزن عنده : اسْتِفَالة ، ومن قال إن المحذوف هو الألف التي هي ألف المصدر الزائدة فالوزن عنده : اسْتِفْعَلة[٢] .

والسبب في توافق الوزنين (الإفْعَال والاسْتِفْعَال) في الأحكام هو : توافقهما في وقوع السكون على الحرف الصحيح ، قبل العين المعتلة المحركة ' فاتحد المقتضى فيهما للإعلال ، ولا يشاركهما وزن آخر في هذا[٣] .

وقد ورد " اسْتَفْعَل " معتل العين في بعض الأفعال دون إعلاله بقلب العين ألفًا ، كما حدث في نحو :" اسْتَقَام " ، ومن هذا قولهم : اسْتَتْوَق ، اسْتَحْوَذ ، اسْتَتْيَس ، اسْتَصْوَب ، اسْتَرْوَح ، فهذه الأفعال لم يحدث فيها إعلالٌ بالنقل، يتبعه الإعلال بقلب العين ألفًا[٤].

---

١ ـ ينظر : ص : ٣٧ .

٢ ـ ينظر : ضياء السالك : ٣ / ٤١ .

٣ ـ ينظر : تصريف الأسماء للطنطاوي : ٦٩ .

٤ ـ ينظر :الكتاب : ٤ / ٣٤٦ ، المقتضب : ٢ / ٩٨ الخصائص : ١ / ١٦٠ ، المنصف : ٢٧٧ ، الممتع الكبير في التصريف : ٣١١ ، شرح الشافية للرضي : ٣ / ١١٢ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٢٥ ، التصريح : ٢ / ٣٣ .

وبما أنَّ المصدرَ محمولٌ على الفعل في الإعلال ، فمصادر هذه الأفعال أيضًا لايحدث فيها إعلالٌ بالنقل يتبعه الإعلال بالنقل والحذف[١] .
فالمصدر هنا قد حُمِل على الفعل في التصحيح ، كما حُمِل عليه من قبل الإعلال .

وقد اختلف النحاة في هذه الأفعال المعتلة العين التي وردت بالتصحيح نحو:استنوق ، واستحوذ :
فمذهب الجمهور : أنَّ هذا من قبيل الشاذ في القياس المطرد في الاستعمال[٢] .

وقد ذهب أبو زيد والجوهري إلى القول بأنَّ : هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الاصل ، تقول العرب: استصاب واستصوب، واستجاب واستجوب، وهو قياس مطرد عندهم ومنه قوله تعالى (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطانُ)[٣] أيّ : غلبهم ، وقوله تعالى (أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ)[٤] فقد جاء الفعل في الآيتين بالواو على الأصل[٥] .

وفرَّق ابن مالك بين ما سمع من ذلك وله ثلاثي مجرد نحو : " أغيمت السماء " ، فإنه يُقال : " غامت السماء " فمنع أن يكون التصحيحُ في هذا النوع مطردًا ، وما ليس له ثلاثي مجرد نحو: " استنوق الجمل " فأجاز التصحيح فيه[٦] .

---

١ ـ ينظر : الممتع الكبير في التصريف : ٣١٧ ، شرح المفصل : ٦ / ٥٨ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٢٥ ، التصريح : ٢ / ٣٣ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٦٥ ، ضياء السالك : ٣ / ٤١ ، تصريف الأسماء : ٦٨ .

٢ ـ ينظر: الكتاب : ٤ / ٣٤٦، المقتضب : ٢/ ٩٨ ، الأصول : ١ / ٥٧ ، الخصائص :١ / ١٠٠ ، ١١٩ ،١٢٠ ، ٢٧٨ ، الممتع الكبير في التصريف : ٣١١ ، شرح المفصل : ١٠ / ٧٧ ، شرح الرضي على الشافية : ٣ / ١١٢ ، شرح الأشموني : ٤ /١٢٥ ، التصريح : ٢ / ٧١٧ .

٣ ـ سورة المجادلة من الآية : ١٩ .

٤ ـ سورة النساء من الآية : ١٤١ .

٥ ـ ينظر : الصحاح : ٢ / ٥٦٣ ، المساعد : ٤ / ١٧٨ ، شفاء العليل : ٣ / ١١٠٣ ، شرح ابن عقيل : ٤ / ٢٩٠ .

٦ ـ ينظر : التسهيل لابن مالك ، طبعة المكتبة الميرية ـ مكة المكرمة ، طبعة سنه ١٣١٩هـ : ٨٢ ، المساعد : ٤ / ١٧٨ ، شفاء العليل : ٣ / ١١٠٣ ، شرح ابن عقيل : ٤ / ٢٩٠ ، تصريف الأسماء : ٦١ .

العلة في خروج بعض المعتل على أصله

ذكر النحاة العلة في خروج بعض المعتل على أصله : أنه إنما جعل تنبيها على باقي المعتل، ومحافظة على إبانة الأصول المغيَّرة لهذه الأفعال ، وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة العربية[١] .

١ ـ ينظر : المقتضب : ٢ / ٩٨ ، الأصول : ١ / ٥٧ ، الخصائص : ١ / ١٤٤ ، المنصف : ٢٧٧ ، شرح المفصل : ١٠ / ٧٧ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٦٥ .

المطلب الثالث

أبنية المصدر الميمي .

أبنية المصدر الميمي

المصدر الميمي : ما دل على الحدث وبُدِئ بميم زائدة على غير بناء مُفَاعلة[١] ، نحو : مَحْيَا ، مَضْرب[٢] .

ويُصاغ المصدر الميمي من الفعل المتصرف الثلاثي وغير الثلاثي ، فيصاغ من الثلاثي على وزن " مَفْعَل " بفتح العين ، وعلى وزن " مَفْعِل " بكسر العين .

أولًا : صوغ المصدر الميمي من الثلاثي على " مَفْعَل "

يُصاغُ المصدر الميمي على وزن " مَفْعَل" إذا كان فعله غير المثال الواوي الصحيح اللام سواء أكان الفعل صحيح العين واللام أو معتلهما ، وسواء أ كانت عين المضارع مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة نحو : مَلْعَب ، مَضْرَب ، مَقْتَل ، مَتَاب ، مَنَام ، مَسَاق ، مَمَات ، مَحْيَا ، فنلاحظ أن المصادر الميمية السابقة قد جاءت على وزن " مَفْعَل " وأفعالها إما صحيحة العين واللام نحو : لعب ، ضرب ، قتل ، أو معتلة العين نحو : تاب ، نام ، ساق ، مات ، أومعتلة اللام نحو : حيي[٣] .

وممّا جاء من المصدر الميمي في القرآن الكريم قوله تعالى (سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)[٤] ، وقوله تعالى (وَأَنَّ مَرَدَّنا إِلَى اللَّهِ)[٥] ، وقوله تعالى (فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتابًا)[٦] ، وقوله تعالى (وَمِنْ آياتِهِ مَنامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهارِ)[٧] ، ومنه أيضًا قوله

---

١ ـ احترازًا من مصدر " فَاعَل " العام نحو : مُضَاربة .

٢ ـ ينظر : تصريف الأسماء : ٧٢ ، ضياء السالك : ٣ /٤٧ ، تصريف الأسماء لفخر الدين قباوة : ١٤٥ .

٣ ـ ينظر : الأصول : ٣ / ١٤١ ، الارتشاف : ٢ / ٥٠١ ، شفاء العليل : ٢ / ٨٦٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٤٠ ، حاشية الصبان ٢: / ٤٧٠ ، شذا العرف : ٦١ ، جامع الدروس العربية : ١ / ١٧٤ ، تصريف الأسماء : ٧٣ ، ضياء السالك : ٣ / ٤٧ .

٤ ـ سورة القدر من الآية : ٥ .

٥ ـ سورة غافر من الآية : ٤٣ .

٦ ـ سورة الفرقان من الآية : ٧١ .

٧ ـ سورة الروم من الآية : ٢٣ .

تعالى (سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ)[١] ، وقوله تعالى (إلى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَساقُ)[٢] ، وقوله تعالى (يَقُوْل الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ)[٣] فنجد أنَّ المصدر الميمي في الآيات الكريمة السابقة قد جاء على وزن " مَفْعَل "[٤] .

فإن كان الفعل معتل العين بالياء نحو : يَعِيْش ، يَبِيْت فقد ذكر ابن مالك وتبعه ابن عقيل والسلسيلي أنه يجوز فيه ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون كغيره من الصحيح العين المكسورها نحو : يَضْرِب ، فيكون المصدر الميمي منه على وزن " مَفْعَل " فيقال : مَعَاش ، ومَبَات ، وعلى هذا القول فما ورد من قولهم في : تَحِيض : مَحِيْض فهو خارج عن القياس .

الثاني : التخيير فيه بين فتح العين في المصدر وكسرها ، ويجوز على هذا القول أن نقول في " المعاش " مرادًا به المصدر : " المَعِيْش " ؛ قياسًا على قولهم : " المَحِيْض " للمصدر ، ويجوز في " المَحِيْض " : " المَحَاض " قياسًا على " المَعَاش " .

الثالث : الاقتصار في كلٍّ على ما سُمِع فيه ، فحيث قالوا : " مَفْعَل " بالفتح ، قلناه ، وحيث قالوا : " مَفْعِل " بالكسر ، قلناه ، ولا نفتح ما كسروا فيه العين ، ولا نكسر ما فتحوا فيه العين[٥] .

وقد جعل ابن مالك وتبعه أيضًا ابن عقيل والسلسيلي الوجه الثالث هو الأولى بالقبول ، لأن في خلافه ترك المُحقق للمحتمل[٦] .
وأؤيد ما ذهبوا إليه من أن الوجه الثالث هو الأولى بالقبول ؛ لقوة ما حتجوا به .

---

١ ـ سورة الجاثية من الآية : ٢١ .

٢ ـ سورة القيامة آية : ٣٠ .

٣ ـ سورة القيامة آية : ١٠ .

٤ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٨٧ ، المقتضب : ٢ / ١٢٣ ، الأصول : ٣ / ١٤١ ، المساعد : ٢ / ٦٣٢ ، شفاء العليل : ٢ / ٨٦٥ ، تصريف الأسماء : ٧٣ .

٥ ـ ينظر : التسهيل لابن مالك ، مطعبة الميرية ـ مكة المكرمة ، طبعة سنة ١٣١٩هـ : ٥٨ ، المساعد : ٢ / ٦٣٣ ، شفاء العليل : ٢ / ٨٦٥ ، ٨٦٦ .

٦ ـ ينظر : التسهيل : ٥٨ ، المساعد : ٢ / ٦٣٣ ، شفاء العليل : ٢ / ٨٦٦ .

ثانيًا : صوغ المصدر الميمي من الثلاثي على "مَفْعِل "

يصاغ المصدرُ الميمي من الثلاثي على وزن "مَفْعِل " بكسر العين إذا كان فعله مثالًا واويًا صحيحَ اللام ، سواء أكانت عين مضارعه مضمومة نحو : يوضُؤ ، أو مكسورة نحو : يَعِد ، يَرِد، أو مفتوحة فتحًا أصليًا نحو : يَوْجَل ، يَوْحَل ، فيُقال في المصدر الميمي من هذه الأفعال : مَوْضِئ ، مَوْعِد ومنه قوله تعالى (إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ)[١] ويُقال : مَوْرِد ، مَوْجِل ، مَوْحِل[٢] .

وقد قال بعضُ العرب في : يَوْجَل : مَوْجَل ، وفي : يَوْحَل : مَوْحَل بالفتح فيهما ، غير أنَّ كسر العين فيهما هو لغة أكثر العرب ، وعن هذا يقول سيبويه :

" قال أكثرُ العرب في وجِل يَوْجَل، ووحِل يَوْحَل: مَوْجِل و مَوْحِل ؛ وذلك أن يوجَل ويوحَل وأشباههما في هذا الباب من فَعِل يفعَل قد يعتل ، فتقلب الواو ياءً مرة وألفًا مرة، وتعتل لها الياء التي قبلها حتى تُكسر؛ فلما كانت كذلك شبهوها بـالأول[٣] ؛ لأنها في حال اعتلال، ولأن الواو منها في موضع الواو من الأول[٤]، وهم ممَّا يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع حالاته.

وحدثنا يونس وغيره أن ناسًا من العرب يقولون في وجِل يوجَل ونحوه: مَوْجَل ومَوْحَل ، وكأنهم الذين قالوا يوجَل ، فسلَّموه، فلم سُلِّم وكان يفْعَل كيرْكَب ونحوه شبهوه به[٥] ".

فقد بيَّن سيبويه في قوله السابق العلة لمجئ لغتين في " يَوْجَل " و" يَوْحَل " ؛ وذلك أنَّ الذين قالوا فيهما : مَوْجِل ، و مَوْحِل بكسر العين فيهما رأوا أن " يَوْجَل " و" يَوْحَل " قد يُغير بقلب واوه ألفًا أو ياءً فيُقال فيهما : ياجل ، وياحل ، وييجَل ، وييحَل ؛ فلما أعلوهما بقلب الواو فيهما ألفًا أو ياءً شبهوهما بواو " يَوْعِد " حين تعل بالحذف فيُقال : يَعِد، فكما قالوا هناك : مَوْعِد قالوا ههنا : مَوْجِل ، ومَوْحِل ، وأمّا الذين قالوا : مَوْجَل ،

---

١ ـ سورة هود من الآية : ٨١ .

٢ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٩٣ ، الأصول : ٣ / ١٤٦ ، شرح الشافية للرضي : ١ / ١٧٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٤٠ ، ٢٤١ ، المساعد : ٢ / ٦٣٣ ، تصريف الأسماء للطنطاوي : ٧٣ ، ضياء السالك : ٣ / ٤٧ .

٣ ، ٤ ـ يقصد سيبويه بقوله " الأول " كلمة " مَوْعِد " التي ذكرها في قولٍ مُتَقدِم على هذا القول الذي ذكرته ، وسيبويه يقصد بذلك أن يشبه " يَوْجَل " و" يَوْحَل " في حال إعلالها بقلب واوهما ألفًا أو ياء فيُقال : ياجل ، ياحل ، وييجل ، وييحل بـ" يَوْعِد " فهو أيضًا يعل بحذف واوه ، فكما قالوا في : يَعِد : مَوْعِد ، قالوا ههنا : مَوْجِل ، ومَوْحِل . ينظر : شرح الرضي للشافية : ١ / ١٧٠ .

٥ ـ الكتاب : ٤ / ٩٣ .

ومَوْحَل بالفتح فيهما فقد كانوا يسْلِمُون الواو من القلب ، والأسماء المُتصلة بالأفعال تابعة لها في الإعلال[١] .

وأمّا إنْ كان الثلاثي المثال الواوي معتلَ اللام فإن المصدر الميمي منه يأتي على " مَفْعَل " بالفتح نحو : وفَى ، وَقَى فيُقال فيهما : مَوْفَى ، مَوْقَى[٢] .

لغة طيئ في المصدر الميمي من الثلاثي

التزم الطائيون في المصدر الميمي من الثلاثي فتح العين مطلقًا ولا فرق عندهم بين ما كان فعله مثالًا واويًا صحيح اللام أو غيره ، فالثلاثي مطلقا يأتي عندهم على " مَفْعَل " بفتح العين[٣] .

وقد أيد ابن الحاجب لغة أهل طيئ فذكر أن المصدر الميمي يأتي من الثلاثي مطلقًا على " مَفْعَل " قياسًا مطردًا[٤] .

ما جاء من المصدر الميمي مخالفًا لقياس الثلاثي

جاء المصدرُ الميمي من الثلاثي على غير القياس في بعض المواضع ومن هذا ما ورد من قولهم : مَشْرِق ، مَغْرِب ، مَنْبِت ، مَزْجِر ، فقد وردت هذه المصادر بكسر العين فقط والقياس يقتضي فتحها ؛لأن مضارعها مضموم العين وهو غير مثال واوي[٥] .

---

١ ـ ينظر : شرح الشافية للرضي : ١ / ١٧٠ ، تصريف الأسماء للطنطاوي : ٧٣ ، ٧٤ .

٢ ـ ينظر : المساعد : ٢ / ٦٣٣ ، شفاء العليل : ٢ / ٨٦٦ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٧٠ .

٣ ـ ينظر : التسهيل : ٥٨ ، المساعد : ٢ / ٦٣٣ ، شفاء العليل : ٢ / ٨٦٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٤١ ، تصريف الأسماء : ٧٤ .

٤ ـ ينظر : الشافية لابن الحاجب بشرح الرضي : ١ / ١٦٨ .

٥ ـ ينظر : شرح السيرافي على كتاب سيبويه : ٤ / ٦٦٥ ، شفاء العليل : ٢ / ٨٦٦ .

وورد أيضا قولهم : مَرْجِع ، مَحِيْض ، مَصِير ، مَزِيد ، مَعْرِفَة ، مَغْفِرة ، مَعْذِرة ، مَحْمِية ، مَعْصِية ،وقد وردت هذه المصادر بكسر العين فقط ، والقياس يقتضي فتحها ؛ لأن مضارعها مكسور العين[١] .

كما وردت مصادرُ أخرى بالكسر والفتح ومن ذلك قولهم : مَطْلِع ، مَرْفِق ، مَحْشِر ، مَسْكِن ، مَنْسِك ، مَنَاص ، مَذْمِّة ، مَحَلَّ ، مَدَبَّ ، فقد جاءت هذه المصادر بالكسر مع الفتح الذي هو القياس ؛ لضم عين المضارع[٢] .

وممَّا ورد أيضا بالفتح والكسر قولهم : مَحْمَدة والقياس فيه الفتح ؛ لأن مضارعه مفتوح العين[٣] .
وممَّا ورد أيضًا بالفتح والكسر قولهم : مَظْلَمَة ، مَعْجِزة ، مَعِيشَة ، والقياس فيهما الفتح ؛ لأن المضارع مكسور العين[٤] .

وقد وردت مصادرُ جاز فيها الضم والفتح نحو : مَيْسُرة ، ومنه قراءة (فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرَةٍ)[٥] ، فقد قرأها نافع بالضم والباقون بالفتح[٦] ، والقياس فيها الفتح[٧] .

كما وردت مصادر أخرى جاز فيها الضم والكسر نحو : مَعْذُرة[٨] .

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٨٨ ، ٨٩ ، المساعد : ٢ / ٦٣٤ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٧١ .

٢ ـ ينظر : شرح السيرافي : ٤ / ٤٦٥ ، شفاء العليل : ٢ / ٨٦٦ .

٣ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٩٠ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٧١ .

٤ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٨٨ ، شرح الرضي على الشافية : ١ / ١٧٢ .

٥ ـ سورة البقرة من الآية : ٢٨٠ .

٦ ـ ينظر : شرح طيبة النشر لابن الجزري ، ضبطه وعلق عليه الشيخ / أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الثانية : ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠م : ٢٠٣ .

٧ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٩١ ، الأصول : ٣ / ١٤٧ ، شرح الشافية للرضي : ١ / ١٧٢ .

٨ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٩١ ، شرح الشافية للرضي : ١ / ١٧٢ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٧١ .

وقد جاءت بعض المصادر بالفتح والكسر والضم ومنها قولهم : مَهْلَك ، مَهْلَكة ، مَأْدَبة ، مَقْدِرة ، مَقْبَرَة ، مَزْرَعَة[١] .
إلى غير ذلك من المصادر الميمية التي وردت على غير القياس .

وبالنظر إلى ما ورد من المصدر الميمي على غير القياس نجد أنه كثيرٌ ، ومع كثرته هذه لا يمكننا الحكم على ورد على غير القياس بأنه شاذٌ ؛ لأن هذه المصادر قد وردت في كلام العرب ، وهذا يعني أنها لهجة من لهجات العرب تكلموا بها ، ويؤكَّد هذا أن سيبويه حين تحدث عن مجئ المصدر الميمي من الفعل " طلع " قال إنه يأتي على " مَطْلَع " بالفتح وهي لغة أهل الحجاز ، قد يأتي على " مَطْلِع " بالكسر وهي لغة أهل تميم[٢] ، وعندما تحدث سيبويه عن المصادر التي وردت على غير القياس كان يقول : " ويقولون "[٣] ، وهذا يدل كما ذكرت أنهم قد تكلموا بهذا لأنها لغتهم أو لهجتهم التي اعتادوها .
وممَّا يدل أيضًا على أنَّ هذه المصادر ليست شاذة أنه قد جاء بعضُها في القرآن الكريم ومن هذا قوله تعالى (غُفْرانَكَ رَبَّنا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ)[٤]، وقوله تعالى(إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)[٥]، وقوله تعالى (وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ)[٦] ، وقوله تعالى (إِنَّ رَبَّكَ واسِعُ الْمَغْفِرَةِ)[٧]، وقوله تعالى (وَلا تَتَناجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ)[٨] ، وقوله تعالى (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ)[٩] .

فمجئ هذه المصادر في القرآن الكريم في مواضعَ عديدةٍ ، على غير القياس الذي وضعه النحاة لها ، وكثرتها أيضًا في كلام العرب ، دليلٌ على أنها قياسيّةٌ ، وليست

---

١ ـ ينظر : شرح الشافية للرضي : ١ / ١٧٣ ، المساعد : ٢ / ٦٣٥ ، شفاء العليل : ٢ / ٨٦٧ .

٢ ، ٣ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٩٠ .

٤ ـ سورة البقرة من الآية : ٢٨٥ . ٥ ـ سورة يونس من الآية : ٤ .

٦ ـ سورة ق من الآية : ٣٠ . ٧ ـ سورة النجم من الآية : ٣٢ .

٨ ـ سورة المجادلة من الآية : ٩ . ٩ ـ سورة البقرة من الآية : ٢٢٢ .

شاذة ؛ لأن كثرةَ الاستعمال دليلُ القياس ، وقد ذكر سيبويه أن الأقلَ نوادرُ تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ، ولكن الأكثر يقاس عليه [١] ، وأيضًا هذه لهجات للعرب الفصحاء حكاها عنهم سيبويه وغيره من النحاة ، وكلام العرب الفصحاء كله حجة يصح القياس عليها ، وقد أشار ابن جني أيضًا إلى أن لكلٍّ من العرب ضربًا من القياس يأخذ به ويخلد إلى مثله ، وليس لنا أن نردَ لغة بلغة أخرى ؛ لأنها ليست أحق بذلك من غيرها ، لكن غاية الأمر أن نتخير إحدى هذه اللغات ونقويها على نظيراتها، ونعتقد أنّهاَ ألأقوى قياسًا ، أمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا [٢] ، ويكفينا في هذا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إِنَّ القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَءُوا مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ " [٣].

صوغ المصدرالميمي من غير الثلاثي

يُصاغ المصدر الميمي لغير الثلاثي المجرد على وزن المضارع المبني للمجهول ، مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، فيكون على وزن اسم المفعول من غير الثلاثي ، ومن أمثلة المصدر الميمي من غير الثلاثي : ، مُخْرَج ، مُدْخَل ، مُنْقَلَب ، مُزْدَجَر ، مُسْتَعْتَب ، مُمَزَّق ، مُدَحْرَج ، مُستخرَج ، مُصَاب ، مُعَوَّل[٤] .

وقد جاء المصدر الميمي من غير الثلاثي في القرآن الكريم[٥] ومنه قوله تعالى (وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ)[٦] ، وقوله تعالى (إِلى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ)[٧] ، وقولَه تعالَى (وَأَنَّ إِلى رَبِّكَ الْمُنْتَهى)[٨] ، وقوله تعالى

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٨ .

٢ ـ ينظر : الخصائص : ٢ / ١٣ .

٣ ـ أخرجه البخاري في صحيحه بتحقيق محمد زهير بن ناصرالناصر ، دار طوق النجاة ، الطبعة الأولى : ١٤٢٢ هـ ، كتاب فضائل القرآن ، باب " أُنزِل القرآن على سبعة أحرف " حديث رقم : " ٤٩٩٢ " : ٦ / ١٨٤ .

٤ ـ ينظر : الكتاب : ٤ / ٩٥ ، الأصول : ٣ / ١٤٩ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٤١ ، ضياء السالك : ٣ / ٤٨ ، تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة : ١٤٦ .

٥ ـ ينظر : تصريف الأسماء للطنطاوي : ٧٥ .

٦ ـ سورة الإسراء من الآية : ٨٠ .

٧ ـ سورة القيامة آية : ١٢ . ٨ ـ سورة النجم آية : ٤٢ .

(وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)[١] ، وقوله تعالى (فَجَعَلْناهُمْ أَحادِيثَ وَمَزَّقْناهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ)[٢] ، وقوله تعالى (وَلَقَدْ جاءَهُمْ مِنَ الْأَنْباءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ)[٣]

ومنه أيضًا قول الشاعر[٤] :

وَقَد ذُقْتُمُونا مَرّةً بَعْدَ مَرّةٍ وَعِلمُ بَيَانِ الْمَرْء عِنْد المُجَرَّبِ

فـ " المُجرَّب " مصدر ميمي وقد جاء من غير الثلاثي على زنة اسم المفعول ، والمراد به " التجربة "[٥] .

ومنه أيضًا قول الآخر[٦] :

أظَلُومُ إنّ مُصَابَكمْ رَجلاً ... أهْدى السّلامَ تحيّةً ظُلْمُ

فـ " مُصَاب " مصدر ميمي من غير الثلاثي ، وقد جاء على زنة اسم المفعول ،

---

١ ـ سورة الشعراء من الآية : ٢٢٧ .

٢ ـ سورة سبأ من الآية : ١٩ .

٣ ـ سورة القمر آية : ٤ .

٤ ـ من الطويل لرجل من بني مازن والبيت في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ، دار القلم ـ بيروت : ٢٨٨ ، المفصل بشرح ابن يعيش : ٦ / ٥٠ ، شرح المفصل : ٦ / ٥٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٨ .
اللغة : ذقتمونا : أي رأيتم بأسنا وقوتنا، البيان : الكشف.
المعنى: يقول: لقد رأيتم بأسنا وقوتنا مرارًا ، وبالتجربة والاختبار يقف الإنسان على حقيقة الأمور، ويكشف مكنوناتها .
الشاهد : قوله " المُجَرَّب " فهو مصدر ميمي من غير الثلاثي وقد ورد على زنة اسم المفعول، والمراد به المصدر، أي "التجربة" .

٥ ـ ينظر : شرح المفصل : ٦ / ٥٣ .

٦ ـ من الكامل والبيت للحارث بن خالد المخزومي في الأغاني ٩/ ٢٢٥، وخزانة الأدب ١/ ٤٥٤ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩م : ٣/ ٣١٢ ، وللعرجي في درة الغواص في أوهام الخواص للحريري بتحقيق / عرفات مطرجي ، مؤسسة الكتب التقافية ـ بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م : ٨٧ ، مغني اللبيب : ٦٩٧ ، وللحارث أو للعرجي في شرح التصريح ٢/ ٦ ، ٧ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب : ٨٨٢ ، أوضح المسالك ٣/ ١٧٤ ؛ وشرح الأشموني : ٢ / ٢٠٤ ، همع الهوامع : ٣ / ٦٦ . =

والمراد به المصدر أيّ : " إصابتكم "[١] .
وقول الآخر[٢] :
لَقَدْ أَوْقَعَ الجَحَّافُ بالبِشْرِ وَقْعَةً إِلَى اللهِ مِنْهَا المُشْتَكَى والمُعَوَّلُ
فـ " المُشتكى " و " المَعَوَّل " مصدران ميميان من غير الثلاثي وقد جاءاعلى زنة اسم المفعول ، والمراد بهما المصدر أي : " الشَكْو " و" التَعوِيل " .
وإذا كان المصدر الميمي من غير الثلاثي قد جاء على زنة اسم المفعول من غير الثلاثي ، فهذا يعني اتحاد صورة المصدر واسم المفعول ، ولكننا يمكننا التمييز بينهما بالقرائن في الكلام[٣] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أنَّ الرضي وابن هشام في" أوضح المسالك " و أبا حيان والأشموني يطلقون على المصدر الميمي لفظ " اسم المصدر "[٤] ، والذي عليه جمهورالنحاة تسميته بالمصدر الميمي[٥] .

=اللغة : ظلوم: اسم امرأة. مصابكم: أي إصابتكم.
المعنى يقول: يا ظلوم ، إن مقابلة تحية إنسان بالجفاء والأذى تجن وظلم .
الشاهد : قوله " مُصَاب " حيث جاء المصدر الميمي من غير الثلاثي على زنة اسم المفعول ، والمراد به المصدر أيّ : " إصابتكم " .

١ ـ ينظر : شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٩
٢ ـ من الطويل للأخطل في ديوانه الذي شرحه وقدم له / مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثانية : ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤م : ٢٣٠ ، جمهرة اللغة : ١ / ٣١٠ ، تاج العروس : ١٠ /١٨٦ ، الحيوان للجاحظ ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الثانية : ١٤٢٤هـ : ٣ / ٢٠٠ ، الصناعتين لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري بتحقيق / علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العنصرية - بيروت ، طبعة سنة : ١٤١٩ هـ : ٨٧ ، خزانة الأدب : ٩ / ٤٨٣ .
اللغة : البشر: جبل يمتد من عرض الفرات من أرض الشام من جهة البادية، وهو من منازل بني تغلب بن وائل، وقد أوقع الجحاف السلمي ببني تغلب ـــ قوم الأخطل ـــ في هذا الموضع وقتل منهم ثلاثة وعشرين رجلاً .
الشاهد : قوله " المُشتكَى " و" المَعَوَّل " فهما مصدران ميميان من غير الثلاثي وقد جاءاعلى زنة اسم المفعول ، والمراد بهما المصدر أي : " الشَكْو " و " التَعوِيل " .

٣ ـ ينظر : تصريف الأسماء للطنطاوي : ٧٥ .
٤ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ /٤٨١ ، أوضح المسالك : ٣ / ١٧٠ الارتشاف : ٥ / ٢٢٦٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٤ .
٥ ـ ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام :٥٢٦ ، التصريح : ٢ / ٦ ،الهمع : ٣ / ٦٦ ، ضياء السالك : ٣ / ٣ .

المطلب الرابع :

المصدر الصناعي و كيفية بنائه .

المصدر الصناعي وكيفية بنائه

المصدر الصناعي : هو اللفظ المصنوع بزيادة ياء مشددة وتاء على الاسم ؛ للدلالة على حقيقته وما يُحيط به من الهيئات والأحوال نحو : فُروسية ، عبقريَّة ، رجوليَّة ، حُريَّة ، مسؤوليَّة[١] .

والمصدر الصنعي قد يُصْنَع من اسم الذات نحو: إنسان : إنسانيَّة ، رجولة : رُجوليَّة وطن : وطنيَّة ، مدنيّ : مدنيَّة ، حيوان : حيوانيَّة ، سطحيَّ : سطحيَّة .

وقد يُصنع من الاسم المبني نحو : كيف : كيفيَّة ، كم : كميَّة ، أنا : أنانيَّة .

وقد يُصنع من الاسم المشتق نحو : شاعر : شاعريَّة ، واقع : واقعيَّة ، فاعل : فاعليَّة ، قابل : قابليَّة ، مسؤول : مسؤوليَّة ، مَفْهَوْم : مفهوميَّة ، أكثر : أكثريَّة ، أقل : أقليَّة .

وقد يصنع من المركب والمثنى والجمع نحو : ما هو يُقال فيها : ماهيَّة ، رأسمال : رأسماليَّة ، اثنين : اثنينيَّة ، لصوص : لصوصيَّة ، صبيان : صبيانيَّة .

وقد يُصنع من الاسم الأعجمي نحو : قيصر : قيصريَّة ، اشتراك : اشتراكيَّة ، ديمقراطيّ : ديمقراطيَّة ،كلاسيك : كلاسيكيَّة ، ارستقراطيّ : ارستقراطيَّة[٢] .

ولتوضيح الغرض من المصدر الصناعي نقول : الاسم بصفة عامة يدل على حقيقة الشيء الذي وُضِع له ، ولا يدل على ما يحيط به من الصفات والأحوال ،، فكلمة : إنسان تدل على : " الحيوان الناطق " ، ولكنها لا تدل على ما يقوم بهذا الإنسان من الصفات والأحوال ، ولكن لما زيد في آخرها الياء المشددة والتاء المربوطة وصارت الكلمة : " إنسانية " ، تغيرت دلالتها تغيرًا كبيرًا ؛ إذ يُراد بها في وضعها الجديد معنى مجرد ، يشمل مجموعة الصفات المختلفة التي يختص بها الإنسان كـ" الشفقة " ، " الحِلم " ، " الرحمة " ، " المعاونة " ، " العمل النافع " ، وغيرها ، ولا يراد بها الاقتصار على معناها الأول وحده ، وكذا الحال في غيرها من الكلمات التي زِيد في آخرها الياء المشددة والتاء المربوطة وصارت مصادرَ صناعيةً ، فقد صارت بعد زيادة

---

١ ـ ينظر : شذا العرف : ٦١ ، النحو الوافي : ٣ / ١٨٦ ، تصريف الأسماء للطنطاوي : ٧٨ ، ضياء السالك : ٣ / ٤٩ ، تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة : ١٤٧ .

٢ ـ ينظر : جامع الدروس العربية : ١ / ١٧٨ ، ضياء السالك : ٣ / ٤٩ ، تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة : ١٤٨ .

الياء المشددة والتاء إليها تدل على معنى مجرد ، لم تكن تدل عليه قبل الزيادة ، وهذا المعنى المجرد الجديد هو مجموع الصفات الخاصة بذلك اللفظ[١] .

وتُسمى التاء التي تدخل في آخر المصدر الصناعي بـ " تاء النقل " ؛ لأنها نقلت الاسم من معناه الأصلي ، وخلَّصته للدلالة الحدث ، أيّ : المعنى المُجرد[٢] .

وقد نطق العربُ الأوائلُ بالمصدرالصناعيّ بفطرتهم ارتجالًا، دون أن يعرفوا الاسم الاصطلاحي له ، ومن هذا قولهم : الأُلوهيَّة ، الرُبوبيَّة ، اللُصوصيَّة ، الرَهبانيَّة ، العُروبيَّة ، العُنجُهيَّة[٣] ، الفُروسيَّة ، العُبوديَّة[٤] .

ولما رأى العلماء في القرن الثاني الهجريّ أنَّ العرب قد تكلموا بهذا المصدر حملهم هذا على محاذاته في أسماء الأعيان؛ خاصة بعد ما تُرجمت العلومُ ، واتسعت آفاقُ المصطلحات العلمية ، وأصبحت الحاجة ماسة إليه في علم الكيمياء وغيره من العلوم ، فقالوا في : " الذهب " و" الخشب" : الذهبيَّة ، الخشبيَّة ، وفي " القابل " و" المفهوم " : القابليَّة ، المفهوميَّة وهكذا[٥] .
والمصدر الصناعي مصدر قياسي ، وليس له صيغة أخري غير زيادة الياء المشددة والتاء المربوطة في آخره[٦] .

ولما رأى مجمع اللغة العربية كثرة الوارد عن العرب من المصدر الصناعي ، وارتياح علماء اللغة لهم في محاكاته ، وأنّ وسيلته من زيادة الياء المشددة والتاء قياسيّةٌ ، وأنّ

---

١ ـ ينظر : شذا العرف : ٦١ ، النحو الوافي : ٣ / ١٨٦ ، ١٨٧ ، تصريف الأسماء للطنطاوي : ٧٨ ، ضياء السالك : ٣ / ٤٩ .

٢ ـ ينظر : الكليات لأبي البقاء الكفوي بتحقيق/ عدنان درويش ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت : ٧٥٢ ، النحو الوافي : ٣ / ١٨٧ ، ضياء السالك : ٣ / ٥٠ .

٣ ـ العُنْجُهيَّة : الجهل والحمق . ينظر : الصحاح : ٦ / ٢٢٣٩ ، تاج العروس : ٣٦/ ٤٣٥، ٤٣٦ .

٤ ـ ينظر: النحو الوافي : ٣ / ١٨٨ ، تصريف الأسماء : ٧٧ ، تصريف الأسماء والأفعال : ١٥٠ .

٥ ـ ينظر : جامع الدروس العربية : ١ / ١٧٨ ، تصريف الأسماء : ٧٧ ، ٧٨ ، ضياء السالك : ٣ / ٤٩ .

٦ ـ ينظر : النحو الوافي : ٣ / ١٨٦ ، تصريف الأسماء : ٧٩ ، ضياء السالك : ٣ / ٤٩ .

حاجة العلم إليه ماسة أصدر قرارًا باعتماده ، وقال ما نصه:
"إذا أريد صنع مصدر من كلمة، يزاد عليها ياء النسب والتاء"[١] .

وهنا أودُ الإشارة إلى أنه ليس كلُّ ما لحقته ياءُ مشددة مردفة بالتاء مصدرًا صناعيًا ، بل ما كان منه غيرَ مراد به الوصف نحو : " تمسكّ بعربيَّتكَ" ، "أي : بخصلتك المنسوبة إلى العرب ، فان أريد به الوصف ، كان اسمًا منسوبًا للمؤنث لا مصدرًا، سواء أ ذُكِر الموصوف لفظًا نحو : " تعلم اللغة العربية " ، أم كان منويًا مقدرًا نحو : " تعلم العربية " ، أي : اللغة العربية[٢] .

---

١ ـ ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية : ج ١ ص : ٣٥ ، تصريف الأسماء : ٧٩ .

٢ ـ ينظر : جامع الدروس العربية : ١ / ١٧٨ .

الفصل الأول

إعمال المصدر عمل الفعل .

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : إعمال المصدر عمل الفعل هل هو بالإصالة أم بالحمل على الفعل ؟

المبحث الثاني : شروط إعمال المصدر عمل الفعل .

المبحث الأول
إعمال المصدر عمل الفعل
هل هو بالإصالة أم بالحمل على الفعل ؟

إعمال المصدر عمل الفعل هل هو بالإصالة أم بالحمل على الفعل ؟

يعمل المصدر عمل الفعل ، فإن كان الفعلُ غيرَ متعدٍ كان المصدرُ غيرَ متعدٍ ، فكما تقول : " قام زيدٌ " ولا تجاوز الفاعل كذلك تقول : " أعجبني قيامُ زيدٍ " ، وإن كان الفعل يتعدى إلى واحدٍ يتعدى مصدره إلى واحد فتقول :" أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عُمَرًا " ، وتقول : " أعجبني إعطاءُ زيدٍ عُمرًا درهمًا " فتعديه إلى مفعولين كما كان الفعلُ يتعدى إلى مفعولين نحو : " أعطيت زيدًا درهمًا "، وإن كان فعله يتعدى بحرف جرٍّ كان المصدر كذلك فتقول :" أعجبني مرورك بزيد " (١) .

ويعمل المصدرُ عملَ الفعل ماضيًا كان أو حالًا أو مستقبلًا فتقول :" أعجبني ضربُ زيدًا أمس " ، و" يعجبني ضرب زيدٍ عمرًا " ، و" أريد إكرامَ عمرو أخاه غدًا " ، فيعمل المصدر عمل الفعل في الأزمنة الثلاثة (٢).

علة إعمال المصدر عمل الفعل :

اختلف النحاة في علة إعمال المصدر عمل الفعل على مذهبين :

المذهب الأول :

ذهب معظم النحاة ومنهم الجرجاني والعكبري وابن الخباز وابن يعيش وابن الحاجب وابن مالك في أحد قوليه وابن القواس وبهاء الدين بن النحاس والشيخ خالد الأزهري إلى القول بأن المصدرَفرعٌ على الفعل في العمل ؛ لأنه اسمٌ وحقه ألَّا يعملَ ؛ لأن العمل بالأصالة إنما هو للفعل ، وإنما يعمل المصدرعمل الفعل لشبهه به ؛ لأنه في معنى الفعل ولفظه متضمن حروف الفعل ، نحو " ضَرَبَ " و " الضَّرْب " ، ولصحة تقديره به ، فالمصدر لما صحَّ تقديره بـ " ما " والفعل ، أو " أنْ " والفعل قَوَى هذا شبهه بالفعل لذا كان له حكم الفعل في العمل(٣) .

---

١ ـ ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني بتحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان ، الجمهورية العراقية ـ طبعة دار الرشيد ١٩٨٢م : ١ / ٥٥٣ ، شرح المفصل : ٦ / ٥٩ ، المساعد : ٢ /٢٢٩ .

٢ : ينظر : المفصل في صنعة الإعراب للزمخشرِيّ : ٢٨٣ .

٣ ـ ينظر : المقتصد : ١ / ٥٥٣ ، اللباب : ١ / ٤٤٨ ، توجيه اللمع : ٢ / ٥١٨ ، شرح المفصل : ٦ / ٦٠ ، الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٦٣٤ ، ألفية ابن مالك : ٣٨ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس : ٢/ ١٠٠٧ ، شرح المقرب المسمى التعليقة للعلامة بهاء الدين بن النحاس الحلبي دراسة وتحقيق د/ خيري عبد الراضي عبد اللطيف ، دار الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م :١ / ٤٤٩ ، شرح التصريح : ٢ / ٤ .

وهنا أودُّ القول : إن ما ذهبوا إليه من أن المصدرَ اسمٌ وحقه ألَّا يعمل ، إنما يكون هذا في الاسم الذي يدل على الثبوت والدوام ، أما الاسم الذي يدل على الحدوث كما هو الحال في المصدر فيصح عمله .

المذهب الثاني :
ذهب أصحابُ هذا المذهب إلى القول بأن المصدر يعمل عمل الفعل بحق الأصالة ، فالمصدر يعمل عمل الفعل لأنه أصلٌ والفعل فرعه ، فلم يتقيد بزمان دون زمان بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل ؛ لأنه أصل لكلٍّ واحدٍ منها ، بخلاف اسم الفاعل فإنه عمل للشبه ، فتقيد عمله بما هو شبهه وهو المضارع ، وكما ترتب عمل المصدر على الأصالة اشترط في كونه عاملًا بقاؤه على صيغته الأصلية التي اشتق منها الفعل ، فالمصدر يعمل بنفسه لا بالنظر إلى الفعل لاقتضائه المعمول كالفعل ، فيكون على هذا أصلًا للفعل مطلقًا في الاشتقاق والعمل [١] .

ومن القائلين بهذا القول ابن خروف وابن مالك في أحد قوليه والأشموني والسيوطي والصبان [٢] .

وهنا أودُّ القول بأن ابن مالك قد صرّح في هذه المسألة بقولين : فقد ذهب في كتبه : " شرح التسهيل " و " شرح الكافية الشافية " و" شرح عمدة الحافظ " إلى القول بأن المصدر يعمل عمل الفعل لأنه أصل ، وليس لشبهه بالفعل .
على حين ذهب في "الألفية " إلى القول بأن المصدر يعمل عمل الفعل إلحاقًا به حيث قال في الألفية [٣] :
بفعله المصدر ألحق في العمل مضافًا أو مجردًا أو مع أل
فقول ابن مالك في الألفية يقتضي أنَّ المصدر عنده ملحقٌ بالفعل في العمل ، ومن ثَمَّ فهو فرع عليه في العمل .

---

١ ـ ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف بتحقيق الدكتورة / سلوى محمد عمر عرب ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ : ٢ / ٦٢٣ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٤ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٤٤ ، شرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٠٠٧ ، شرح الأشموني :٢ / ٢٠٣ .

٢ ـ ينظر شرح الجمل لابن خروف : ٢ / ٦٢٣ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٤ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ـ حققه وقدم له الدكتور / عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى ـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث ، الطبعة الأولى : ٣ / ١٠١١ ، شرح عمدة الحافظ لابن مالك :٢ / ٦٩٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٣ ، همع الهوامع : ٣ / ٥٤ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢ / ٤٢٧ .

٣ ـ ألفية ابن مالك : ٣٨ .

وقد حاول الصبان دفع هذا الاقتضاء الذي يشير إليه كلام ابن مالك في الألفية فقال : قول ابن مالك : " بفعله المصدر ألحق في العمل" يقتضي أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لأنه أصل الفعل ، وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور، وإنما التعبير بالإلحاق لكون الأصل في العمل للفعل ، فهو من إلحاق الفرع في العمل بالأصل فيه لا من إلحاق المشبه بالمشبه به "(١)

فالصبان يقول إن قولَ ابن مالك قي " الألفية " يشير إلى أن المصدر يلحق بالفعل في العمل ؛ لكون الفعل هو أصل العوامل ، والمصدر يعمل عمل الفعل فهو ملحق بالأصل في العمل ، وليس المراد أن المصدر يعمل لشبهه بالفعل .

وهنا أودُّ القول إنَّ سيبويه قد قال عن المصدر :
" بابٌ من المصادر جَرَى مَجرى الفعل المضارِع فى عمله ومعناه ، وذلك قولك: عَجِبتُ مِن ضَرْبٍ زيدًا " فمعناه : أَنّه يَضرب زيدًا. وتقول: " عجبتُ مِن ضَرْبٍ زيدًا بكرٌ " ، ومن ضَرْبٍ زيدٌ عمرًا ، إذا كان هو الفاعل، كأنّه قال : عجبتُ من أنّه يَضرب زيدٌ عمرًا ويَضرب عمرًا زيدٌ " (٢) .

فسيبويه يقول إن من المصدر ما يعمل لأنه جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ؛ أيّ أنَّه يكون مثل الفعل المضارع تماما في المعنى والعمل ، لكنه لم يشر هل المصدر يعمل لكونه أصلًا ، أم لشبهه بالفعل ؟

وأودُّ القول أيضًا إن ابن السراج قد قال عن المصدر :
" اعلم: أن المصدر يعمل عمل الفعل، لأن الفعل اشتق منه ، وبُنيَ مثله للأزمنة الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل" (٣) .

فابن السراج يقول إن المصدر يعمل عمل الفعل لأنه أصله في الاشتقاق ، فلعله يقصد أنه يعمل هذا العمل بحق الأصالة ، إذ هو الأصل والفعل فرعٌ عنه في الاشتقاق ، ومن ثَمَّ فالمصدر أولى وأحرى بالعمل أصالة لا لشبهه بالفعل .

---

١ ـ حاشية الصبان : ٢ / ٤٢٧ .

٢ ـ الكتاب : ١ / ١٨٩ .

٣ ـ الأصول في النحو لابن السراج : ١ /١٣٧ .

هذا هو ما ظهر لي من كلام ابن السراج ، ولعله يقصد غير هذا ؛ لأنه لم يقل صراحة إن المصدر يعمل بطريق الأصالة ، وليس لشبهه بالفعل .

التعليق على مذهبي النحاة في علة إعمال المصدر عمل الفعل :

وبعد عرض مذهبي النحاة في علة إعمال المصدر عمل الفعل أودَّ القول : بأنني أميل إلى القول بأن المصدر يعمل عمل الفعل بحق الأصالة ، لأنه يطلب ما يطلبه الفعل المأخوذ منه ؛ لأن الفعل طلب الفاعل بما فيه من الدلالة على الحدث ، بغض النظر عن دلالته على الزمان ، والمصدر يدل على الحدث ولابد من قائم بهذا الحدث ، وما اشترطوه من أن المصدر لابد أن يُقدر بأن أو ما والفعل إنما هو لتعيين زمان الحدث في كل مثال عمل فيه المصدر .

ولو كان المصدر يعمل لشبهه بالفعل كما ذهب معظم النحاة لقيل حينئذٍ : المصدر يعمل لشبهه بالفعل فإذا اتصل به ما هو من خصائص الأسماء كالإضافة والتنوين والألف واللام بَعُدَ عن الفعل وضَعُف شبهه به ، ومن ثَمَّ لا يعمل عمل الفعل ، كما هو الشأن في حالة بناء الاسم ، فالاسم إذا أشبه الحرف بُني ، فلا بُدّ أن يكون الشبهُ قويًا ، فإذا اتصل بالاسم ما هو من خصائص الأسماء حينئذٍ بعُد شبهه أو ضعف شبهه بالحرف فلم يُبن[1] .

وقياسًا على هذا فالأحرى بالمصدر ألَّا يعمل في جميع حالاته سواء أكان مضافًا أومنونًا أومقترنًا بأل ؛ لأنه قد اتصل به في كلٍّ منها ما هو من خصائص الأسماء ، وهو الإضافة في حال كون المصدر مضافًا ، والتنوين في حال كون المصدر منونًا ، والاقتران بأل في حال كون المصدر مقترنًا بأل ، وهذا الأمر من شأنه أن يزيدَ قربه بالاسم ، ويبعده عن الفعل .

ومن ثَمَّ فكيف يكون عاملًا لشبهه بالفعل وهو في حقيقة الأمر بعيد عن الشبه بالفعل ، قريب من الاسم ؟!

ومن ثَمَّ فالقول بأن المصدر يعمل لكونه أصلًا أحرى وأولى عندي بالقبول ، من القول بأنه يعمل لشبهه بالفعل ؛ لأنه حينئذٍ يرِدُ الإشكال كيفَ يكون أصلًا والفعلُ فرعًا ، ثم يُشَبَّه الأصلُ بالفرع في العمل؟

---

١ ـ ينظر : شرح ألفية ابن مالك لأبي عبد الله الحازمي : الدرس ٧٨ : ص : ١ ، ٢ بتصرف .

وعن هذا الإشكال يقول الحازمي في شرحه على ألفية ابن مالك :
" هذا محلّ إشكال لا جوابَ عليه ، ولذلك التعليل بكونه يعملُ لكونه أصلًا للفعل ، والفعل يعملُ فأصله من باب أولى ، أحرى هذا التعليل بالقبول من أن يُقال بأنه أشبه الفعلَ ، كيف أشبَهَ الفعلَ ؟ يعني حُمِل على الفعل ، إذن الأصل حُمِلَ على الفرع ، أيّهما وُجِد أولًا ؟ هذا كحملِ الأبِ على الابن ، والأصلُ أن يُحْمل الابن على الأب "[١] .

وبناءً على ما تقدم فإنني أؤيد المذهب القائل بأن المصدر يعمل عمل الفعل لكونه أصلًا للفعل ، والفعل أصل العوامل ، ومن ثَمَّ فأصله أحق وأولى بالعمل أصالة والله أعلم .

---

١ ـ شرح ألفية ابن مالك لأبي عبد الله الحازمي : الدرس : ٧٧ ، ص : ١١ بتصرف يسير .

المبحث الثاني
شروط إعمال المصدر عمل الفعل

شروط إعمال المصدر عمل الفعل

يعمل المصدر عمل الفعل بعدة شروط وبيانها كالتالي :

الشرط الأول : أن يصح تقدير المصدرالصريح الذي يعمل عمل الفعل بفعلٍ وحرفٍ مصدري نحو :" أعجبني ضربك زيدًا " والتقدير :" أعجبني أنْ ضربت زيدًا "[١] .

وهنا أود الإشارة إلى أنه لم تتفق كلمة النحاة على هذا الحرف المصدري الذي يقدر مع الفعل بمصدر :

فوجدنا سيبويه لم يُقدر هذا الحرف بغير " أنَّ " الثقيلة حيث قال :

" باب من المصادر جَرَى مَجْرَى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، وذلك قولك : عجبت من ضَرْبٍ زيدًا ، فمعناه أنّه يَضرب زيدًا ، وتقول : عجبتُ مِن ضَرْبٍ زيدًا بكرٌ ، ومن ضَرْبٍ زيدٌ عمرًا ، إذا كان هو الفاعل ، كأنّه قال :عجبتُ من أنّه يَضرب زيدٌ عمراً ، ويَضرب عمراً زيدٌ " [٢].

ومعنى الفعل المضارع في قول سيبويه أي : الفعل المشابه له في معناه [٣] .

ووجدنا من النحاة مَنْ قدَّر الحرف المصدري بـ " أَنْ " المصدرية فقط ، ومن هؤلاء النحاة : ابن الوراق[٤] وابن جني[٥] والعكبري [٦] وابن معط[٧] وابن يعيش[٨]

---

١ ـ ينظر : علل النحو لابن الوراق : ٣٠٥ ، اللباب : ١ / ٤٤٨ ، شرح المفصل : ٦ / ٥٩ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٧ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٤١ ، أوضح المسالك : ٣ / ١٧٠,١٧١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠١ ، التصريح : ٢ / ٤ .

٢ ـ الكتاب : ١ / ١٨٩

٣ ـ ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٢ / ٢٣٠ .

٤ ـ ينظر : علل النحو لابن الوراق : ٣٠٥ .

٥ ـ اللمع في العربية لابن جني بتحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ـ الكويت : ١٩٥ .

٦ ـ ينظر : اللباب : ١ / ٤٤٨ .

٧ ـ ينظر : ألفية ابن معط بشرح ابن القواس بتحقيق الدكتور على موسى الشوملي ، الطبعة الأولى : ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م : ٢ / ١٠٠٧.

٨ ـ شرح المفصل : ٦ / ٥٩ .

وابن القواس[١] والرضي[٢] .

ومن النحاة من ذكر أن الحرف المصدري الذي يقدر مع الفعل بمصدر هو " أن " المصدرية ، أو " ما " المصدرية ومن هؤلاء النحاة : ابن مالك[٣] وابنه[٤] وابن الصائغ[٥] والمرادي[٦] وابن هشام[٧] وابن عقيل[٨] والأشموني[٩] والشيخ خالد[١٠] والصبان[١١] .

---

١ ـ ينظر : شرح ابن القواس على ألفية ابن معط : ٢ / ١٠٠٧ .

٢ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٤٧٤ .

٣ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٧ .

٤ ـ ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك بتحقيق محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان : ٢٩٦ .

٥ ـ ينظر : اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ بتحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٤ م : ١ / ٣٥٧ .

٦ ـ ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٤١ .

٧ ـ ينظر : أوضح المسالك : ٣ / ١٧٠، ١٧١ .

٨ ـ ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣ / ٩٤ .

٩ ـ ينظر : شرح الأشموني لألفية ابن مالك : ٢ / ٢٠١ .

١٠ ـ ينظر : شرح التصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٤ .

١١ ـ ينظر : حاشية الصبان : ٢ / ٤٣١ .

وبإمعان النظر فيما تقدم من أقوال للنحاة في الحرف المصدري الذي يُقدر مع الفعل بمصدر ، نجد أن رأي القائلين بأن الحرف المصدري هو " أنْ " المصدرية أو " ما " المصدرية هو الأحرى بالقبول ؛ وذلك لأن " أنْ " المصدرية لا تُقدر مع كل فعل بمصدر ،وإنما تقدر مع الفعل الماضي أو المستقبل ، ولا تُقدر مع الفعل الذي يدل على الحال[١] ، و" ما " المصدرية تصلح حين يكون الزمن ماضيًا أو حالًا أو مستقبلًا ، ولكنها أوضح وأقوى في الزمن الحالي ؛ حيث لا تصلح له " أنْ "[٢] .

ويعلل الصبان لإيثارهم تقدير " ما " مع الحال مع صحة تقديرها عند إرادة الماضي والمستقبل قائلًا :

" إنما خُصَّ تقدير " ما " بإرادة الحال مع صحة تقديرها عند إرادة الماضي والاستقبال أيضا؛ إيثارًا للأدل على المضي مع الماضي وعلى الاستقبال مع المضارع وهو " أنْ " ؛ لأنها مع الماضي للمضي ، ومع المضارع للاستقبال ، بخلاف " ما " فإنها صالحة للأزمنة الثلاثة مطلقًا "[٣] .

وبناءً على ما ذُكِر من أن " أنْ " لا تُقَدر مع الفعل بمصدر حين يُراد به الحال يكون العلامة الرضي حين قال :

" و تقديرهم للمصدر بـ" أنْ " والفعل لايتم إلا إذا كان بمعنى الحال ؛ لأن " أنْ " إذا دخلت على المضارع خلّصه للاستقبال ، بخلاف ما إذا دخلت على الماضي ، فإنه يبقى معها على المضي ، لكنهم قدَّروه بـ" أنْ " دون " ما " و " كي " ، وإن كان في الحال أيضا ، نحو :" ضربُك الآن زيدًا : شديدٌ " ، لكونها أشهر وأكثر استعمالًا فيهما "[٤] .

يكون قوله السابق مخالفًا للمشهور عند جمهور النحاة من أن " أنْ " المصدرية لا تُقدر مع الفعل الدال على الحال بمصدر ؛ لأن الرضي قد ذكر صراحةً في قوله السابق أن تقدير النحاة للمصدر بـ " أنْ " والفعل لا يتم إلا إذا كان الفعل بمعنى الحال ، والمشهور عند النحاة أن " أنْ " المصدرية تقدر مع الفعل الدال على المضي أو الاستقبال فقط ، و" ما " المصدرية تقدر مع الفعل الدال على الحال ، وإن كانت في حقيقة الأمر صالحةً للأزمنة الثلاثة .

---

١ ـ " أنْ " تدخل على الماضي فيبقى زمنُه على حالِه ، وعلى المضارع فيصير خالصًا للاستقبال ، ولا يبقى الزمن الحالي معها على ما هو عليه .

٢ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، شرح ابن الناظم : ٢٩٦ ،توضيح المقاصد والمسالك : ٢ /٨٤١ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٣١ ، النحو الوافي : ٣ / ٢١٢.

٣ ـ حاشية الصبان : ٢ / ٤٣١ .

٤ ـ شرح الرضي : ٣ / ٤٧٤ .

ومن أمثلة تقدير المصدر بـ " أن " والفعل إن كان الفعل ماضيًا قولنا : " أعجبني ضربك زيدًا " والتقدير :" أعجبني أنْ ضربت زيدًا " .
ومن أمثلة المستقبل قولنا : " يعجبني ضربُك زيدًا غدًا " والتقدير : " أن تضرب زيدًا غدًا " .
ومن أمثلة الزمن الحالي : " ينعشنا الآن إشاعة الشمس الدفءَ" والتقدير : " ينعشنا الآن ما تشيع الشمس الدفءَ " (١) .

هل تقدير المصدر العامل عمل الفعل بالحرف المصدري والفعل شرط لازم لإعماله عمل الفعل أم لا ؟

ذهب معظم النحاة إلى أن تقدير المصدر العامل عمل الفعل بـ " أن " أو " ما " المصدريتين مع الفعل شرطٌ لازمٌ لعمله عمل الفعل (٢).

بينما تعددت أقوال ابن مالك في هذا الأمر فنجده في كتابيه " الألفية "و" الكافية الشافية" يذهب إلى القول بأن تقدير المصدر العامل عمل الفعل بـ " أَنْ " أو " ما " المصدريتين شرط لازم لإعماله عمل الفعل .
حين قال في الألفية :

بِفِعله المصدر ألحق في العمل مضافًا أو مجرّدًا أو مع أل
إن كان فعلٌ مع أن أو ما يحلّ محلّه ولاسم مصدرٍ عمل(٣)

فقول ابن مالك : " إن كان " يدل على أن هذا الشرط لازم لإعماله عمل الفعل (٤) .
وقال أيضا في الكافية الشافية :

كفعله المصدر أُعْمِل حيثما يصحُ حرفٌ مصدري تممَا(٥) .

---

١ ـ ينظر : شرح المفصل : ٦ / ٥٩ ، شرح قطر الندى بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ القاهرة : ٢٦٠ ، الكواكب الدرية على متممة الأُجرومية للشيخ محمد بن أحمد الأهدل بتحقيق وحيد قطب ، أحمد سيد أحمد : ٢ / ٧٢٢ .

٢ ـ ينظر : علل النحو : ٣٠٥ ، اللمع : ١٩٥ ، اللباب : ١ / ٤٤١ ، شرح المفصل : ٦ / ٥٩ ، أوضح المسالك : ٣ / ١٧٠ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣ / ٩٣

٣ـ ألفية ابن مالك : ٣٨ .

٤ ـ ينظر : توضيح المقاصد : ٢ / ٨٤١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠١ .

٥ ـ الكافية الشافية بشرح ابن مالك : ٢ / ١٠١١ .

فقول ابن مالك : حيثما يصح حرف مصدري " يدل على أن هذا الشرط لازم للإعمال [١] .

ونجدُ ابن مالك في كتابيه " التسهيل " و" شرح التسهيل " يذهب إلى القول بأن تقدير المصدر بحرفٍ مصدري مع الفعل غالب وليس بلازم .

قال ابن مالك في التسهيل :

" يعمل المصدر مظهرًا مكبرًا غيرَ محدود ولا منعوت قبل تمامه ، والغالب إن لم يكن بدلًا من اللفظ بفعله تقديره بعد " أنْ " المخففة أو المصدرية أو " ما " أختها " [٢] .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل :

" وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاثة شرطًا في عمله ، ولكن الغالب أن يكون كذلك ، ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب : سمع أُذني زيدًا يقول ذلك ، وقول أعرابي : اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم ، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لغيّ " [٣] .

فكلمة " سَمْع " مصدر مبتدأ مضاف إلى فاعله " أُذن " و " زيدًا " مفعول به للمصدر ، والجملة المضارعة من الفعل " يقول " وفاعله في محل نصب حال سدّت مسدَّ الخبر وأغنت عنه ، فالمصدر هنا عامل فيما بعده ، مع أنه يمتنع تأويله بالفعل الذي قبله الحرف المصدري " أن " أو " ما " ، لالتزام أغلب العرب عدم وقوع الفعل المسبوق بأحد الحرفين في هذه المواضع ، فلم يعرف عنهم وقوعه مبتدأ خبره حال سدت مسد الخبر ، مثل : أن تسمع أذني زيدًا يقول ذلك .

وأيضا في قول الأعرابي وقع المصدرُ " استغفار " و" ترك " بعد " إن " ، والمصدر هنا عامل فيما بعده ، مع أنه يمتنع تأويله بالفعل الذي قبله الحرف المصدري ، لالتزام أغلب العرب عدم وقوع الفعل المسبوق بـ " أن " المصدرية بعد " إنّ " إلا مفصولة بالخبر، كقوله تعالى (إِنّ لَكَ أَلّا تجوعَ فِيهَا ولا تَعْرَى)[٤].

---

١ ـ ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٤١ .

٢ ـ التسهيل بشرح ابن مالك طبعة دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ ٢٠٠١ م : ٢ / ٤٣٤ .

٣ ـ شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٩ .

٤ـ سورة : طه من الآية : ١١٨ .

ومن ثَمَّ لا يتحقق في المواضع التي ذكرها ابن مالك الاستغناء عن المصدر بالفعل المسبوق بـ" أن " أو " ما " المصدريتين . [١] .

قد رد أبو حيان والمرادي وابن عقيل والصبان ذهب إليه ابن مالك معللين ذلك بأن : المشهور أن تقديره بذلك شرط ، وإن امتنع لعارض وقوعه في هذه المواضع التي التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدري والفعل ، أو يُقال : اللفظ الذي يُقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به في مكانه [٢] .

الشرط الثاني: أن يكون المصدر مُظهرًا ، فلو أُضْمر لم يعمل ، وهذا هو مذهب البصريين فلا يُقال عندهم :" مُرُوري بزيدٍ حَسَن وهو بعمرو قبيحٌ " بتعليق المجرور بـ " هو " ؛ لكونه ضمير المرور .

وحجتهم : إن الإضمار يُزيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل ؛ لأن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة ؛ كما أن ضمير العلم ليس بعلم ، ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس[٣] .

وذهب الكوفيون إلى : جواز إعمال المصدر مضمرًا وأجازوا : مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح ، فـ " بعمرو " عندهم متعلق بـ " هو " العائد إلى المصدر [٤] .

---

١ ـ ينظر : النحو الوافي : ٢/ ٢١٣ .

٢ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٦ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٤٢ ، المساعد : ٢ / ٢٣٠ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢ / ٤٣١ ، ٤٣٢ .

٣ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٧ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٤٢ ، شرح قطر الندى : ٢٦٢ ، المساعد : ٢ / ٢٢٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٢ ، همع الهوامع : ٣ / ٥٤ .

٤ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٧ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٤٢ ، المساعد : ٢ / ٢٢٦ ، الهمع : ٣ / ٥٤ ، ٥٥ ، الكواكب الدُرِية : ٢ / ٧٢٥ ، النحو الوافي : ٣ / ٢١٥ .

وقد استدل الكوفيون لمذهبهم بقول الشاعر :

ومَا الحَرْبُ إِ لَا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُم وَمَا هُوَ عَنْهَا بالحَدِيْثِ المُرَجَّمِ[١]

أي : وما الحديث عنها ، فـ " هو " ضمير" الحديث " و" عن " متعلقة به [٢] .

وقد خرّج البصريون البيت السابق على أن الجارَ والمجرور " عنها " متعلق بـ " أعني " مقدرًا [٣] .

وقد أيد ابن مالك مذهب البصريين ؛ وخرّج البيت السابق على أن التقدير : وما هو الحديث عنها فيتعلق " عن " بـ " الحديث " ، ويجعل " الحديث " بدلًا من " هو " ، ثم حُذِف الأول وتُرِك المتعلق به دالًا عليه [٤] .

وبعد أن خرَّج ابن مالك البيت السابق على هذا التخريج ، نجده يحكم على هذا التخريج بأن فيه تكلف ؛ لأن البدل هو المقصود بالنسبة ولا يُذْكَر متبوعه غالبًا إلا توطئة له [٥] .

١ـ من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه شرحه حمدُو طمَّاس ، دار المعرفة بيروت ـ لبنان ،الطبعة الثانية ١٤٢٦ ـ ٢٠٠٥ : ٦٨ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٤ ، شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٣٧٥ ، شرح قطر الندى : ٢٦٢ ، المساعد : ٢ / ٢٢٦ ، الهمع : ٣ / ٥٤ ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي بتحقيق/ عبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة : ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م : ٣ / ١٠ ، ٨ / ١١٩ .

اللغة : المرجم : الذي في غير موضع اليقين .

الشاهد : قوله " وما هو عنها " حيث استشهد به الكوفيون على جواز إعمال ضمير المصدر ؛ لأنهم يرون أن " هو " ضمير" الحديث" و "عنها " متعلقة به ، وقد خرَّج البصريون الشاهد على أن " عنها " متعلقة بـ " أعني " مقدرًا .

٢ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٤ ، شرح قطر الندى : ٢٦٣ ، المساعد : ٢ / ٢٢٦ ، الهمع : ٣ / ٥٤ .

٣ ـ ينظر : المساعد : ٢ / ٢٢٦ ، الهمع : ٣ / ٥٤ .

٤ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٤ .

٥ : ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٤ .

وهنا أود الإشارة إلى أن أبا حيان والمرادي والأشموني وابن عقيل قد نسبوا إلى الفارسي وابن جني القول بجواز إعمال ضمير المصدر في المجرور ، لا في المفعول الصريح [١] .

ثم قال أبو حيان معلقًا على ما نُسِبَ إليهما :
" وقياس قولهما يقتضي جواز إعماله في الظرف " [٢] .
ولكن برجوعي إلى كتاب " الخصائص " لابن جني وجدتُه يقول :
" قد يُقال : " قيامُك أمسِ حَسَنٌ وهو اليوم قبيحٌ " ، فتعمل في" اليوم " " هو " ، قيل : في هذا أجوبة : أحدها أن الظرف يعمل فيه الوهم مثلًا ، كذا عهد إليّ أبو علي - رحمه الله [٣] - في هذا، وهذا لفظه لي فيه البتة ، والآخر أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، ولا تقول على هذا : ضربك زيدًا حسن وهو عمرًا قبيح ؛ لأن الظرف يجوز فيه من الاتساع ما لا يجوز في غيره " [٤] .

فقول ابن جني السابق يدل على أنه يجور عنده وعند الفارسي أن يعمل في الظرف أضعفُ الأشياء وأبسطُها كالوهم مثلًا ، ويدل أيضا على أن الظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره من كلام العرب ، ومن ثَمَّ جاز عندهما أن يعمل فيه ضمير المصدر وهنا أود الإشارة إلى أن ابن جني لم يُخرِّج المسألة فقط على أن ضمير المصدر قد عمل في الظرف ، بل أشار إلى أن في المسألة تخريجات أُخرى[٥] .

وأود الإشارة أيضا إلى أن كلام ابن جني السابق إنّما هو عن جواز عمل ضمير

---

١ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٧ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٤٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٢ ، المساعد : ٢ / ٢٢٦ .

٢ ـ الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٧ .

٣ ـ يقصد به أبو علي الفارسي .

٤ ـ الخصائص : ٢ / ٢١ ، ٢٢ بتصرف يسير .

٥ ـ ينظر : الخصائص : ٢ / ٢٢ .

المصدر في الظرف على إحدى التخريجات للمسألة ، ولم يشر ابن جني إلى جواز إعمال ضمير المصدر في المجرور كما نُسِبَ إليه .

وبناء على هذا يكون ما نسبه النحاة لابن جني مخالفًا لما نص عليه في قوله السابق ، ولعل النحاة قاسوا على قوله بجواز عمل ضمير المصدر في الظرف ، القول بجواز عمله في المجرور أيضا ؛ لأن الظرف والمجرور يجريان في وادٍ واحدٍ ، ويُلْحَقُ كلٌّ منهما بالآخر في الكثير من الأحكام ، ثم نسبوا إليه بعد ذلك القول بجواز إعمال ضمير المصدر في المجرور وقاس أبو حيان عليه جواز إعماله في الظرف عنده .

وقد أيد مذهب البصريين ابن مالك[١] وأبو حيان[٢] والمرادي[٣] وابن هشام[٤] والسيوطي[٥] والصبان[٦] .
وقد رد أبو حيان مذهب الكوفيين بقوله :
" لا يوجد في كلام العرب : يعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا ، وهو بكرًا "[٧] .

الشرط الثالث : ألَّا يكون المصدرُ مُصغرًا ، فلا يُقل : " أعجبني ضُرَيْبِك زيدًا " ؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء ، والتصغير يُزيلُ المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالًا يلزم منه نقص المعنى "[٨] .

---

١ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٤ .

٢ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٧

٣ ـ ينظر : توضيح المقاصد : ٢ / ٨٤٢

٤ ـ ينظر : شرح قطر الندى : ٢٦٢ .

٥ ـ ينظر : الهمع : ٣ / ٥٤ .

٦ ـ ينظر : حاشية الصبان : ٢ / ٤٣٢ .

٧ ـ الارتشاف : ٥ /٢٢٥٧ .

٨ ـ ينظر : اللباب : ١ / ٤٤٩ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٤ ، شرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٠٠٧ ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٧ ، المساعد : ٢ / ٢٢٦ ، شرح التصريح : ٢ / ٥ ، الكواكب الدرية : ٢ / ٧٢٥ .

الشرط الرابع : أن يكون المصدر مفردًا ، فإن ثني لم يجزْ إعماله فلا يجوز : " عجبت من ضَرْبَيكَ زيدًا "[١] .

وأمَّا إن كان مجموعًا جمع تكسير فقد اختلف فيه النحاةُ على النحو التالي :

فذهب قومٌ من النحاة إلى جواز إعمال المصدر مجموعًا ، وقد اختار هذا المذهب ابن هشام اللخمي[٢] وابن عصفور وابن مالك في شرح التسهيل[٣] .

وقد عل ابن مالك لجواز إعمال المصدر مجموعًا بقوله : " صيغة المصدر وإن زال معها الصيغة الأصلية للمصدر فإن المعنى معها باقٍ ومتضاعف بالجمعية ؛ لأنَّ جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررًا بعطف "[٤] .

وقد استشهد من أجاز إعمال المصدر مجموعًا بعدة شواهد منها : قول العرب : " تركته بملاحس البقر أولادَها "[٥] ، فأعمل " ملاحس " وهو جمع " ملحس " بمعنى " لحس " ، وقد نصب المفعول به وهو " أولادها "[٦] .

---

١ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٧ .

٢ ـ هو : محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمود بن أبي نوح أبو الحسن اللخميّ النَّحويّ . ينظر : بغية الوعاة بتحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية لبنان ـ صيدا : ١ / ٣٠ .

٣ ـ ينظر : المقرب لابن عصفور بتحقيق / أحمد عبد الستار الجواري ، عبدالله الجبُورِي ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢ م : ١ /١٣١ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٧ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٤٤ ، شرح قطر الندى : ٢٦١ ، المساعد : ٢ / ٢٢٦ ، الهمع : ٣ / ٥٤ ، ٥٥ .

٤ ـ شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٤ .

٥ ـ أي : بحيث تلحس البقرُ أولادَها ، يعني بالمكان القفر ، ويروى " بمباحث البقر " يقال : معناهما : تركته بحيث لا يدري أين هو . ينظر : مجمع الأمثال للميداني بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة بيروت ـ لبنان : ١ / ١٣٥ .

٦ ـ ينظر : الخصائص : ٢ / ٢٠٩ ، ٢١٠ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٥ ، المساعد : ٢ /٢٢٧ .

ومنه أيضًا قول الشاعر :

وَقَدْ وَعَدتكَ مَوعِدًا لَو وَفَتْ بِه مَـوَاعِيد عُـرقُــوب أَخَــاهُ بيَثْــرِبِ[١]

فـ " مواعيد " مصدر مجموع جمع " ميعاد " بمعنى وعد ، وقد عَمِل عَمَل الفعل فنصب " أخاه " على أنه مفعول به [٢] .

ومنه أيضا قول الشاعر :

قَد جَرَّبُوه فَمَا زَادَت تَجَارِبُهُم أَبَــا قُــدَامَــةَ إِلا الحَـزْمَ وَ الفَـنَعـا [٣]

---

١ ـ من الطويل لعُبيد الأشجعي في تهذيب اللغة : ٣ / ١٨٦ ، لسان العرب : ١ / ٢٣١ ، ومنسوب لعلقمة في شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٥ ، وبلا نسبة في الكتاب : ١ / ٢٧٢، الخصائص : ٢ / ٢٠٩ ، المقرب : ١ / ١٣١، الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٧ ، المساعد : ٢ / ٢٢٧ .

اللغة : عُرقوب : رجل من العمالقة ضربت به العرب المثل في إخلاف الوعد . ينظر : جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري / دار الفكر ـ بيروت : ١ / ٤١٢ .

الشاهد : قوله : " مواعيد عرقوب أخاه " حيث استشهد به من أجاز إعمال المصدر مجموعًا ، فـ " مواعيد " مصدر جمع " ميعاد " وقد نصب " أخاه " على أنه مفعول به .

٢ ـ ينظر : الخصائص : ٢ / ٢٠٩ ، ٢١٠ ، المقرب : ١ / ١٣١ ، شرح التسهيل : ٢ / ٢ / ٤٣٥ ، المساعد : ٢/ ٢٢٨ .

٣ ـ من البسيط للأعشى في ديوانه بشرح الد كتور / محمد حسين ، الناشر : مكتبة الآداب ـ الجماميز : ١٠٩، شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٥ ، تذكرة النحاة : ٤٦٣ ، لسان العرب : ١ / ٢٦١ ، وبلا نسبة في الخصائص : ٢ / ٢١٠ ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠١٦ ، توضيح المقاصد : ٢/ ٨٤٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٣ .

اللغة : أبا قدامة : هو الممدوح هوذة بن علي الحنفي ، الفنعا : الفضل والكرم .

المعنى : لقد اختبروه في المواقف الصعبة فوجدوه شديد الرأي والبأس جوادًا كريمًا .

والشاهد : قوله " تجاربهم أبا قدامة " حيث استشهد به من أجاز إعمال المصدر مجموعًا ؛ إذ أن " تجاربهم " مصدر مجموع جمع " تجربة " ، وقد نصب " أبا " على أنه مفعول به .

فـ " تجاربهم " مصدر مجموع جمع " تجربة " ، وقد عمل عَمَل الفعل فنصب " أبًا " على أنه مفعول به[١] .

وقد ردَّ أبوحيان هذا المذهب وأوّل ما ورد من ذلك على النصب بمضمر أيّ : " لحست أولادَها " ، و" وعد أخاه "[٢] .

وقد ذهب قوم آخرون من النحاة إلى منع إعمال المصدر إذا كان مجموعًا ؛ وذلك لأن جمع المصدر أو تثنيته يخرجان المصدر عن الصيغة الأصلية التي هي أصل الفعل ، وأيضا بالحمل على منع إعمال المصدر إذا صُغِر؛ لأن كلًا منهما مباين للفعل [٣] .

وقد اختار هذا المذهب أبو حيان [٤] والسيوطي[٥].

وبعد الحديث عن المذهبين الواردين في إعمال المصدر إذا كان مجموعًا أود الإشارة إلى ما ذكره ابن جني وابن مالك عن إعمال المصدر إذا كان مجموعًا :

أولًا : ما ذكره ابن جني :

قال ابن جني : " وممَّا جاء من المصادر مجموعًا ومُعْملًا قوله : " مواعيد عرقوب أخاه بيثرب " ، ومنه عندي قولهم : " تركته بملاحس البقر أولادها "
،.....فـ" ملاحس البقر " مصدر مجموع معمل في المفعول به ، كما أن " مواعيد عرقوب أخاه بيثرب " كذلك ، وهو غريب ، وكان أبوعلي ـ رحمه الله ـ يورد " مواعيد عرقوب " مورد الطريف المتعجب منه .

---

١ ـ ينظر : الخصائص : ٢ / ٢١١ ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠١٦ ، النحو الوافي : ٣ / ٢١٧.

٢ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٨ ، الهمع : ٣ / ٥٥ .

٣ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٨ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٤٤ ، شرح قطر الندى : ٢٦١ ، المساعد : ٢ / ٢٢٦ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٣٣ .

٤ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٨ .

٥ ـ ينظر : الهمع : ٣ / ٥٤ .

فأمّا قوله :

قد جربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إلا المجد والفنعا

فقد يجوز أن يكون من هذا ، ويجوز أن يكون " أبو قدامة " منصوبًا بـ" زادت " ، أي : فما زادت أبا قدامة تجاربهم إياه إلا المجد ، والوجه أن ينصب بـ" تجاربهم" لأنه العامل الأقرب ؛ ولأنه لو أراد إعمال الأول لكان حريًا أن يعمل الثاني أيضًا ، فيقول : فما زادت تجاربهم إياه أبا قدامة إلا كذا ، وذلك أنك إذا كنت تعمل الأول مع بُعده وجب إعمال الثاني أيضًا لقربه ؛ لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالًا من الأقرب " (١) .

التعليق على قول ابن جني :

تحدث ابن جني في قوله السابق عن إعمال المصدر مجموعًا وذكر أنه ممَّا جاء من ذلك عنده قولهم : " تركته بملاحس البقر أولادها " ، وقول الشاعر :

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

ثم حكم ابن جني على ما ورد من ذلك بالغرابة فقال : " وهو غريب " ، وهذا يدل على أن إعمال المصدر مجموعًا بالرغم من جوازه عند ابن جني إلا أنه غريبٌ عنده ، وقد ذكر ابن جني أن أبا علي الفارسي أيضًا كان يتعجب من إعمال المصدر مجموعًا ، وكان يورد قولهم " مواعيد عرقوب أخاه " مورد الطريف المتعجب منه .

فهذا يدل على أن ابن جني يجيز إعمال المصدر مجموعًا إلا أنه يحكم عليه بالغرابة ، وبالرغم من هذا نجد ابن جني بعد ذلك يذكر أن قول الشاعر :

قد جربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إلا المجد والفنعا

مما جاء فيه المصدر المجموع معملًا ، وذلك لأن " تجاربهم " و " زادت " عاملان تنازع كلٌّ منهما على " أبي قدامة " ، ولكن الذي ظفر بالعمل في " أبي قدامة " هو " تجاربهم " ؛ لأنه العامل الأقرب هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن الشاعر لو كان أعمل الأول " زادت " لقال : " فما زادت أبا قدامة تجاربهم إياه إلا المجد " ، وكان يجب عليه أن يعمل " تجاربهم " في ضمير المعمول وهو " إياه " ؛ وذلك لأن الأول لو عمل مع بُعْدِه لوجب أن يعمل الثاني أيضًا لقُربِه ؛ لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالًا من الأقرب ، وهذا ما علل به ابن جني .

---

١ ـ الخصائص : ٢ / ٢١٠ ، ٢١١ .

وإذا ما أمعنا النظر فيما سبق نجد أن ابن جني بذلك يعتبر " تجاربهم " مصدرًا عاملًا عمل الفعل بالرغم من أنه مجموع ، ومع ذلك أعمله ابن جني ونصب به " أبا قدامة " ، وهذا يدل على جواز أعمال المصدر المجموع عند ابن جني ، لأنه لو لم تكن " تجاربهم " مصدرًا عاملًا عمل الفعل لما كانت المسألة من باب التنازع ؛ إذ ليس هناك إلا عاملٌ واحدٌ وهو " زادت " ، لكن كونه يعتبرها من باب التنازع فهذا يدل على أن العاملين عنده على درجة واحدة في العمل ، وليس أحدهما بأقوى من الآخر ، وإلا لكان العمل للأقوى.

فابن جني بذلك يجيز إعمال المصدر المجموع ولم يحكم عليه هنا بالغرابة كما فعل في الشواهد السابقة ، وبذلك يكون ابن جني قد حكم على إعمال المصدر المجموع في بعض الشواهد بالجواز مع الغرابة ، وفي بعضها الآخر بالجواز فقط .

ثانيًا : ما ذكره ابن مالك :

قال ابن مالك في " شرح التسهيل " : " و لا يعمل المُصَغَّر فلا يُقال : " عرفت ضُرَيْبك زيدًا " و نحوه ؛ لأن التصغير يُزيل المصدرَ عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالًا يلزم منه نقص المعنى ، بخلاف الجمع فإن صيغته وإن زال معها الصيغة الأصلية فإن المعنى معها باقٍ ومتضاعف بالجمعية ؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره مُتكررًا بعطف ؛ فلذلك منع التصغير إعمال المصدر وإعمال اسم الفاعل ، ولم يمنع الجمع إعمال المصدر ولا إعمال اسم الفاعل ؛ لأن إعمال اسم الفاعل كثيرٌ ، فكثُرت شواهد إعماله مجموعًا ، وجمع المصدر قليلٌ فقلت شواهد إعماله مجموعًا ، فمنها قول علقمة :

وقد وعدتك موعدًا لو وفت به مواعد عرقوب أخاه بيثرب

فنصب أخاه بـ " مواعد " وهي جمع " موعد " بمعنى " وَعْد " .
ومنه قول العرب : " تركته بملاحس البقر أولادها " ، أي : بموضع ملاحس ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، و "الملاحس " جمع " مَلْحَس " بمعنى " لحس " ومنه قول أعشى قيس :

قد جربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إلا المجد والفنعا

وله أيضًا :[١]

إنَّ عِداتِك إيَانَا لآتيةٌ حَقًّا وطَيّبَة ما نَفْسٌ بِمَوعودِ [٢]

فقول ابن مالك السابق يدل على أنه يجوز عنده إعمال المصدر مجموعًا ؛ وقد علل ذلك بأن صيغة الجمع وإن زال معها الصيغة الأصلية فإن المعنى معها باق ومتضاعف بالجمعية ؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررًا بعطف .

وهنا نلحظ أيضًا أن ابن مالك قد أورد عدة شواهد لإعمال المصدر مجموعًا ، ولم يحكم على ما ورد من هذا بأنه يُقْبَل و لا يجوز القياس عليه ، بل استشهد بهذا الوارد على جواز إعمال المصدر المجموع ، وهذا يدل على أنه يجوز عنده إعمال المصدر المجموع مطلقًا ، ولا نقف عند حد المسموع من العرب فقط .

وبالرغم ممَّا ذكره ابنُ مالك صراحةً في " شرح التسهيل " من جواز إعمال المصدر مجموعًا نجده يقول في " شرح الكافية الشافية " : " كان حق المصدر المجموع ألَّا يعمل ؛ لأن لفظه إذا جُمِعَ مغايرٌ للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل ، والفعل مشتق منه ، فإن ظُفِرَ بإعماله مجموعًا قُبِل ولم يقسْ عليه " [٣] .

فقول ابن مالك السابق يدل على أن حقَّ المصدر المجموع ألَّا يعمل ؛ لأن لفظه أصبح مغايرًا للفظ الفعل ، وحَكَمَ على ما ورد من إعمال المصدر مجموعًا بأنه يُقْبَل ولا يجوز القياس عليه ، فهو بذلك يَعْتبرُ ما ورد من إعمال المصدر مجموعًا في حكم الشاذ ؛ لأن الشاذ أيضًا لا يجوز القياس عليه .

وبهذا يكون ما ذكره ابن مالك في " شرح الكافية الشافية " مخالفًا لما ذكره في " شرح التسهيل " ؛ لأنه في " شرح التسهيل " ذكر أن المصدر المجموع يعمل ، وذكر علة إعماله وأورد عدة شواهد لإعماله .

في حين نجده في " شرح الكافية الشافية " يذكر أن حق المصدر المجموع ألَّا يعمل ، ويحكم على ما ورد من إعماله مجموعًا بأنه يُقبل لكن لا يجوز القياس عليه ؛ لأنه يرى في " شرح الكافية الشافية " أن المصدر المجموع يُهْمَلُ إعمالُه بدليل

---

١ ـ من البسيط للأعشى في ديوانه : ٢٧١ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٥ .
الشاهد " عِداتِك إيانا " حيث أُعْمِل المصدر المجموع " عدات " جمع " عدة " عمل الفعل وقد أضيف إلى فاعله ونصب المفعول به " إيانا " .

٢ ـ شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٤ ، ٤٣٥ بتصرف يسير .

٣ ـ شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠١٥ .

قوله في " الكافية الشافية "[١] :

وَأَهْمِلِ المُضمَرَ وَالمَحْدُودَ وَمَصْدر فَارَقه التوحِيدُ .

الشرط الخامس : ألَّا يكون المصدر محدودًا ، وهو المردود إلى وزن " فَعْلة " قصدًا للتوحيد والدلالة على المَرَّة ، فلا يجوز : " عجبت من ضَرْبَتك زيدًا " ؛ لأن صيغة المصدر حينئذٍ ليست الصيغة التي هي أصل الفعل ؛ وأيضًا لأن الدلالة على العدد تعارض الدلالة الأصلية للمصدر ، وهي الحدث المجرد من كلَّ شيءٍ آخر كالعدد ونحوه[٢] .

فإن ورد مثلُه عن العرب حُكِمَ بشذوذه ، ومن ذلك قول الشاعر[٣] :

يُحايي بِه الجَلْدُ الذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلَا نَفْسَ رَاكِبِ

فقد نصب الشاعر " الملا " بـ" ضربة " وهي مصدر محدود ، وهذا شاذ عند النحاة[٤] .

فإن كانت التاء في أصل بناء المصدر كـ " رَحْمَة " و " رَهْبة " و " رَغْبَة " عمل المصدر لعدم الوحدة حينئذٍ فلا يكون المصدر محدودًا ؛ وأيضًا لأن المصدر حينئذٍ

---

١ ـ الكافية الشافية بشرح ابن مالك بتحقيق / الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي ، الناشر جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى : ٢ / ١٠١١ .

٢ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٣٢ ، النحو الوافي : ٣ / ٢١٥ .

٣ ـ من الطويل ولم أعثر على قائله والبيت في : شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٦ ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠١٥ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٤٢ ، شرح قطر الندى : ٢٦٣ ، المساعد : ٢ / ٢٢٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٢ ، الهمع : ٣ / ٥٤ .
اللغة : يحايي : أي يحيي و ينعش من الإحياء ، الجَلد : القادر على تحمل المصاعب ، الحازم : الضابط لأموره ، الملا : التراب .
المعنى : يصف مسافرًا معه ماء فتيمم وأحيى بالماء نفْسَ راكبٍ ، كاد يموت عطشًا .
والشاهد : قوله " بضربة كفيه الملا " فـ" ضربة " مصدر محدود أُضيف لفاعله " كفيه " ، ونصب المفعول به " الملا " ، وهذا شاذ ؛ لأن المصدر المحدود لا يعمل عند النحاة .

٤ ـ ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠١٦ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٤٢ ، شرح قطر الندى : ٢٦٣ ، الهمع : ٣ / ٥٤ .

يساوي العاري من التاء في صحة العمل [١] .

ومن ذلك قول الشاعر [٢] :

فَلَولَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَك قَدْ صَارُوا لَنَا كَالمَوارِد

فـ " رهبة " مصدر على وزن " فَعْلَة " ، وتاؤه غير مقصودٍ بها الوِحْدة ، وإنما هي أصل في بناء المصدر ؛ ومن ثَمَّ صح عمله كالمصدر الخالي من التاء ، وقد نصب المفعول به " عقابك " والمعنى : أن نرهب عقابك [٣] .

الشرط السادس: أنْ لا يتبع المصدرُ بتابعٍ قبل أخذه متعلقاته ، فلا يجوز: "عجبت من ضَرْبِكَ الشديدِ زيدًا ، ولا من شُرْبِك وأَكْلِك الماء ،ولا من إتيانك مشيك زيدًا " ؛ وذلك لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يُفصلُ بينهما [٤] .

وقد علل العكبري والصبان لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بالنعت بأن الفصل بين المصدر ومعموله بالوصف لايجوز ؛ لأن الوصف يبعده عن

---

١ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٦ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٣٢ ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ضبطه وصححه يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر بيروت ـــ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ ـ٢٠٠٣ م : ٢ / ٥٣٤ .

٢ ـ من الطويل و لم أعثر على قائله والبيت في الكتاب : ١ / ١٨٩ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي بتحقيق الدكتور / محمد علي الريح هاشم ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة - مصر طبعة سنة : ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م : ١ / ٢٥٩ ، المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٥٥٦ ، ، شرح المفصل : ٦ / ٦١ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٦ .
اللغة : الموارد : الطرق المؤدية إلى الماء .
المعنى : لولا أنهم يرجون أن تنصرهم علينا لو حاربناهم ، ولولا أننا نرهب عقابك إن قتلناهم ، لصاروا لنا أذلاء ، نطأهم كما تُوْطأ الطرق المؤدية إلى الماء .
الشاهد : قوله " رهبةٌ عقابك " حيث عمل المصدر المنون عمل الفعل ونصب المفعول به " عقابك " ، والتاء فيه غير مقصود بها الوحدة وإنما هي في أصل بناء المصدر .

٣ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٦ بتصرف ، شرح المفصل : ٦ / ٦١ .

٤ ـ ينظر : الخصائص : ٣ / ٢٦١ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٦ ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٨ ، المساعد : ٢ / ٢٢٩ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٢ ، الهمع : ٣ / ٥٧ .

عن الفعل ؛ لأن الفعل لا يوصف ، وإنما النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل (١) .

وأمَّا ما جاء من إعمال المصدر متبوعًا بتابع قبل أخذه متعلقاته فقد حكم عليه أبو حيان بالشذوذ (٢) .

بينما لجأ بعضُهم ومنهم : ابن جني وابن مالك وابن هشام والسيوطي والبغدادي إلى تقدير فعل محذوف بعد التابع يتعلق به المعمول المتأخر (٣) .

وممَّا ورد من ذلك قول الشاعر (٤) :

أَ زْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِنْ نَــوَالِـكُمُ وَلَنْ تَــرى طَــارِدًا لِلحُــرِّ كالْيَأسِ

وقد علق ابن جني على هذا البيت بقوله " لا يجوز أن يكون قوله " من نوالكم "

---

١ ـ ينظر : اللباب : ١ / ٤٤٩ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٣٢ بتصرف .

٢ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٨ .

٣ ـ ينظر : الخصائص ٣ / ٢٦٢ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٧ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام بتحقيق الدكتور / مازن المبارك ،/ محمد علي حمد الله ، دار الفكر ـ دمشق ، الطبعة السادسة : ١٩٨٥ م : ٧٦٦ ، الهمع : ٣ / ٥٨ ، خزانة الأدب : ٣ / ٢٩٣ .

٤ ـ من البسيط للحطيئة في ديوانه شرحه / حمدُو طمَّاس ، دار المعرفة بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م : ٨٥ ، الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد بتحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي القاهرة ـ الطبعة الثالثة : ١٤١٧هـ ـ ١٩٧٧م : ٢ / ١٤٠ ، الخصائص : ٣ / ٢٦١ ، الأوائل لأبي هلال العسكري ، دار البشير طنطا ـ الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ : ١٥٨ ، ديوان المعاني لأبي هلال العسكري ، دار الجيل ـ بيروت : ١ / ٣٨ ، نهاية الأرب في فنون الأدب لأحمد بن عبد الوهاب بن محمد النويري ، دار الكتب والوثائق القومية القاهرة ـ الطبعة الأولى : ١٤٢٣ هـ : ٣ / ٢٩٨ ، مغني اللبيب : ٧٦٦ ، الهمع : ٣ / ٥٧ ، خزانة الأدب : ٣ / ٢٩٢ .

اللغة : أزمعت الأمر : أجمعت .

الشاهد : قوله : " يأسًا مبينًا من نوالكم " فإن ظاهره يوهم نعت المصدر " يأس " بـ " مبين " قبل مجيء معموله وهو " من نوالكم " ، ولكنه أُوِّلَ على تقدير فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر ، فـ " من نوالكم " متعلق بـ " يئستُ " مضمرًا .

متعلقًا بـ " يأس " وقد وصفه بـ " مبين " ، وإن كان المعنى يقتضيه ؛ لأن الإعراب مانع منه " (١) .

وقد علق ابن مالك على هذا البيت بمثل ما علق به ابن جني (٢) .

وأمَّا إذا تأخرت التوابع عن معمول المصدر، فلا مانع تقول : " عجبت من ضَرْبِك زيدًا الشديد ، ومن شربِك الماء وأكلك ، ومن إتيانك زيدًا مشيك (٣) .

وقد علل الصبان لإعمال المصدر إذا أُتْبِعَ بعد تمام معموله بقوله : " فلو أُتْبِعَ المصدر بعد تمام معموله ، لم يُمْنَع من العمل ؛ لضعف التوابع بتأخرها عن استقرار العمل " (٤) .

الشرط السابع : أَلَّا يتقدم معمول المصدر عليه ، فلا يُقال : " أعجبني عَمْرًا ضَرْبُ زيدٍ " بتقديم معمول المصدر وهو " عمرًا " على المصدر " ضَرْبٍ " ؛ وذلك لأن المصدر هنا مقدَّرٌ بحرف مصدري والفعل ؛ والحرف المصدري موصول والفعل صلته ؛ فكما لا يتقدم معمول الصلة على الموصول ؛ كذلك لا يتقدم معمول المصدر عليه ؛ لتضمنه الموصول والصلة (٥) .

وقد علل المبرد لعدم جواز تقديم معمول المصدر عليه بقوله :
" ومن المصادر: " أعجبني الْيَوْم ضَرْبُ زيدٍ عمرًا " إِن جعلت " الْيَوْم " نصبا بـ "أعجبني " فَهُوَ جيد ، وَإِن نصبته بِالضَّرْبِ كَانَ محالًا ؛ وَذَلِكَ لِأَن الضَّرْب فِي معنى "أَن فعل وَأَن يفعل " فمحال أَن ينصب مَا قبله ؛ لِأَن مَا بعده فِي صلته وَلَا يعْمل إِلَّا فِيمَا كَانَ من تَمَامه فَيصير بعض الِاسْم وَلَا يقدم بعض الِاسْم على أَوله "(٦) .

---

١ ـ الخصائص : ٣ / ٢٦١ . ٢ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٧ .

٣ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٧ ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٨ ، المساعد : ٢ / ٢٢٩ .

٤ ـ حاشية الصبان : ٢ / ٤٣٢ .

٥ ـ ينظر : الأصول في النحو : ١ / ١٣٩ ، المفصل : ٢٨٣ ، اللباب : ١ / ٤٥١ ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، الكافية لابن الحاجب بشرح الرضي ، تحقيق / الدكتور إميل يعقوب :٣ / ٤٧١ ، المساعد : ٢ / ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، شرح الأشموني : ٢/ ٢١٢ ، الهمع : ٣ / ٥٧ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٤٠ .

٦ـ المقتضب :٤ / ١٥٧ .

وكما لايجوز عند الجمهور تقديم معمول المصدر عليه كذلك لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، والمراد بالأجنبي ألَّا يكون للمصدر فيه عملٌ فلا يجوز عندهم أن يُقال : " أعجبني ضَرْبُك اليومَ أمس زيدًا " ، على أن " أمس " ظرف لـ " أعجبني " ؛ لأن الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز [١] .

وبالرغم من أن مذهب الجمهور عدم جواز تقديم معمول المصدر عليه ، أو الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، إلا أنه قد وردت بعضُ الشواهد التي قُدِّمَ فيها معمول المصدر عليه ، وأُخْرَى فُصِلَ فيها بين المصدر ومعموله بأجنبي .

فممَّا قُدِّم فيه معمول المصدر عليه قول الشاعر[٢] :

ظَنُّهَا بِي ظَنُّ سُوءٍ كلُّه وَبِـهَا ظَنِّي عَـفَـافٌ وَ كَـرَمْ .

فقد تقدم معمول المصدر وهو الجار والمجرور " بها " المتعلق بالمصدر " ظنِّي " عليه ، وهذا غير جائز عند جمهور النحاة [٣] .

وقول الآخر[٤] :

وَبَعْضُ الحِلْم عِنْدَ الـجَهْـ لِ لِلذِّلَّة إِذْعَـانُ

---

١ ـ ينظر : شرح الرضي : ٣ / ٤٧٥ ، المساعد : ٢ / ٢٣٣ ، شرح التصريح : ٢ / ٥ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٤٠ .

٢ ـ من الرمل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ، طبعة دار القلم بيروت ـ لبنان : ١٩٧ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٤١ ، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك لإبراهيم بن صالح الحندود ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـ طبعة سنة ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١م : ٤٧٠ .
والشاهد قوله : " وبها ظنِّي " حيث قُدِّم معمول المصدر وهو الجار والمجرور " بها " المتعلق بالمصدر " ظنِّي " عليه ، وهذا غير جائز عند جمهور النحاة .

٣ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤١ ، الضرورة الشعرية : ٤٧٠ .

٤ ـ من الهزج للفند الزماني في الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام بتحقيق الدكتور / عبد الحميد قطامش ، دار المأمون للتراث ـ الطبعة الأولى : ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠ م : ٣٥٩ ، الأمالي لأبي علي القالي ترتيب محمد عبد الجواد الأصمعي ، دار الكتب المصرية ـ الطبعة الثانية : ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٦ م : ١ / ٢٦٠ ، شرح ديوان الحماسة ليحيى بن علي بن محمد التبريزي، دار القلم - بيروت : ٧ ، شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء العكبري بتحقيق / مصطفى السقا /إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة - بيروت : ٣ / ١٨٧ ، وبلا نسبة =

فقد تقدم معمول المصدر وهو قوله " للذلة " على المصدر" إذعان " وهذا غير جائز عند الجمهور [١] .

وممَّا ورد من الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي قوله تعالى **(إِنَّهُ عَلى رَجْعِهِ لَقادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرائِرُ)**[٢] ، فإن ظاهر الآية الكريمة أن " يومًا " منصوب بـ" رجعه " ، وعلى هذا يكون قد فُصِلَ بين المصدر ومعموله بأجنبي ، وهو خبر " إن " الذي هو" لقادر " [٣] .
وقول الشاعر[٤] :

المَنُّ للذمِّ دَاعٍ بالْعَطَاءِ فَلَا تَمْنن فتُلْقَى بِلا حَمدٍ ولا مَالِ

فالذي يسبق إلى الذهن أن الجار والمجرور " بالعطاء " متعلق بـ" المن " ليكون التقدير : " المن بالعطاء داع للذم " ، وبذلك يكون الشاعر قد فَصَل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، وهذا غير جائز عند الجمهور[٥] .

= في : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤١ ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠١٩ ، المساعد : ٢ / ٢٣٣ ، الهمع : ٣ / ٥٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢١٢ .
والشاهد : قوله " للذلة إذعان " حيث تقدم معمول المصدر وهو قوله " للذلة " على المصدر " إذعان " ، وهذا غير جائز عند الجمهور .

١ ـ ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠١٩ ، المساعد : ٢ / ٢٣٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢١٣ ، الهمع : ٣ / ٥٧ .

٢ ـ سورة الطارق آية : ٨ ، ٩ .

٣ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٢ ، المساعد : ٢ / ٢٣٣ ، الهمع : ٣ / ٨ ، شرح التصريح : ٢ / ٥ ، حاشية الصبان : ٢ / ٤٤١ .

٤ ـ من البسيط ولم أعثر على قائله والبيت في شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠٢٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢١٣ ، حاشية الصبان : ٢ /٤٤١ ، الضرورة الشعرية : ٤٧٢ .
اللغة: المن: تعداد المآثر على من أنعمت عليه ، الذم : ذكر المعايب ، أو الانتقاد ، داع : جالب ، تلفى : توجد ، الحمد: الذكر بالحسن .
المعنى: يقول: إن تعداد الإنسان للمآثر التي يقدمها إلى إنسان آخر مجلبة للذم والانتقاد ، ومن يمنن يصبح بلا حمد ؛ لأنه يكون قد أفسد صنيعه بالمن ، وبلا مال لأنه قد صرفه .
والشاهد قوله : " المن للذم داع بالعطاء " حيث فُصِل بين المصدر " المن " ومعموله " بالعطاء " بأجنبي ، وهو قوله " للذم داع " ، وهذا الأمر غير جائز عند النحاة .

٥ـ ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠٢٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢١٤ ، الضرورة الشعرية : ٤٧٣ .

أقوال النحاة فيما ورد من تقديم معمول المصدر عليه أو الفصل بينه وبين معموله بأجنبي :

القول الأول : وهو لابن مالك و أبي حيان وابن عقيل والسيوطي والأشموني وغيرهم إلى أنه إذا ورد ما ظاهره تقدم معمول المصدر عليه ، أو الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، فإنه يؤول على إضمار عامل للمعمول المتقدم على المصدر العامل فيه ، وللمعمول الذي فُصِل بينه وبين المصدر بأجنبي(١) .
وعلى هذا فقد قالوا في قول الشاعر :

ظَنُّهَا بِي ظَنُّ سُوءٍ كلُّه وَبِـهَا ظَنِّي عَـفَـافٌ وَ كَـرَمٌ .

إنَّ " بها " ـ الذي يتوهم فيه أنه معمول تقدم على مصدره " ظنِّي " ـ متعلق بمصدر آخر محذوف لدلالة الموجود عليه ، والتقدير : " وظنِّي بها ظنِّي "(٢) .

وقالوا في قول الآخر :

وَبَعْضُ الحِلْم عِنْدَ الـجَهْ لِ لِلذِلَّة إِذْعَـانُ

ليس قوله " للذلة " متعلقًا بما بعده من المصدر ، بل بمصدر آخر محذوف قبله يدل عليه الموجود بعده والتقدير : وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان(٣) .

وقالوا في قوله تعالى **(إِنَّهُ عَلى رَجْعِهِ لَقادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرائِرُ)** : ليس " يوم " معمولاً لـ " رجعه " ؛ لأنه قد فُصِل بينهما بالخبر " لقادر " ، بل هو على إضمار عامل مدلول عليه بـ " رجعه " ، كأنه قيل : يرجعه يوم تبلى السرائر(٤) .

١ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤١ ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠١٩ ، البحر المحيط في التفسيرلأبي حيان بتحقيق صدقي محمد جميل ، دار الفكرـ بيروت طبعة سنة : ١٤٢٠هـ : ٩ / ٢٤٠ ، المساعد : ٢ / ٢٣٣ ، الهمع : ٣ / ٥٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢١٢ ، ٢١٣ .

٢ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤١ ، الضرورة الشعرية : ٤٧٠ .

٣ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤١ ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠١٩ ، المساعد : ٢ / ٢٣٣ ، الهمع : ٣ / ٥٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢١٣ .

٤ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٢ ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠٢٠ ، شرح قطر الندى : ٢٦٦ ، المساعد : ٢ / ٢٣٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢١٣ ، شرح التصريح : ٢ / ٥ ، الهمع : ٣ / ٥٨ .

وقالوا في قول الشاعر :

المَنُّ للذمِّ دَاعٍ بالْعَطَاءِ فَلَا تَمْنن فتُلْقَى بِلا حَمدٍ ولا مَالِ

ليس قوله " بالعطاء " متعلقًا بـ " المن " المذكور ، بل بآخر محذوف تقديره : " المن للذم داع المن بالعطاء " ، فـ " المن " بدل من " المن " الأول ، فَحُذِف وأُبْقِي ما يتعلق به دليلًا عليه ، ويجوز أن يكون بـ "العطاء " متعلقًا بـ " لا تمنن " ، أو بفعل مُضْمَرٍ من معناه يدل عليه الظاهر [١] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أن ابن مالك له أقوال أخرى غير القول السابق في مسألة تقديم معمول المصدر عليه أو الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي :

فقد ذهب ابن مالك في قول آخر له إلى أن ما ورد من تقديم معمول المصدر عليه أو الفصل بينهما بأجنبي يمكن الحكم عليه بأنه نادرٌ فقال في شرح التسهيل :

" ومعموله [٢] كصلة في منع تقدمِه وفصلِه ، ويُضْمَر عاملٌ فيما أوهم خلاف ذلك أو يُعدُّ نادرًا " [٣] .

وقال في شرح الكافية الشافية :

وهو مع المعمول كالموصول مع صلته فيما أُجيزَ وامْتَنع
وبالندور احكمْ على الذي يرد بغير ذا أو حاول العُذْرَ تجد [٤]

فحكم ابن مالك على الذي ورد من تقديم معمول المصدر عليه أو الفصل بينهما بأجنبي بأنه نادرٌ ، يدل على أنه لا يؤوله على إضمار عامل بل يَعُدَّ مثل هذا نادرًا ، وكذا الحال في الفصل بين المصدر ومعموله لا يؤوله على إضمار عامل بل يعُده نادرًا .

فابن مالك بهذا يكون قد أجاز بالفعل الفصل والتقديم ولكن بندرة .

وقد تبع ابن عقيل ابن مالك على هذا القول[٥] .

---

١ ـ ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠٢١ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢١٤ ، الضرورة الشعرية : ٤٧٣ .

٢ ـ يقصد به معمول المصدر .

٣ ـ شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٠ .

٤ ـ شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠١٨ .

٥ ـ ينظر : المساعد : ٢ / ٢٣٣ .

وقد ذهب ابن مالك في قولٍ ثالثٍ له إلى جواز أن نجعلَ ما تقدم على المصدرِ من معموله متعلقًا بنفس المصدرِ الموجود ، إلا أنه خرَّجه على وجهين :
أحدهما : يُجْعل ما تقدم متعلقًا بنفس المصدر الموجود على نية التقديم والتأخير .
والثاني : أن ذلك اسْتُبِيح في المصدر وإن لم يُستبحْ مثله في الموصول المحض ، كما استبيح استغناؤه عن معمول لا دليل عليه ، وإن لم يستبح مثله في الموصول [١] .

وقد تبع ابنُ عقيل ابنَ مالك على هذا القول أيضًا [٢] .

وبالرغم من تصريح ابن مالك بهذين القولين الأخيرين ، إلا أنَّه أَوَّل كل ما ورد من تقديم معمول المصدر عليه ، أو الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي على إضمار عامل ، ولم يحكم على أيٍّ منها بالندرة أو التقديم و التأخير ، أو أن المصدر هنا يُحْتَملُ فيه مالا يُحتملُ في الموصول .

ومن ثَمَّ يمكننا القول بأن القول الأول لابن مالك هو بالفعل حقيقة مذهبه .

نعود للحديث عن القول الثاني فيما ورد من تقديم معمول المصدر عليه أو الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي .
القول الثاني : نسب ابن عقيل إلى الأخفش أنه أجاز تقديم المفعول به على المصدر نحو : " يعجبني عَمْرًا ضَرْبُ زيدٍ " [٣] .
ونسب ابن هشام للسهيلي أنه أجاز تقديم معمول المصدر عليه إذا كان جارًا ومجرورًا ، واستدل بقوله تعالى(لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا)[٤] ، وقولهم : " اللهم اجعلْ لنا من أمرنِا فرجًا ومخرجًا "[٥] .
كما أجاز الرضي تقديم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه قائلًا :
" وأنا لا أرى منعًا من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه ، نحو قولك : " اللهمَّ ارزقني من عدوِّك البراءة " و" إليك الفرار" ، قال تعالى (وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِما رَأْفَةٌ) [٦] وقال تعالى (فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ) [٧] ، ومثله في كلامهم كثيرٌ ، وتقدير الفعل في مثله تكلفٌ، وليس كلُّ مؤولٍ بشيءٍ حكمه حكم ما أُوِّل به ، فلا مانع من تأويله بالحرف

---

١ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٢ .
٢ ـ ينظر : المساعد : ٢ / ٢٣٣ .
٣ ـ ينظر : المساعد : ٢ / ٢٣٣ .
٤ ـ سورة الكهف من الآية : ١٠٨ .
٥ ـ ينظر : شرح قطر الندى : ٢٦٦ .
٦ ـ سورة النور من الآية : ٢ .
٧ ـ سورة الصافات من الآية : ١٠٢ .

المصدري من جهة المعنى ، مع أن لا يلزمه أحكامه ، بلى لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله ، والظرف وأخوه يكفيهما رائحة الفعل "[١] .

كما أجاز الزمخشري الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي فقال في قوله تعالى (إِنَّهُ عَلى رَجْعِهِ لَقادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرائِرُ) :(" يوم " منصوب بـ " رجعه ")[٢] .

و بعد أن ذكرت أقوال من أجازوا تقديم معمول المصدر عليه ، والفصل بينه وبين معموله بأجنبي أود الإشارة إلى أن برجوعي إلى كتاب " معاني القرآن " للأخفش وكتاب " نتائج الفكر " للسهيلي ، لم أجد هذا القول الذي نُسِبَ إليهما ، ولعلهما قد صرحا به في موضع آخر .
كما أود الإشارة إلى أنه بالرغم من أن الزمخشري قد أجاز الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي ، إلا أنه منع تقديم معمول المصدر عليه[٣] .

تعقيب

وبعد عرض أقوال النحاة في حكم تقديم معمول المصدر عليه أو الفصل بينهما بأجنبي ، أود القول بأنني أميل إلى الرأي القائل بجواز حمل ما ورد من تقديم معمول المصدر عليه ، أو الفصل بينهما بأجنبي على القليل النادر كما صرح بذلك ابن مالك ، فهذا أولى من القول بتقدير محذوف يتعلق به المعمول المتقدم أو المفصول بينه وبين المصدر ؛ وذلك لأن التقدير يجعل المعنى مُتَكَلَّفًا وغيرَ مستساغ ، وعلى سبيل المثال الذين أجازوا تقديرَ عاملٍ محذوفٍ يتعلق به " العطاء " في قول الشاعر :" المن للذم داع بالعطاء " ، يصير التقدير عندهم : المن للذم داع المن بالعطاء ، وممَّا لاشكَ فيه أن المعنى على هذا التقدير متكلفٌ وغيرُ مستساغ .
فما معنى قول الشاعر على هذا التقدير ؟!
ومثل هذا يُقال في جميع ما ورد من ذلك وحُمِلَ على إضمار محذوفٍ .

ومن ثَمَّ أميلُ إلى القول بأن ما ورد من هذا في القرآن الكريم وكلام العرب يحمل على أنه جائزٌ بقلة في كلامهم ؛ إذ قد ورد أكثر من شاهد على هذا ، وفَي المقابل يكون الكثيرُ ألَّا يتقدم معمول المصدر عليه أو يُفصل بينهما بأجنبي ، وممَّا لاشكَ فيه أن هذا يُخَلصنا من عناء تقدير محذوف ، وما يترتب عليه من فساد المعنى وعدم قبوله واستساغته .

---

١ ـ المفصل في صنعة الإعراب : ٢٩٢ . ٢ ـ شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٤٧٥ .

٣ ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله ، دار الكتاب العربي - بيروت ـ الطبعة الثالثة : ١٤٠٧ هـ : ٤ / ٧٣٥ .

الفصل الثاني
أحوال المصدر العامل عمل الفعل

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :إعمال المصدر المضاف عمل الفعل .
المبحث الثاني :إعمال المصدر المنون (المجرد) عمل الفعل .
المبحث الثالث : إعمال المصدر المقترن بـ " أل " عمل الفعل .

المبحث الأول
إعمال المصدر المضاف عمل الفعل

إعمال المصدر المضاف عمل الفعل

يعمل المصدرُ المضاف عملَ الفعل نحو : " عجبت من ضربك زيدًا " ، وإعمال المصدر المضاف عمل الفعل أكثر عند معظم النحاة من إعمال المصدر المنون والمقترن بأل [١] .

وقد علل ابن مالك لكون إعمال المصدر المضاف أكثر من إعمال غير المضاف قائلًا :

" إعمال المضاف أكثر من إعمال غير المضاف ؛ لأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف ، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل ، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام ، فكان إعماله أكثر من إعمال عادم الإضافة ، وهو المنون والمقترن بالألف واللام "[٢] .

ولا خلاف في إعمال المصدر المضاف بين البصريين والكوفيين ، وقيل : إن من الكوفيين من لا يُعمل المصدر بحال ، ويجعل ما وُجِد بعده من عمل لفعل مقدر[٣] .

وهنا سؤالٌ يطرح نفسَه وهو:

كيف يعمل المصدر المضاف بل ويكون أكثر إعمالًا من غيره مع أن الإضافة من خصائص الأسماء فكان ينبغي ألَّا يعمل أو أن يكون عمله قليلًا ؟!

وقد أجاب العكبري وابن يعيش والخضري عن هذا السؤال .

يقول العكبري معللًا لإعمال المصدر المضاف:

" وأقوى المصادر عملًا المنَّون ؛ لأنه أشبه الفعل إذ كان نكرة ، والفعل لا يضاف ، ثم يليه المضاف ؛ لأن الإضافة في حكم الأسماء وقد لا تُعَرِّف ؛ وإذا عرَّفت كان التعريف ساريًا من الثاني إلى الأول بعد أن مضى لفظه على لفظ النكرة " [٤] .

فقول العكبري السابق يدل على أن المصدر المضاف عنده في حكم المنون ؛ لأنه يرى أن الإضافة قد تكون غير مُعَرِّفة ؛ لأن المصدر عنده في الأصل قد جاء على لفظ

---

١ ـ ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٤٤٢ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٣٩ ، شرح قطر الندى : ٢٦٠ ، أوضح المسالك : ٣ / ١٧٢ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ٩٤، شرح الأشموني : ٢ / ١٩٨، شرح التصريح : ٢ /٥ ، الهمع : ٣ / ٥ .

٢ ـ : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٢ .

٣ـ ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٢/ ٨٣٩ ، المساعد : ٢ / ٢٣٤.

٤ ـ اللباب : ١ / ٤٤٩ .

النكرة ، فهو في الأصل نكرة ، ثم سَرَى إليه التعريف من الثاني وهو المضاف إليه ، إلا أنَّ المصدر بالنظر إلى أصله قبل الإضافة نكرةٌ .

فكأن العكبري ينظر إلى أصل المصدر المضاف قبل الإضافة . وهو كونه نكرةً ؛ لأن الإضافة من وجهة نظره شيء طارئ عليه .

ويقول ابنُ يعيش :

" وأمَّا المضاف فإعماله في الجر بعد المنون ؛ لأن الإضافة وإن كانت من خصائص الأسماء وبابها التعريف والتخصيص وذلك ممَّا لا يكون في الأفعال ، إلا أن الإضافة قد تقع منفصلة فلا تُفيد التعريف على حد وقوعها في اسم الفاعل ، فلما كان التعريف قد يتخلف عن الإضافة ، لم تكن الإضافة منافية لمعنى الفعل من كل وجه ؛ إذ قد تُوجَد غير مُعَرِّفة " (١) .

فكلام ابن يعيش السابق يدل على أنه يرى أن الإضافة قد تكون غير مُعَرِّفة ، ومن ثَمَّ فهي غير منافية لمعنى الفعل من كل وجه ، ومن ثَمَّ جاز إعمال المصدر المضاف عمل الفعل ؛ لأن التعريف قد يتخلف عنها .

و يقول الخضري :

" المصدر المنون أقيس في العمل لشبهه الفعل في التنكير ؛ ويليه المضاف لأنه كثيرًا ما ينوي فيه الانفصال " (٢) .

فقول الخضري أيضا يدل على أن المصدر المضاف على نية الانفصال عن الإضافة كثيرا .

تعقيب :

وبالنظر إلي ما تقدم من أقوال للنحاة في علة إعمال المصدر المضاف أود القول : إنَّ المعتبر في المصدر المضاف هو حاله الآن وهو كونه مضافًا ، وليس كونه في الأصل نكرةً قبل إضافته .

و أقول أيضًا : الإضافة في المصدر إضافة محضة تفيد التعريف والتخصيص نحو : عجبت من ضربِ زيدٍ محمدًا ، و عجبت من ضربِ امرأةٍ خالدًا ، عكس الإضافة في اسم الفاعل فهي غير محضة لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا ، وليست الإضافة في المصدر على نية الانفصال بكثرة كما ذهب الخضري ، فالإضافة في المصدر محضة وهذا من شأنه أنْ يُبعدَ المصدرَ عن شبه الفعل ؛ لأن الإضافة من خصائص الاسم ، وإذا بَعُدَ المصدر عن شبه الفعل كان ينبغي له ألَّا يعمل ، ولكن المصدر بالفعل قد عمل

---

١ ـ شرح المفصل : ٦ / ٦٠ .

٢ ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٣٥ .

بل هو عند معظم النحاة الأكثر إعمالًا ، وهذا الأمر يدفعنا إلى القول بأن المصدر إنما عَمِل عَمَلَ الفعل أصالة وليس بالحمل على الفعل كما ذكرت من قبل ؛ ولهذا لم يبعده عن العمل اتصاله بشيءٍ من خصائص الاسم ؛ لأنه ليس محمولًا على الفعل في الإعمال .

أحوال المصدر المضاف

للمصدر المضاف خمس حالات:

الحالة الأولي : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله منصوبًا(١) نحو قوله تعالى : {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ}(٢) فـ" دفع " مصدر مضاف إلى فاعله وهو " الله " و" الناس" مفعوله ، والمعنى : ولولا أن دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون ، وتعطلت المصالح (٣) .

وقد جعل الرضي المصدر المضاف لفاعله الناصب لمفعوله أكثر أحوال المصدر المضاف معللًا ذلك بقوله:

" ويجوز إضافة المصدر إلى فاعله وهو الأكثر ؛ لأنه محله الذي يقوم به ، فجعله معه كلفظ واحد بإضافته إليه أولى من رفعه له ؛ ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد ، وأيضا طلبه للفاعل شديد من حيث العقل ، لأنه محله الذي يقوم به ، وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل ، فلم يبق إلا الإضافة " (٤) .

ولم يجعل الرضي كغيره من النحاة أقوي أنواع المصدر المنون ، بل جعل أقواها المضاف للفاعل قائلًا : " وليس أقوى أقسام المصدر في العمل المنون ، كما قيل ، بل الأقوى ما أضيف إلى الفاعل ، لكون الفاعل إذن كالجزء من المصدر ، كما يكون في الفعل ، فيكون عند ذلك أشد شبهًا بالفعل " (٥) .

فالرضي يرى أن إعمال المصدر ضعيف ؛ لضعف شبهه بالفعل ، لكن إضافته للفاعل تقوي من هذا الضعف وتجعله أشد شبهًا بالفعل .

وقد تبع ابن هشام الرضي في كون المصدر المضاف لفاعله الناصب لمفعوله أكثر أحوال المصدر المضاف معللًا بقوله :

" وإنما كان إعمال المضاف للفاعل أكثر ؛ لأن نسبة الحدث لمن أوجده أظهر من نسبته لمن أوقع عليه ، ولأن الذي يظهر حينئذ إنما هو عمله في الفضلة ، ونظيره أن لات لما كانت ضعيفة عن العمل لم يظهر عملها غالبًا إلا في منصوبها "(٦) .

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ١ / ١٨٩ ، المقتضب : ١ / ١٥ ، الأصول : ١ / ١٣٨ ، الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي : ١٢١ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف : ٢ / ٦٢٤ .

٢ ـ سورة البقرة من الآية : ٢٥١.

٣ ـ ينظر : التصريح : ٢ /٨ .

٤ ـ شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٤٧٧ .

٥ ـ السابق : ٣ / ٤٧٧ .

٦ ـ شرح شذور الذهب لابن هشام : ٤٩٣ .

وبالنظر في قول ابن هشام السابق نجد أنه يرى أن المصدر يعمل بكثرة إذا كان مضافًا للفاعل ، ثم جعله بعد ذلك نظير " لات " في العمل ، وحكم على إعمال " لات " بأنه ضعيف ؛وعلل ذلك بظهور عملها في الغالب في منصوبها " خبرها " ، وهذا يعني أن المصدر المضاف للفاعل ضعيفٌ عن العمل عنده ؛ إذ قد ظهرعمله هو الآخر في المنصوب كماهو الحال في " لات" .

وبهذا يكون ابن هشام قد حكم أولًا بأكثرية إعمال المصدر المضاف للفاعل ، ثم حكم عليه فيما بعد بأنه ضعيف عن العمل ، وهو في هذا نظير " لات " .

ولا أدري كيف يكون المصدر المضاف للفاعل ضعيفًا عن العمل ، وفي ذات الوقت يعمل بكثرة كما ذهب ابن هشام؟!

فكثرة الوارد من إعمال المصدر المضاف عمل الفعل ـ كما سيظهر ـ تدل على أنه ليس ضعيفًا، وإنما عمل بكثرة لتمكنه في بابه .

ونجد أيضًا الرضي قد حكم على إعمال المصدر بالضعف قبل إضافته ؛ بسبب ضعف مشابهته للفعل ، و السؤال هنا ولِمَ ضَعُف شبه المصدر بالفعل قبل إضافته ؟!
من المفترض أن المصدر في هذه الحالة نكرة ، والمصدر النكرة (المجرد) عندهم أقوى المصادر عملًا ؛ لأنه أشبه الفعل إذ كان نكرة ، والفعل لا يضاف كما صرح العكبري من قبل .[١]
في الواقع لا أجد سببًا لضعف شبه المصدر بالفعل قبل الإضافة ، ثم بعد الإضافة يزداد شبه بالفعل ويقوى على العمل !
من المفترض أن المصدر قبل الإضافة قوي الشبه بالفعل وبعد الإضافة ضعيف الشبه بالفعل طالما أنه محمولٌ على الفعل في الإعمال .

وممَّا ورد من إضافة المصدر إلى فاعله ونصبه لمفعوله قوله تعالى (وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ)[٢] فـ " أَكْل " مصدر مضاف لفاعله وهو الضمير " هم " وقد نصب مفعوله وهو" أموال " [٣] .

---

١ ـ ينظر : اللباب : ١ / ٤٤٩ . ٢ـ سورة النساء من الآية : ١٦١ .

٣ ـ ينظر : التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري بتحقيق علي محمد البجاوي ، الناشر : عيسى الحلبي : ١ / ٤٠٧ ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٨ ، شرح قطر الندى : ٢٦٧ ، إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش / الطبعة الرابعة : ١٤١٥هـ : ٢ /٣٧٥.

ومنه أيضا قوله تعالى (وَأَخْذِهِمُ الرِّبَوا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ)[١] فـ" أَخْذ " مصدر أُضيف إلى فاعله وهو الضمير " هم " ، وقد نصب مفعوله وهو " الربا " [٢] .

ومنه قوله تعالى (وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِياءَ بِغَيْرِ حَقٍّ)[٣] فـ " قَتْل " مصدر أُضيف إلى فاعله وهو الضمير " هم " وقد نصب مفعولَه وهو"الأنبياء " [٤] .

ومنه أيضا قوله تعالى (كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ)[٥] فـ " ذِكْر " مصدر مضاف إلى فاعله وهو الضمير " كم " وقد نصب مفعوله وهو " آباء " [٦] .

ومنه أيضا قوله تعالى (لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ والْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ) [٧] فقد أُضيف المصدر " قَوْل " إلى فاعله وهو الضمير " هم " ونصب مفعوله وهو " الإثم " ، كما أُضيف المصدر " أَكْل " إلى فاعله وهو الضمير " هم " ونصب المفعول به وهو " السحت " [٨] .

---

١ ـ سورة النساء من الآية : ١٦١ .

٢ ـ ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٠٧ ، شرح قطر الندى : ٢٦٧ ، وإعراب القرآن وبيانه : ٢ / ٣٧٥ .

٣ـ سورة النساء من الآية : ١٥٥ .

٤ ـ ينظر : إعراب القرآن وبيانه : ٢ / ٣٧١ .

٥ ـ سورة البقرة من الآية : ٢٠٠ .

٦ ـ ينظر : شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لزين الدين أبي حفص عمر بن مُظفَر بن الوَرْدِي بتحقيق الدكتور : عبدالله بن على الشلَّال ، الطبعة : الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨ م : ٢ / ٣١٧ ، الهمع : ٣ / ٦١ .

٧ ـ سورة المائدة من الآية : ٦٣ .

٨ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٦ ، إعراب القرآن وبيانه : ٢ / ٥١٧ .

ومن إضافة المصدر للفاعل ونصبه للمفعول قول الشاعر :

عَهْدِي بِـهَا الحَيَّ الجَمِيعَ وفِـيْهِمِ قَبْـلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ (١)

فقد أضاف الشاعر المصدر " عَهْد " إلى " الياء " وهي في موضع الفاعل ، ونصب المفعول به وهو " الحي "(٢) .

ومنه أيضا قول الآخر :

وَهُنَّ وُقُـوفٌ يَنْتَظِـرْنَ قَضَـاءَهُ بِضَـاحِي غَـدَاةٍ أَمْـرَهُ وَهُـوَ ضَـامِـزُ (٣)

فقد أضاف الشاعر المصدر " قضاء " إلى فاعله وهو الضمير " الهاء " ونصب المفعول به وهو " أمر " والتقدير : ينتظرنَ أنْ يَقْضِي أَمْرَهُ (٤) .

---

١ ـ من الكامل للبيد بن ربيعة في ديوانه شرحه حمدو طمَّاس ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م : ١٠٥ ، الكتاب : ١ / ١٩٠ ، شرح أبيات للسيرافي : ١ / ٢١ ، لسان العرب : ٤ / ١٩٨ وبلا نسبة في شرح المفصل : ٦ / ٦٢ ، تذكرة النحاة لأبي حيان : ٦٥٠ .
اللغة : الجميع : المجتمعون ، الميسر : القمار على الجزور ، الندام : المنادمة وهي المجالسة على الشراب ينظر : العين : ٧ / ٢٩٦ ، المخصص ٣ / ٢٠٧ .
المعنى : وصف دارًا خلت من أهلها فذكر ما كان فيها من اجتماع الحي مع سعة الحال والقمار على الجزور .
الشاهد : قوله " عهدي بها الحي " حيث أضاف الشاعر المصدر " عهد " إلى فاعله وهو " الياء " ونصب المفعول به وهو " الحي " .

٢ ـ ينظر : شرح المفصل : ٦ / ٦٢ .

٣ ـ من الطويل للشماخ في ديوانه بتحقيق / صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ـ مصر : ١٧٧ ، الجمل في النحو للزجاجي : ١٢٢ ، جمهرة اللغة : ٣ / ١٣٢١ ،المحكم والمحيط الأعظم : ٨ / ١٧٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف : ٢ / ٦٢٨ ، شرح الجمل لابن عصفور الشرح الكبير: ٢ / ٢٥ ، لسان العرب : ٥ / ٣٦٥ ، وبلا نسبة في المقتضب : ١ / ١٥ ، المقرب : ١/ ١٣٠ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٢ ، مغني اللبيب : ٦٩٩ .
اللغة : الضاحي : الظاهر البارز للشمس ، الغداة : الأرض الطيبة النبت . الضامز : الساكت لما هو فيه من شدة العطش ولحذره من الصائد .
المعنى : يصف حمارًا وأُتُنًا ينتظرنه ليوردهن الماء .
الشاهد : قوله " قضاءه .... أمره " حيث أُضيف المصدر " قضاء " إلى فاعله وهو الضمير الهاء ونصب المفعول به وهو " أمر " .

٤ ـ ينظر : المقتضب : ١ / ١٥ ، الجمل في النحو للزجاجي : ١٢٢ ، شرح الجمل لابن خروف : ٢ / ٦٢٩ ، المقرب : ١ / ١٣٠ .

الحالة الثانية : أن يضاف إلى مفعوله ثم يأتي فاعله مرفوعًا نحو : "عجبت من شرب اللبنِ زيدٌ " (١) .
وقد أشار سيبويه الى جواز إضافة المصدر لمفعوله ورفعه لفاعله دون أن يحكم على إعماله بأنه قليلٌ أوكثيرٌ (٢) .

وقد حكم ابن يعيش على إضافة المصدر لمفعوله ورفعه لفاعله بأنها حسنةٌ (٣) .

وقد حكم ابن هشام على إضافة المصدر لمفعوله ورفعه لفاعله بأنها ضعيفةٌ وعلل ذلك بقوله : " لأن الذي يظهر حينئذٍ إنَّما هو عمله في العُمدة (٤) .

وقد حكم ابن هشام نفسُه على إضافة المصدر لمفعوله ورفعه لفاعله في موضع آخر بأنها قليلة (٥) .
في حين حكم معظم النحاة على المصدر الذي يُضاف إلى مفعوله ويرفع فاعله بأنه قليلٌ في الاستعمال (٦).
وجعله آخرون مخصوصًا بالشعر (٧).

---

١ ـ ينظر : شرح المفصل : ٦ / ٦٢ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٥ ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٩ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ١٠٢ .

٢ ـ ينظر : الكتاب : ١ / ١٨٩ .

٣ـ ينظر : شرح المفصل : ٦ / ٦٢

٤ ـ شرح شذور الذهب : ٤٩٣ .

٥ ـ ينظر : أوضح المسالك : ٣ / ١٧٧ .

٦ ـ ينظر : شرح المقرب المسمى : ١ / ٥٠١ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٤٧ ، المساعد : ٢ / ٢٣٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٩ ، مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للعلامة جمال الدين الفاكهي دراسة وتحقيق د/ مؤمن عمر محمد ، الدار العثمانية ، الطبعة الأولى : ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨ م : ٤٧٢ .

٧ ـ : ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٩ ، توضيح المقاصد : ٢ / ٨٤٧ ، شرح ألفية ابن مالك المسمى " تحرير الخَصاصَة في تيسير الخُلاصة : ٢ / ٤١٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٩ ، التصريح : ٢ / ٩ .

والحقُّ أن إضافة المصدر إلى مفعوله ورفعه لفاعله قليلةٌ في النثر ،وكثيرةٌ في الشعر وليست مخصوصةً بالشعر كما ذهب بعضُهم ؛ ويدل على هذا وروده في القرآن الكريم في قوله تعالى (ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَا)[١] برفع " عبده " و " زكريا " ، على قراءة يحيى بن الحارث الذماري[٢] عن ابن عامر[٣][٤] .
كما وردت إضافة المصدر إلى مفعوله مع رفعه لفاعله في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (وحَجُّ البيت مَنِ استطاع إليه سبيلًا)[٥] فـ"حج" ، مصدر مضاف إلى مفعوله ، وهو "البيت " ، و"من " الموصولة : فاعله أيّ : وأن يحج البيت المستطيع والمصدر هنا يحل محل " أن " والفعل .

كما وردت إضافة المصدر إلى مفعوله مع رفعه لفاعله في قول الشاعر :
أَلَا إنَّ ظُلمَ نفْسِه المَرْءُ بَيّنٌ إذَا لَمْ يَصُنْهَا عن هوًى يَغْلِبُ العَقْلَا [٦]
فقد أُضيف المصدر" ظلم " إلى مفعوله " نفس " ورفع الفاعل وهو قوله " المرء " .

١ـ سورة مريم آية : ٢ .

٢ ـ هو يحيى بن عمرو بن يحيى بن سليمان بن الحارث أبو عمرو الغساني الذماري الدمشقي أخذ القراءة عن عبد الله بن عامر ، توفي سنة ١٤٥هـ . ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد بن يوسف ، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ برجستراسر ـ مكتبة ابن تيمية : ٢ / ٣٦٧ ، ٣٦٨ .

٣ ـ عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة، اليَحْصُبي المقرئ الدمشقي ، ولي قضاء دمشق بعد أبي إدريس الخولاني ، رُوِي أنه قرأ على أبي الدرداء وعلى قاضي دمشق فَضَالة بن عُبيد الصحابي وغيرهما ، توفي سنة ١١٨ هـ . ينظر : سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي بتحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناءُوط ،مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الثالثة : ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م : ٥ / ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

٤ ـ ينظر : البحر المحيط في التفسير لأبي حيان : ٧ / ٢٣٩ ، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، مكتبة المتنبي ـ القاهرة : ٨٦ ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٩ ، الهمع : ٣ / ٦٢ .

٥ ـ جزء من حديث طويل أخرجه البيهقي في شعب الإيمان بتحقيق الدكتور / عبد العلي عبد الحميد حامد ، مختار أحمد الندوي ، مكتبة الرشد الرياض ، الطبعة الأولى :١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣ م ، حديث رقم : ٢٤٩٧ باب " فضل الوضوء " : ٤ / : ٢٢٦ ، وينظر : التصريح : ٢ / ٩ .

٦ ـ من الطويل ولم أعثر على قائله والبيت في : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٥ ، شرح قطر الندى : ٢٦٧ ، شرح التصريح : ٢ / ٥ ، ضياء السالك : ٢ / ٢ .
الشاهد : قوله " ظلم نفسِه المرءُ " حيث أُضيف المصدر " ظلم " إلى مفعوله " نفس " ورفع فاعله " المرء " وهذا جائز في الشعر وغيره .

ومنه أيضًا قول الآخر :

أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبِعٌ ومَصِيفُ لِعَيْنَيْك من ماءِ الشُّؤونِ وَكِيفُ (١)

فـ" رَسْم " هنا مصدر رَسَمَ المطرُ الدارَ رَسْمًا وقد أضيف إلى مفعوله " دار " ورفع فاعله وهو " مَربع " (٢) .

ومنه أيضا قول الشاعر :

أَفْنى تِلادي وَمَا جمّعتُ من نَشَبٍ قرعُ القواقيزِ أَفْواهُ الأَباريقِ(٣)

فـ " قرع " مصدر أضيف إلى مفعوله وهو " القواقيز " ورفع فاعله " أفواه " ، والتقدير : أن قرعت القواقيزَ أفواهُ الأباريق (٤) .

---

١ ـ من الطويل للحطيئة في ديوانه : ٩٤ ، المحكم والمحيط الأعظم : ٨ /٤٩٣ ، أمالي ابن الشجري بتحقيق الدكتور / محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة الطبعة الأولى : ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢ م : ٢ / ١١١ ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ٨٧١ ، لسان العرب : ١٢ / ٢٤١ ، خزانة الأدب : ٨ / ١٢١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل : ٦ / ٦٣ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٥ .
اللغة : رسم المطر الدار : عفاها وأبقى فيها أثرًا لاصقًا بالأرض ، مربع : مطر الربيع ، مصيف : مطر الصيف ، الشؤون : مجاري الدموع من الرأس إلى العين ، الوكيف : سقوط الدمع أو القطر .
المعنى : ألعينيك هذه الدموع تنهال من أجل رسوم دارٍ هو موضع الحلول في الربيع والصيف ؟
الشاهد : قوله : " رسم دار مربع " حيث أضيف المصدر " رسم " إلى مفعوله " دار " ورفع فاعله " مربع " وهذا جائز في الشعر وغيره .

٢ ـ ينظر : أمالي ابن الشجري : ٢ / ١١١ ، شرح المفصل : ٦ / ٦٣ ، شرح التسهيل :٢ / ٤٤٥.

٣ ـ من البسيط للأقيشر الأسدي في ديوانه بصنعة الدكتور / محمد علي دقّة ، دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى : ١٩٩٧: ٤٣ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة / دار الحديث ـ القاهرة طبعة سنة ١٤٢٣هـ : ٢ / ٥٤٧ ، شرح الجمل لابن خروف : ٢ / ٦٢٦ ، لسان العرب : ٣٥ / ٣٩٦ ، شرح التصريح : ٢ / ٨ ، خزانة الأدب : ٤ / ٤٩١ ، وبلا نسبة في المقتضب : ١ / ٢١ ، الجمل في النحو للزجاجي : ١٢١ ، اللمع : ١٩٧ ، أوضح المسالك : ٣ / ١٧٧ ، شرح شذور الذهب : ٤٩٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٨ ، الهمع : ٢ /٦٣ .
اللغة : التلاد : الأصلي القدم من المال والمواشي ونحوهما ، النشب : الثابت من الأموال كالدور والأراضي ، القواقيز : أقداح يشرب فيها الخمر .
المعنى : إن إدماني على شرب الخمر أدى إلى إتلاف ما جمعت من أموال وعقارات .
الشاهد : قوله " قرع القواقيزَ أفواهُ " حيث أضيف المصدر إلى مفعوله " القواقيز " ورفع فاعله " أفواه " ، وقد رُوِي البيت أيضا بنصب " أفواه " وعلى هذه الرواية تكون الإضافة إلى الفاعل والمذكور بعد ذلك هو المفعول .

٤ ـ ينظر : المقتضب : ١ / ٢١ ، شرح الجمل لابن خروف : ٢ / ٦٢٦ ، أوضح المسالك : ٣ / ١٧٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٨ ، شرح التصريح : ٢ / ٨ ، الهمع : ٢ / ٦٣ .

ومنه أيضا قول الشاعر :

تَنْفِي يدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ (١)

فـ" نفي" مصدر أضيف إلى مفعوله وهو " الدراهيم " ورفع فاعله وهو" تنقاد " (٢).

وبالنظر إلى ما ورد في الشعر من إضافة المصدر إلى مفعوله ورفعه بعد ذلك لفاعله ، وما ورد من ذلك في النثر ، نستطيع القول بأن إضافة المصدر لمفعوله ورفعه بعد ذلك لفاعله كثير في الشعر، قليل في النثر كما ذكرت من قبل .

الحالة الثالثة : أن يضاف المصدر إلى الظرف(٣) كما في قوله تعالي (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أيَّام) (٤) فـ " صيام " مصدر قد أُضيف إلى " ثلاثة " (٥) وكلمة " ثلاثة " في حقيقة الأمر ليست ظرفًا ولكنها لما أضيفت هي الأُخْرَى إلى كلمة " أيام " وهي ظرفٌ اكتسبت منها الظرفية لأنه من المعلوم أن المضاف والمضاف إليه بمثابة الكلمة الواحدة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن كلمة " ثلاثة " هنا نكرة وقد تخصصت بالإضافة إلى " أيام " فالمقصود ثلاثة من الأيام فكأن المضاف إليه هو " ثلاثة أيام " كلها وهي تدل على الظرفية الزمانية .

---

١ ـ من البسيط للفرزدق في الكتاب : ١ / ٢٨ ، سر صناعة الإعراب لابن جني / دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م : ١ / ٤٠ ، لسان العرب : ٩ / ١٩٠ ،شرح التصريح : ٢ / ٦٩٧ ، خزانة الأدب : ٤ / ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، وبلا نسبة في : المقتضب : ٢ / ٢٥٨ ، الأصول في النحو : ٣ / ١٢ ، الخصائص : ٢ / ٣١٧ ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ٩٨٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٩ ، شرح التصريح : ٢ / ٦٩٧ .
وقد بحثت عن هذا البيت في ديوان الفرزدق فلم أجده .
اللغة : تنفي : تفرق وتدفع ، الحصى : الحجارة الصغيرة ، الهاجرة : اشتداد الحر عند الظهيرة ، تنقاد : نقد الدنانير ليميز جيدها من رديئها ، الصياريف : جمع صيرفي .
المعنى : يقول الشاعر واصفا ناقته بأنها تفرق الحصى بيديها عند الظهيرة ، وقت اشتداد الحر، كما يفرق الصيرفي الدنانير. الشاهد : قوله " نفي الدراهيم تنقاد " حيث أُضيف المصدر إلى مفعوله " الدراهيم " ، ورفع فاعله " تنقاد " .

٢ ـ ينظر : شرح ابن عقيل : ٣ / ١٠٢ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٩، حاشية الصبان : ٢/ ٤٣٧ ، ضياء السالك : ٤ / ٣٦٠ .

٣ ـ ينظر : الكتاب : ١ / ١٩٣ ، شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٤٧٨ ، شرح التسهيل : ٢ /٤٤٦ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٤٨ .

٤ ـ سورة البقرة من الآية : ١٩٦ .

٥ ـ إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين درويش : ٣ / ١١ .

كما ورد إضافة المصدر إلى الظرف في قوله تعالى (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ)[١] فـ " صيام " مصدر أضيف إلى ظرف الزمان " شهرين "[٢] .

ومنه أيضا قوله تعالى (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ)[٣] فقد أضيف المصدر " مكر " إلى ظرف الزمان " الليل "[٤] ، وإضافة المصدر إلى الظرف في الآية السابقة من باب الاتساع لأن الليل والنهار لا يمكران ، والمعنى: بل مكركم فى الليل والنهار[٥] ، والإضافة في الآية الكريمة على معني " في "[٦] .

ويجوز أن نأتي بعد إضافة المصدر إلى الظرف بالفاعل والمفعول معطيين الرفع والنصب نحو " عرفت انتظارَ يوم الجمعة زيدٌ عَمْرًا " فقد أضيف المصدر إلى الظرف " يوم " ثم رفع بعد ذلك الفاعل " زيدًا " ونصب المفعول به " عَمْرًا "[٧] .

الحالة الرابعة : أن يضاف المصدر إلى فاعله ولا يُذكر بعده المفعول به[٨] نحو قوله تعالى (وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إبراهِيمَ)[٩] فقد أضيف المصدر " استغفار " إلى فاعله " إبراهيم " ولم يذكر بعده المفعول به والتقدير والله أعلم : وما كان استغفار إبراهيمَ ربَّهَ لأبيه .

---

١ ـ سورة النساء من الآية : ٩٢ .

٢ ـ ينظر شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٦ بتصرف .

٣ـ سورة سبأ من الآية : ٣٣ .

٤ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٦ ، شرح شذور الذهب : ٤٢٥ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣ / ٤٣ بتصرف .

٥ ـ ينظر : الكتاب : ١ / ٢١٢ ، المقتضب : ٤ / ٣٣١ ، الأصول : ٢ / ٣٥٩ بتصرف .

٦ ـ ينظر : شرح ابن عقيل : ٣ / ٤٣ .

٧ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٤٧٨ ، شرح التسهيل :٢ /٤٤٦ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٤٨ ، المساعد : ٢ / ٢٣٧ ، مجيب الندا في شرح قطر الندى : ٤٧٣ .

٨ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٥ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٤٧ ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٨ ، شرح الأشموني : ٢ /٢٠٩ .

٩ ـ سورة التوبة من الآية : ١١٤ .

ومنه أيضا قوله تعالى (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ)[١] فقد أضيف المصدر " نصر " إلى فاعله وهو " الله " ولم يُذْكَر بعده مفعولٌ للمصدر والتقدير : بنصر الله الرومَ على الفرس ، أوالمسلمين على عدوهم[٢] .

ومنه أيضا قوله تعالى (فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ)[٣] فالمصدر " بَيْع " أضيف لفاعله وهو الضمير " كم " ولم يذكر بعده المفعول به والتقدير والله أعلم فاستبشروا ببيعكم أنفسكم وأموالكم .
ومنه أيضا قوله تعالى (وَكَذلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذا أَخَذَ الْقُرى)[٤] فالمصدر " أَخْذ " أضيف للفاعل وهو " ربّك " ولم يُذْكر بعده المفعول به والتقدير والله أعلم : كَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ مَنْ أَرَادَ إِهْلَاكَهُ مَتَى أَخَذَهُ[٥] .

ومنه أيضا قوله تعالى (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلى ظُلْمِهِمْ)[٦] فالمصدر " ظلم " أضيف لفاعله وهو الضمير " هم " العائد على الناس ولم يُذْكَر بعده مفعولٌ للمصدر والتقدير والله أعلم : على ظلمهم أنفسهم بالذنوب[٧] .
فنجد أن المصدر في جميع الشواهد القرآنية السابقة قد أُضِيف للفاعل ولم يذكر معه المفعول به ، العلة في جواز حذف المفعول لتقدم ذكره في بعض الآيات ، ولأن السياق يدل عليه في البعض الاخر.

---

١ ـ سورة الروم من الآيتين : ٤ ، ٥ .

٢ ـ ينظر : البحر المحيط : ٨ / ٣٧٥ .

٣ ـ سورة التوبة من الآية : ١١١ .

٤ ـ سورة هود من الآية : ١٠٢ .

٥ ـ ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي بتحقيق / أحمد البردوني و/ إبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ــ القاهرة ، الطبعة الثالثة : ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م : ٩ / ٩٦.

٦ ـ سورة الرعد من الآية : ٦ .

٧ ـ ينظر : الكشاف : ٢ / ٤٠٥ .

الحالة الخامسة : أن يضاف المصدر إلى المفعول ولا يُذْكر الفاعل نحو قوله تعالى (لَا يَسْأَمُ الْإِنْسانُ مِنْ دُعاءِ الْخَيْرِ) (١) فـ " دعاء " مصدر مضاف إلى المفعول وهو " الخير " والفاعل لم يُذْكَر والتقدير : أي من دعائه الخير(٢) .

ومنه أيضًا قوله تعالى (قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤالِ نَعْجَتِكَ)(٣) فـ " سؤال " مصدر مضاف للمفعول " نعجتك " والفاعل لم يُذْكر والتقدير : بسؤاله نعجتك(٤) .

ومنه أيضًا قوله تعالى (وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ)(٥) فـ " ابتغاء " مصدر مضاف لمفعوله(٦) ولم يُذْكَر فاعلُه والتقدير والله أعلم : في ابتغائكم القوم .
وقد ورد إضافة المصدر إلى مفعوله مع عدم ذكر فاعلِه في العديد من الشواهد القرآنية (٧) ولكني سأكتفي بما ذكرته من شواهد استنادًا إلى ما ذكره العلماء من أن القاعدة تبنى على الانتقاء لا على الاستقصاء .

---

١ ـ سورة فصلت من الآية : ٤٩ .

٢ ـ ينظر : الخصائص : ٣ / ٢٥١ ، الكشاف : ٤ / ٨٦ ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية بتحقيق / عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٢ هـ : ٥ / ٢٢ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٥ ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي بتحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط ، دار القلم دمشق : ٩ / ٥٣٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٩ ، التصريح : ٢ / ٩ ، الهمع : ٣ / ٦١ .

٣ ـ سورة ص من الآية : ٢٤ .

٤ ـ ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ، وزارة الأوقاف ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م : ٢ / ٢٥٩ ، الكشاف : ٤ / ٨٦ ، التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري : ٢ / ١٠٩٩ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١٥ / ١٧٨ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٥ ، البحر المحيط :٧ / ٤٢١ ، ٩ / ١٥٠ .

٥ ـ سورة النساء من الآية : ١٠٤ .

٦ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٥ ، الجدول في إعراب القرآن الكريم لمحمود بن عبد الرحيم صافي ، دار الرشيد ، الطبعة: الرابعة : ١٤١٨ هـ : ٥ / ١٥٦ .

٧ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٥ .

وهنا سؤال: هل المصدرالمضاف لمفعوله ولم يذكر معه الفاعل فاعله يكون محذوفًا أم مضمرًا أم منويًا ؟

وللإجابة عن هذا السؤال نقول : اختلف النحاة في المصطلح الذي يُطْلق على الفاعل حال عدم ذكره مع إضافة المصدر إلى مفعوله :

فذهب البصريون إلى أن الفاعل محذوفٌ وهذا ممَّا يفارق فيه المصدرُ الفعلَ .

وذهب الكوفيون إلى أن الفاعل مضمرٌ في المصدر ، كما يضمر في الظروف والصفات .

وذهب أبو القاسم بن الأبرش إلى الفاعل منوي إلى جَنْبِ المصدر ، ولا يُقال هو محذوف ؛ لأن الفاعل لا يُحذف ، ولا يقال إنه مضمر؛ لأنه بمنزلة اسم الجنس(١) .

وقد أيَّد ابن يعيش مذهب البصريين معللًا ذلك بأن المصدر لا يتحمل ضميرًا بخلاف الصفة (٢) .

وهنا أقول كيف لا يتحمل المصدر ضميرًا ، وهو مقدر بحرف مصدري وفعلٍ ، وهذا معناه أنه يتحمل ضميرا ، كما يتحمل الفعلُ الضميرَ .

وقد أيد ابنُ القواس أيضًا مذهب البصريين قائلًا : " لما كان المصدرُ جنسًا جرى مجرى الأسماء الجامدة ، فلم يتحمل ضميرًا" (٣) .

وهنا أودّ القول : المصدرُ أصلُ الفعل على الأصح وفيه حروف الفعل ، فكيف لا يتحمل ضميرًا وهو يرفع وينصب ، كما هو الحال في الظرف والصفة لما عملا عمل الفعل أُضمِر فيهما ، والمصدر ليس بأقل منهما ، بل أقوى حالًا منهما لأن فيه حروف الفعل .

وقد ضعَّف العكبري مذهب الكوفيين قائلًا :

" وَأَجَازَ قومٌ أَن يتحمَّل المصدر الضَّمِير كَمَا تحمله الصّفة المشبَّهة وكالظرف لأنَّه يعْمل فِي الظَّاهِر فَيعْمل فِي المضْمُر ، وَهَذَا ضَعِيف لأنَّ تلك الاشياء يُوصف بهَا وَتَكون أحوالًا فجرت مجْرى الْفِعْل "(٤) .

وبالنظر قي قول العكبري السابق نجد أنه اعتمد في تضعيفه لمذهب الكوفيين على أن المصدر لا يجوز أن يضمر فيه كما أُضْمِر في الظرف والصفة ، وعلل ذلك بأن المصدر لا يقع حالًا ولا صفةً كما وقع الظرف والصفة ، ومن ثمَّ لم يجر المصدر مجرى الفعل .

---

١ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٨ ، الهمع : ٣ / ٦٢ ، ٦٣ .

٢ ـ ينظر : شرح المفصل : ٦ / ٦٣ .

٣ ـ شرح ألفية ابن معط لابن القواس : ٢ / ١٠٠٩ . ٤ ـ اللباب ١ / ٤٤٩ ، ٤٥١ .

وهنا أقول : المصدر أيضا وقع حالًا وقد جاءت المصادر أحوالًا بكثرة نحو : قَتلتُهَ صَبْرًا ، ولقَيتُه فُجاءةً ومفاجأةً ، وكفاحًا ومكافحةً ، ولقيته عِيانًا ، وكلّمتُه مُشافَهةً ، وأتيتُه رَكْضًا وعَدْوًا ومَشْيًا ، وطلع زيد بغتةً [١] ، وغيرها ، كما وقع المصدر نعتًا نحو : هذا رجل عَدْلٌ ورضَا ، ومن ثمَّ فحاله على الأقل كحال الصفة والظرف بل هو أقوى حالًا منها كما أشرت من قبل ؛ لأن يشتمل على حروف فعله ؛ ولأنه مقدرٌ بحرف مصدري والفعل ، فهو يتحمل الضمير مثل الفعل تمامًا .

وأما عن قول أبي القاسم بن الأبرش إن الفاعل لا يُضمر فقد بيّنا من قبل أنه يتحمل الضمير ، أمَّا عن قوله الفاعل لا يُحذف فأقول :

ذكر النحاة أن الفاعل يحذف في عدة مواضع منها :

١ ـ يحذف الفاعل مع فعله في بعض الأساليب كالنداء والاختصاص والإغراء و التحذير ، وقد حُذِف مع فاعله في قوله تعالى (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا) [٢] والتقدير : أنزل خيرًا فحذف الفعل مع فعله [٣] .

٢ ـ أجاز الكسائي حذف فاعل الفعل الأول في باب التنازع ؛ فرارًا من الإضمار قبل الذكر الذي هو خارج عن الأصول ، نحو: "ضربني وضربت زيدا " [٤] .

٣ ـ إذا بُني الفعل للمفعول يحذف الفاعل .

٤ ـ يحذف الفاعلُ إذا لاقى ساكنًا من كلمة أخرى فقد اتفق النحاة على أنّ الفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة إذا دخلت عليه نون التوكيد يحذف فاعله ، تقول: يا زيدون هل تضربُنّ؟ ويا هند هل تضرِبِنّ ؟ والأصل: هل

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ١ / ٣٧٠ ، الأصول : ١ / ١٦٣ ، المفصل في صنعة الإعراب: ٩٠ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٣٥ ، شرح التصريح : ١ / ٥٨١ ،الهمع ٢ / ٢٩٨ .

٢ ـ سورة النحل من الآية : ٣٠ .

٣ ـ ينظر : معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج : ٣ / ١٩٦، الكشاف : ٣ / ٦٠٣ ، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) لأبي البركات النسفي بتحقيق / يوسف على بديوي ، دار الكلم الطيب ـ بيروت الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م : ٢ / ٢١٠ ، مغني اللبيب : ٧٨٧ .

٤ ـ ينظر : تذكرة النحاة : ٣٥٦ ، شرح الأشموني : ١ / ٤٥٧ ، التصريح : ١ / ٤٨٥ ، الهمع : ٣ / ١٢٠ .

تضربُونّ، وهل تضربِينّ، فحذفت النون لتوالي الأمثال، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، أما إذا أسند الفعل إلى ألف الاثنين فتحذف النون وتبقى الألف لخفتها ،نحو: هل تضربانّ والأصل هل تضربانّ ، ولم يقل أحدٌ إن الفاعل في مثل هذا يكون مضمرًا [١] .

وبناءً على ما سبق فقول أبي القاسم الأبرش إن الفاعل لا يُحذف فيه نظرٌ .

وانطلاقًا من خلاف النحاة في المصطلح الذي يطلق على الفاعل في حال عدم ذكره مع المصدر عند إضافته لمفعوله سأعرض بشيء من التفصيل مفهوم الحذف والإضمار والمنوي لأبين أيها أولى بأن تطلق على الفاعل حال عدم ذكره .

اختلف النحاة في المصطلح الذي يطلق في حال عدم وجود فاعلٍ للمصدر أهو محذوف أم مضمر أم منوي ؟

وبدايةً أودّ الإشارة إلى تعريف كلٍّ من الحذف والإضمار والمنوي .

تعريف الحذف

الحذف لغةً :

دارت مادة الحذف في اللغة بين القطع من الطرف والإسقاط :

فمن علماء اللغة من قال : الحذف قطع الشيء من الطرف ومنه : حذف ذنب فرسه : إذا قطع طرفه وفرس محذوف الذنب ، وحذف رأسه بالسيف : ضربه فقطع منه قطعة [٢].

ومنهم من قال : حذف الشيء إسقاطه ومنه قولهم : حذفه يَحْذِفُهُ : أسقطه ، وحذفه من شَعَرِه : أخذه [٣].

---

١ ـ ينظر : توضيح المقاصد والمسالك : ٣ / ١١٨٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٢٥ ، التصريح : ٢ / ٣٠٨ .

٢ ـ ينظر : العين : ٣ / ٢٠١ ، تهذيب اللغة : ٤ / ٢٧٠ ، والمخصص : ٤ / ٢٤ ، أساس البلاغة : ١ / ١٧٧ ، واللسان : ٩ / ٣٩ ، تاج العروس : ٢٣/ ١٢١ .

٣ ـ ينظر الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري بتحقيق محمد إبراهيم سليم ـ دار العلم للنشر والتوزيع القاهرة ـ مصر : ٤٠ ، القاموس المحيط : ١/ ٧٩٩ ، الكليات " معجم في المصطلحات والفروق اللغوية " لأبي البقاء الكفوي بتحقيق عدنان درويش ـ محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت : ٣٨٤ ، تاج العروس : ٢٣ / ١٢١ .

ومنهم من عرفه بأنه بمعنى القطع والإسقاط معًا [١] .

و يمكن أن يُفسر هذا الاختلاف في تفسير الحذف بين المعاجم على أنه نوع من التطور الدلالي لمصطلح الحذف ، فقد كان الحذفُ مقيدًا في أول الأمر بالطرف ، وبخاصة وتحته مدلول مادي ، ثم أدركه نوع من التطور الدلالي فشمل دلالات أخرى غير مادية فلم يمكن تحديد الطرف الذي يحذف منه ، ومن ثَم اكتفى بعضهم في تعريفه بأنه الإسقاط دون تقيد ، وكأنه إشارة إلى هذا التطور الجديد [٢] .

الحذف اصطلاحًا :

يطلق الحذف في اصطلاح العلوم العربية على إسقاطٍ خاص .

والحذف في اصطلاح النحاة يطلق على : إسقاط شيءٍ من الكلام لدليلٍ [٣] .

وقد استخدم النحاة مصطلح الحذف بالمعنى الذي دلت عليه معاجم اللغة وهو: إسقاط أو قطع جزء من الكلام .

ولابد أن يكون في المذكور دليلٌ على المحذوف [٤] .

وكما قال ابن جنى : " قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان ضربًا من تكليف علم الغيب في معرفته " [٥] .

---

١ ـ ينظر : المُغْرِب ترتيب المُعَرّب لناصر بن عبد السيد برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِي ، دار الكتاب العربي : ١٠٨.

٢ ـ ينظر : الحذف والتقدير في النحو العربي للدكتور علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر ـ القاهرة ٢٠٠٨ م : ١٩٩ .

٣ ـ ينظر : الفروق اللغوية للعسكري : ٤٠ ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد بن على الفاروقي الحنفي التهانوي تقديم وإشراف ومراجعة د/ رفيق العجم ، وبتحقيق د/على دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت ، الطبعة الأولى١٩٩٦ م : ١ / ٦٣٢ .

٤ ـ ينظر : مغني اللبيب لابن هشام بتحقيق د / مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، دار الفكر ـ دمشق ، الطبعة السادسة ١٩٨٥م : ٧٨٦ ، ٧٨٧ .

٥ ـ الخصائص لابن جني : ٢ / ٣٦٢ .

والذي يدل على المحذوف هو السياق نفسه .

والسياق يشمل :

السياق اللغوي : وهو البيئة اللغوية المحيطة بالعنصر اللغوي المراد تحليله ، أو ما يسبق الكلمة أو يليها من كلمات أخرى ، أو هو رد أول الكلام على آخره وآخره على أوله وهو ما يسمى بـ " سياق النص أو المقال " [١].

وقد تحصل دلالة السياق اللغوي من إعراب اللفظ وذلك كما إذا كان اللفظُ منصوبًا فيعلم أنه لابد له من ناصبٍ[٢].

والسياق غير اللغوي : هو الظروف الخارجية عن اللغة التي يرد فيها الكلام ، وما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات متعلقة بالمقام الذي قيلت فيه الكلمة ، فهو كل ما يتصل بالموقف ويؤثر فيه من قريب أو بعيد ، وهو النظر إلى المعنى وأنه لا يتم المعنى إلا بمحذوف وهو ما يسمى بـ " سياق الموقف أو المقام أو الحال " [٣].

تعريف الإضمار :

الإضمار والمضر والضمير كلها من مادة واحدة ، و الإضمار ظاهرة لغوية جديرة بالاهتمام لكنها لم تنل العناية اللازمة من أسلافنا ، فكانت أحاديثهم عنها قليلة لاسيما الضمير المستتر، فما جاء لم يزد عن كونه مجرد تعليقات مقتضبة وتقديرات للضمير الذي تتم به عناصر الجملة الأساسية .[٤]

الإضمار لغة :

الإضمار : مصدر " أَضْمَرَ " ، و " أضمر " من " ضَمَرَ " ومادة " ضمر " تدل :

---

١ ـ ينظر : دلالة السياق للدكتور ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي ، مطابع جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ : ٨ ، ٥١ بتصرف يسير.

٢ ـ البرهان في علوم القرآن للزركشي بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى: ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م : ٣ / ١١١ .

٣ ـ ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٣ /١١٢ ، دلالة السياق : ٥١ بتصرف يسير.

٤ ـ ينظر : حذف الفاعل واستتاره بين التنظير والواقع الاستعمالي للدكتور / خالد بن عبد الكريم بسندي طبعة سنة : ١٤٣٠هـ : ٥ .

أمّاعلى دِقَّةٍ فِي الشَّيْءِ ، ومن هذا قَوْلُهُمْ: ضَمَرَ الْفرسُ وَغيرهُ ضُمُورًا ، وذلك من خفة اللحم وقد يكون مِن الهُزَالِ ، ويقالُ للموضع الذي تُضَمَّرُ فيه الخيلُ : الْمِضْمَارُ. ورجلٌ ضَمْرٌ: خَفِيفُ الجسم .

وإمّا أن تدل مادة " ضمر " على الغيبة والتستر ، ومن هذا قولهم : أَضْمَرْتُ الشيءَ : أَخْفَيته وأَضْمَرَتْه الأَرضُ : غَيَّبَتْه إما بموتٍ أو سفرٍ ، وأَضْمَرْت صَرْفَ الْحَرْفِ إذا كَانَ متحرِّكًا فأَسْكَنْته ، والضمِيرُ : السرُّ وداخِلُ الخاطرِ ، و الجمع : الضمائر ، و أيضًا الضميرالشيء الذي تضْمِره في قلبك والجمع : الضمَائر ، والمُضْمَرُ : الموضع والمفعول ، والضِّمارُ من المالِ : الَذي لَا يُرْجَى رُجوعُه[١] .

الإضمار في اصطلاح النحاة :

من النحاة من أرجع المعنى الاصطلاحي للإضمار إلى معنى الستر والخفاء فقط وجعله صالحًا لأن يُطلَق على المستتر والبارز ومن هؤلاء العكبري الذي عرَّف الإضمار قائلًا : (أصل الإضمار الستر ، والضمير بمعنى المضمر كـ " قتيل بمعنى مقتول " ، وحد المضمر :الاسم الذِي يعود إلى ظاهر قبله لفظًا أو تقديرًا ، والاشتقاق موجود وهو الاستتار ؛ لأن الضمير لا يدل على المسمى بنفسه وهو في نفسه محتمل ، فالراجع إليه الضمير لا يبين من نفس الضمير بل هو مستورفيه)[٢].

فالعكبري في قوله السابق قد جعل الإضمار بمعنى الستر والخفاء صالحًا لأن يُطلق على الضمير البارز والمستتر ؛ لأن الاستتار موجود في الضمير البارز أيضًا ؛ لأن الضمير نفسَه لا يدل على المسمى ، والعائد إليه الضمير لا يبين من نفس الضمير بل هو مستور فيه .

١ـ ينظر : الجيم لأبي عمرو إسحاق بن مّرار الشيباني بتحقيق إبراهيم الإبياري ، طبعة سنة ١٣٩٤ ـ ١٩٧٤هـ : ٢ / ٤١ ،٤٢ ، جمهرة اللغة لابن دريد بتحقيق رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ـ بيروت ، الطبعة الأولى : ١٩٨٧م : ٢ / ٧٥١ ، مقاييس اللغة : ٣ / ٣٧١ ، المحكم والمحيط الأعظم : ٨ / ١٩٩، ٢٠٠ ، المخصص : ١ / ١٩١ ، أساس البلاغة : ١ / ٨٥٦ ، القاموس المحيط : ١/ ٤٢٩ ، تاج العروس : ١٢ / ٤٠١ ـ ٤٠٤ .

٢ ـ اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٧٣ .

ومنهم أيضا الشيخ خالد الأزهري فقد أرجع المعنى الاصطلاحي للإضمار لمعنى الستر والخفاء أيضًا فقال : (المضمر : اسم مفعول من أضمرته إذا أخفيته وسترته ، وإطلاقه على البارز توسعٌ ، وهو اصطلاح بصري والكوفية يسمونه كناية ومكنيًا ؛ لأنه ليس باسم صريح)[١]

فقول الشيخ خالد يدل على أن المضمر في الأصل بمعنى الستر والخفاء ، وهو المناسب للضمير المستتر ، أمّا إطلاقه على الضمير البارز فمن باب التوسع .

ومنهم من أرجع المعنى الاصطلاحي للإضمار إِمَّا إلى معنى الإخفاء وإِمَّا إلى معنى الهُزال ومن هؤلاء ابن القواس الذي عرَّف الإضمار قائلًا : (المراد بالمضمر : الضمير الذي في مقابلة الظاهر ، والمضمر مشتق من الإضمار ، وهو مأخوذ إمّا من الإخفاء كقولهم : أضمره في نفسه إذا أخفاه ، وفلان أضمرته البلاد أي : أخفته ، وأمّا من الإضمار الذي هو الهُزال كقولهم : فرس مضمر إذا كان خفيف اللحم ؛ لأن منه ما هو على حرف واحد كالتاء في " قمت " ، والياء في " غلامِي ")[٢].

وبإمعان النظر في قول ابن القواس نجد أنه حاول أن يجعلَ المضمرَ صالحًا لأن يطلقَ على الضمير البارز والمستترِ ، فقال المضمر إمّا من الإخفاء وهو المناسب للضمير المستتر ، وإمّا من الهُزال وهو المناسب للضمير البارز .

وبالنظر فيما تقدم من أقوال النحاة نجد أنهم أطلقوا مصطلح المضمر على الضمير البارز والمستتر وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، وبالنظر أيضا في كتب النحاة نجد أنهم أطلقوا مصطلح المضمر على المستتر والبارز [٣] .

---

١ ـ شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٩٧ .

٢ ـ شرح ألفية ابن معط لابن القواس : ١ / ٦٤٥ .

٣ ـ ينظر : الجمل في النحو للخليل : ٦٥ ، ١٨٩ ، الكتاب : ١ / ٨٣ ، ١٩٠ ، ٢٥١ ،٢٧٧ ، المقتضب : ٤ / ٥١ ،٥٢ ، ١٢٢ ، ١١٣ ، والأصول : ١/ ٢٦ ، ١١٤ ، ١٢٨ ، علل النحو : ٢٣٦ ، ٤٠٢ ، شرح أبيات سيبويه : ١ / ٩٠ ، ٢٥٨ ، ٢/ ٨٧ ، الألفاظ المهموزة لابن جني : ٤٦ ، ٤٨ ، اللمع في العربية : ١ /٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، المفصل في صنعة الإعراب : ٧٨ ، ١٢٠ ، ١٤٦ ، ١٥٨ ، نتائج الفكر : ١٦٧ ، ١٧٥، ١٨٤ ، شرح الكافية الشافية : ١ / ١٨٨ ، ٢٢٢ ، ٢ / ٧٨٨ ، الجنى الداني : ٤٥، ١٠٤ ، ١٥٤ ، شرح شذور الذهب :١ / ٦٨ ، ١٧٢ ، أوضح المسالك : ١ / ٩٩ ، ٣ / ٣٦٨ ، همع الهوامع : ١ / ٢٢٣ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١/ ١٥٩ .

وهنا أود الإشارة إلى أن بعض النحاة حين عبروا عن فاعل المصدر الذي ليس موجودًا في ظاهر العبارة بالمضمر قصدوا أنه مخفي مستتر عن الأنظار في الظاهر ، إلا أنه موجودٌ ومقصود ومقدرٌ بضمير في المعنى .

تعريف المنوي :

المَنْوِي لغة : اسم مفعول من نَوَى الشيءَ يَنْوِيه نِيَّة فهو منوي ومعناه القصد والعزم والاعتقاد
، يقال نَوَى الشيء نية فهو مَنْوي أي : قصده واعتقده ، ويقال : نويت بلد كذا أي :عزمت بقلبي قصده (١) .

تعريف المنوي في اصطلاح النحاة : أُسْتُعمِل المَنْوِي في كتب النحو بمعنى ما حُذِف في ظاهر العبارة لكنه معتبرٌ في اللفظ فهو كالثابت الموجود (٢).

وبعد عرض تعريف المنوي أرى أن المنوي لا يفترق كثيرًا عن المضمر ؛ لأن كليهما يدل على عنصر غير موجود في ظاهر الجملة ، إلا أنه موجود ومقصود تقديرًا .

وبعد عرض التعريف اللغوي والاصطلاحي للمحذوف والمضمر والمنوي أرى أن جميعها من وجهة نظري المتواضعة تدور في فلكٍ واحدٍ فجميعها يدل على لفظ غير موجود في ظاهر العبارة لكنه معتبر ومقصود في اللفظ ، وإلا لما تم المعنى ومن هذا قولنا في نحو : " زيدٌ قام " فاعل " قام " منوي تقديره" هو " أو مضمر تقديره " هو" يعود على زيد ، فكلٌ من المنوي والمضمر دل على لفظ غير موجود في ظاهر العبارة إلا أنه معتبرٌ ، وإلا لما تم المعنى لأن كل فعل لابد له من فاعل ولو تقديرًا .

---

١ ـ ينظر : العين : ٣٩٤/٨ ، تهذيب اللغة : ١٥ / ٢٩٩ ، الصحاح : ٦ / ٢٥١٦ ، مقاييس اللغة : ٥ /٣٦٦ ، المحكم والمحيط الأعظم : ١٠ / ٥٣٧ ، القاموس المحيط : ١٣٤١ ، اللسان : ١٥ / ٣٤٧ .

٢ ـ ينظر : إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك : ١٩٢ ، شرح الكافية الشافية : ١ /١٦١، ٣ / ١٦٦٦ ، توضيح المقاصد والمسالك : ١ / ٢٣٨ ، ٢ / ٦٠٤ ، مغني اللبيب : ٧٩٧ ، شرح الأشموني : ١ / ١٨٩ ، ٢ / ٣٠٦ ، شرح التصريح : ١ / ١٧ ، ٢ / ٤٥٢ ، همع الهوامع : ١ / ٢٤ ، ٣٤٠.

تفريق النحاة بين الحذف والإضمار

ذكر ابن مضاء النحوي أنَّ النحويين يفرقون بين الحذف والإضمار ، فالإضمار عندهم ما لابد منه ، والمحذوف ما قد يستغنى عنه .

فقال ابن مضاء : " والنحويين يفرقون بين الإضمار والحذف ويقولون (أعني حُذَّاقهم) أن الفاعل يضمر ولا يحذف ، ويعنون بالمضمر مالا بد منه ، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه " [١] .

وهنا أقول : ليس كلُّ محذوف قد يستغنى عنه ، وأمَّا المحذوف الذي يستغنى عنه فهو الفضلة ؛ ولهذا لم يشترط البعض وجود دليل على المحذوف الفضلة [٢] ، أمّا إذا كان المحذوف عمدة كالمبتدأ والخبر والفاعل على مذهب من يُجيز حذفه فلابد أن يكون ما قد حُذف منهم موجودًا تقديرًا ليتم المعنى كالمضمر تمامًا.

ومن ثم أرى أنه لا فرق بين المحذوف العمدة والمضمر في أن كلًّا منهما لابد من وجوده مقدرًا في العبارة .

وقد فرَّق أبو البقاء الكفوي في الكليات بين الحذف والإضمار ، فهو يرى أن الحذف إسقاط الشيء لفظًا ومعنى ، والمحذوف يترك في اللفظ والنية ، والإضمار هو إسقاط الشيء لفظًا لا معنى، المضمر يُترَك ذكره في اللفظ وهو مُرَاد في النِّيَّةِ[٣] .

ثم قال بعد ذلك : (وشرط الحذف والإضمار أن يكون ثمة مُقدّر)[٤] .

وهنا أقول : كيف يكون ثمة مقدر في المحذوف والمضمر عند أبي البقاء ، وهو يرى أن الحذف إسقاط الشيء لفظًا ومعنى ، والمحذوف تُرِكَ ذكره في اللفظ والنية ، أي : غير مقصود ا في اللفظ أو النية .

فأين يكون مقدرًا إذن ؟!

ثم ذكر الكفوي بعد ذلك أن من شروط الحذف أن يكون في المذكور دلالة على المحذوف ، إمّا من لفظه أو من سياقه ، وهذا من قولهم :" لابد أن يكون فيما أُبقِي دليلٌ على ما أُلقِي ، وإلا يصير اللفظ مُخلًا بالفهم ، وتلك الدلالة حالية أو مقالية " [٥] .

١ـ الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي بتحقيق دكتور / محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، الطبعة الأولى : ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩ م : ٨٣ .

٢ ـ ينظر : مغني اللبيب لابن هشام : ٧٨٧ .

٣ـ ينظر: الكليات : ٣٨٤ .

٤ ـ السابق : ٣٨٤

٥ ـ الكليات : ٣٨٥

ونحن إذا ما أمعنا النظر في هذا الكلام نجد أنه في مضمونه يدل على نفس المقصود بالمضمر عنده ؛ وذلك لأن المحذوف عنده إذا كان غيرَ موجود لا في اللفظ ولا في النية فلا داعي لأن يدل عليه دليل ؛ لأنه أُسقط من وجهة نظره إسقاطًا .

وقد فرَّق الزركشي أيضًا بين الحذف والإضمار
فقال : " إن شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ ، وأمّا الحذف فمن حذفت الشيء أي : قطعته وهو يشعر بالطرح بخلاف الإضمار" (١) .
ثم قال بعد ذلك : " ولابد أن يكون في المذكور دلالة على المحذوف إمّا من لفظه أو من سياقه ؛ وإلا لم يتمكن من معرفته فيصير اللفظ مُخِلًا بالفهم ولئلا يصير الكلام لُغزًا ، وهو معنى قولهم : لابد أن يكون فيما أُبقِي دليلٌ على ما أُلقِي ، وتلك الدلالة حالية أو مقالية " (٢) .
إذا ما أمعنا النظر في كلام الزركشي السابق نجد أنه يُفرّق بين الحذف والإضمار ويقول هما متغايران ؛ معللًا ذلك بأن المضمر يبقى فيه الأثر المقدر في اللفظ والحذف يشعر بالطرح .

وهنا أقول : الطرح حصل هنا في اللفظ فقط لكنه موجود تقديرًا ، ونفس الأمر حصل مع المضمر فهو قد طُرِح وأُخفِي في اللفظ لكنه موجود في التقدير .

وقد فرّق بينهما أيضا بقوله عن المضمر: شرط المضمر بقاء الأثر المقدر في اللفظ .
ثم قال بعد ذلك عن الحذف : لابد من في الحذف من ثمة مقدر ، ولابد أن يكون فيما أُبقِي دليل على ما أُلقي .
وأرى أنه بإمعان النظر فيما فرّق به الزركشي بين الحذف والإضمار نجد أنه لا خلاف و لا مغايرة بينهما بل هما شيء واحد ؛ فالإضمار يشترط فيه بقاء الأثر المقدر في اللفظ ، وهذا الأثر غير موجود حقيقة في ظاهر اللفظ ، بل هو مستتر مخفيٌ عن الأنظار ؛ وإلا لما كان مضمرًا ، وسياق الكلام نفسه يدل عليه .
ونفس الأمر أيضًا نجده في المحذوف ، فلابد أن يدل على المحذوف دليل مقالي أو حالي فالمقالي يحصل عن إعراب اللفظ ، كما هو الحال في حذف الفاعل فمن المعروف أن الفعل أو ما ناب منابه لابد له من فاعل ، وهذا التلازم بين الفعل أو ما ناب منابه والفاعل ، دليل يدل على الفاعل عند حذفه .

١- البرهان في علوم القرآن للزركشي : ٣ / ١٠٢ ، ١٠٣ بتصرف يسير .

٢ - البرهان في علوم القرآن للزركشي : ٣ / ١١١ .

والدليل الحالي يحصل من النظر إلى المعنى، والعلم بأنه لا يتم المعنى إلا بمحذوف .

وبناء على ما تقدم نرى أن المضمر لابد أن يوجد في اللفظ أثرٌ يدل عليه ، والمحذوف أيضًا لابد أن يدل عليه دليل مقالي أو حالي ومن ثمَّ فهما مترادفان في الدلالة .
وقد ذكر الدكتور علي أبو المكارم أن من النحاة من يفرقون بين الحذف والإضمار فقال : " والنحاة يفرقون بين الحذف والإضمار ؛ إذ الإضمار أو الاستتار هو أن يوجد في الصيغة ما يدل على المضمر أو المستتر ، أمَّا في حالة الحذف فلا يشترط أن يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف بل يمكن أن يفهم من السياق وحده "[١].

وهنا أقول : لمَنْ يفرِّق بين الحذف والإضمار ويجعل المحذوف لا يشترط فيه أن يوجد في الصيغة ما يدل عليه ، ويكفي فيه أن يفهم من السياق ، كيف يفهم المحذوف من السياق ؟
والجواب : أن فهم المحذوف من السياق يكون إمَّا بدلالة البيئة اللغوية المحيطة بالعنصر المحذوف عليه ، وهي الصيغة أو ما يسمى بـ " سياق النص " كما ذكرت من قبل ، أو بدلالة الظروف الخارجية التي يرد فيها الكلام على المحذوف ، وهو ما يسمى بـ " سياق الموقف أو المقام أو الحال " ، ومن ثَمَّ فالذي يدل على المحذوف ويؤدي بنا إلى القدرة على تقديره إمَّا أن يكون في الصيغة ، وهو في هذا شأنه شأن المضمر ، أو يدل عليه المقام أو الحال وهو أمرٌ لا يوجد في المضمر .
وبناءً على ما تقدم فالدليل على المحذوف أعم وأزيد من الدليل على المضمر ، لأنه إن لم تدل عليه الصيغة ، دلنا عليه المقام أو الحال ، وبهذا يكون المحذوف شأنه شأن المضمر في الدلالة عليه ، بل وأزيد .

استعمال الحذف والإضمار بمعنى واحد

من النحاة القدامى من استعمل الحذف والإضمار بمعنى واحد **ومنهم سيبويه** حين عبر عن الفاعل المحذوف مع فعله عبر عنه بالمضمر وهو يقصد المحذوف ،وهذا يدل على أن المضمر والمحذوف عنده بمعنى واحد [٢] .

وقد استعمل المبرد أيضًا المضمر بمعنى المحذوف حين قال في قولهم :
(إِذا قلت : سير بزيد فرسخا أضمرت السّير؛ لِأَن سير يدل على السّير فَلم تحتج إِلَى ذكره مَعَه ،وَجَاز أَن يكون الْمُضمر الطَّرِيق فَكَأَنَّهُ قَالَ : سير عَلَيْهِ الطَّرِيق فرسخا فَحذف لعلم الْمُخَاطب بِمَا يَعْنِي)[٣] .

١- ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي : ٢٠٢ .

٢- ينظر : الكتاب : ١ / ٢٧٧.

٣- المقتضب : ٤ /٥١ ، ٥٢ . بتصرف يسير .

فقد استعمل المبرد المضمر ههنا بمعنى المحذوف ،لأنه قال أولًا : أضمرت "السير " ، ثم قال بعد ذلك : " ويجوز أن يكون المضمر" الطريق " ثم قال " فحُذِف"أي : الطريق لعلم المخاطب به(١).

وبهذا يكون المبرد قد عبر عن عدم وجود كلمة " السير" أو " الطريق " أولًا بالمضمر ثم عبر عنه بعد ذلك بالمحذوف ، حين قال : فحذِف لعلم المخاطب به أي : فحذِف السير أو الطريق لعلم المخاطب به ، وهذا يدل على أنهما عنده مترادفان .

وبعد عرض أقوال من فرّق بين الحذف والإضمار وأقوال من جعلهما مترادفين .
أرى أنه من الممكن أن نجد أرضًا مشتركة بين الحذف والإضمار تجعلهما ظاهرة واحدة ؛ إذ الإضمار ليس إلا تقدير ما لا وجود له في اللفظ ، كما أن الحذف في مجاله الرئيس ليس الإ حذف بعض أجزاء النص الكلامي في اعتبار النحاة ، وكلمة الحذف تستطيع أن تُشير إلى كل محذوف ، فلا معنى لأن نخصها ببعض المحذوفات دون بعض ، والإضمار ما هو إلا تقدير لشيءٍ غير موجودٍ فكأنه محذوف ، ومن ثَمَّ لا يتناول الإضمار غير ما يتناوله الحذف ؛ إلا أن الحذف أعم وأوسع من الإضمار ؛ إذ كل مضمر محذوف وليس كل محذوف مضمر(٢) .
وجميع هذه المصطلحات التى أُطلِقت على فاعل المصدر في حال عدم وجوده وهي أنه محذوف أو مضمر أو منوي جميعها يشير إلى أن هناك عنصرًا خفيًا غير موجود في ظاهر الجملة .

وبناءً على ما تقدم فإني أرى أن مصطلح الحذف والإضمار والمنوي كلها تدل على مدلول واحد ، وتدور في فلك واحد مع اختلاف المسمى فقط ، فالمعنى واحد لكن اللفظ مختلف .

ومن ثَمَّ أرى أن القول بأن فاعلَ المصدر محذوفٌ له ما يبرره ؛ بما أن المقصود بالمنوي هو نفس المقصود بالمضمر ، والإضمار جزءٌ من الحذف ، وكلها تحتاج إلى تقدير ، وبهذا نخرج من مسألة تعدد المصطلحات للظاهرة الواحدة التي هي عدم وجود فاعلٍ للمصدر في ظاهر العبارة .

---

١ ـ المقتضب : ٤ / ٥٢ بتصرف يسير .

٢ـ ينظر : الحذف والتقدير في النحو العربي : ٢٠٩ بتصرف .

المبحث الثاني

إعمال المصدر المنون (المجرد) عمل الفعل

إعمال المصدر المنون (المجرد) عمل الفعل

نسبت كتب النحو للنحاة في إعمال المصدر المنون عمل الفعل مذهبين :

أولًا : مذهب البصريين وجمهور النحاة :

نسب معظم النحاة إلى البصريين وجمهور النحاة القول بأن المصدر المنون يعمل عملَ الفعلِ فيرفع الفاعلَ وينصب المفعولَ إن كان فعله متعديًا ، ويرفع الفاعل فقط إنْ كان فعله لازمًا نحو : عجبتُ منْ ضَرْبٍ زَيْدٌ عَمْرًا، وعجبت منْ قيامِ زيدٌ ، ونقول : عجبت من إعطاءٍ زيدٌ عَمْرًا درهمًا ، ومن ظَنِّ زيدٌ عَمْرًا قائمًا ، ويرى البصريون أن المصدر المنون أقيس في العمل من المصدر المضاف ؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير ، فهو عندهم يشبه الفعل المؤكد بالنون الخفيفة (١) .

وهنا أود أن أقول إن ما علل به البصريون ومن معهم لكون المصدر المنون أقيسَ في العمل من نظيريه وهو كونه منونًا تنوين التنكير؛ ومن ثمَّ صار يشبه الفعل في التنكير ، ما هو في حقيقته إلا خاصية من خصائص الاسم ، فكان ينبغي أن يكون مساويا للمصدر المضاف والمحلى بأل في الإعمال ؛ لأن كلَّ نوعٍ من أنواع المصدر الثلاث يشتمل على خاصية من خواص الاسم ، فالمنون فيه التنوينَ ، والمضاف فيه الإضافة ، والمحلى بأل فيه " أل " ، ومن ثمَّ أرى أن جميعهم على نفس الدرجة في الإعمال ، وليس المنون أقيس إعمالًا منهما كما قيل ، وكان ينبغي أن يكون التنوين مبعدًا للمصدر المنون عن الإعمال ؛ لأنه كلما اشتملت الكلمة على خاصية من خواص الاسم زاد قربها للاسم وفي نفس الوقت تزداد بعدًا عن الفعل ، فكان ينبغي ألَّا يعمل ؛ لأن معظم النحاة يرون أن المصدر يعمل عمل الفعل لشبهه بالفعل ، كيف وهو بعيد عن الشبه به وقريب من الاسم ؟! وهذا يدفعنا إلى القول بأن قول معظم النحاة إن المصدر إنما يعمل عمل الفعل لشبهه به فيه نظرٌ .

وللمصدر المنون عند البصريين ومن معهم ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون له فاعلُ ومفعولٌ نحو : " سرني ضربٌ سعيدٌ عَمْرًا " فـ " سعيد " فاعل و" عمرو " مفعول (٢) .

وثانيها : أن يُذكر الفاعل ويحذف المفعول نحو : " عجبت من ضرْبٍ زيدٌ " (٣) .

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ١ / ١٩٨ ، المقتضب : ١ / ١٤ ، علل النحو : ٣٠٨ ، اللمع في العربية :١٩٥ ، اللباب : ١ / ٤٤٩ ، شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٠١٣ ، شرح المقرب المسمى التعليقة : ١ / ٥٠٠ ، اللمحة في شرح الملحة : ١ / ٣٥٨ ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٥٩ ، المساعد : ٢ / ٢٣٤ ، التصريح : ٢ / ٥ ، الهمع : ٣ / ٥٨ ، مجيب الندا إلى شرح قطر الندى : ٤٧٣ .

٢ ـ ينظر : شرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ .

٣ ـ ينظر : المساعد : ٢ / ٢٣٤ .

وثالثها : أن يُذكَرَ المفعول ولا يُذْكَرالفاعل كقوله تعالي (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِيّ مَسْغَبَة يَتِيْمًا ذَا مَقْرَبَةٍ) [١] أي : أن يطعم يتيمًا فـ " يتيما " منصوب بالمصدر " إطعام " والتقدير والله أعلم : أو إطعامه يتيمًا ، فيكون الفاعل مقدرًا محذوفًا [٢] .

وقد اختلف النحاة هنا أيضًا على المصطلح الذي يطلق على فاعل المصدر المنون في حال عدم ذكره على خمسة مذاهب :

الأول: لجمهور البصريين : أن الفاعلَ محذوفٌ.

فإن قيل: الفاعل لا يحذف.

قيل: ذلك في الفعل لا في المصدر [٣] .

الثاني: للكوفيين: أن الفاعلَ مضمرٌ [٤] .

الثالث: مذهب أبي القاسم بن الأبرش من نحاة الأندلس: أنّ الفاعل منويّ إلى جنب المصدر، فقال في قوله تعالى: (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ) ، التقدير: أو إطعامُ إنسانٍ ، قال: ودلّ عليه ذكره الإنسانَ قبله [٥] .

وهذا لا يطَرِدُ له ، ألا ترى أنك تقول: عجبت من ركوبٍ الفَرَسَ، وليس هنا شيء متقدم يدل علَى الفاعل كما في الآية [٦] .

الرابع: مذهب السيرافي: أن المصدر ليس فيه فاعل ، لا محذوف ولا مضمر، والمنصوب بعده كـ "درهم " بعد عشرين [٧] .

وقد رُدَّ مذهب السيرافي بأنه إن أراد أن الفاعل غير مراد فباطل بالضرورة ؛ إذ الإطعام مثلًا في قوله تعالى (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِيّ مَسْغَبَة يَتِيْمًا ذَا مَقْرَبَةٍ) حدث لابد له من مُطْعِمٍ من جهة المعنى ، وإن قصد أن الفاعل مرادٌ فقد أقر بأن المصدر

١ـ سورة البلد آية : ١٤ ، ١٥ .

٢ ـ ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٣١٨ ، ٣١٩ ، معاني القرآن للأخفش : ٢ / ٥٧٩ ، الكشاف : ٣ / ١١١ ، التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٨٨ ، البحر المحيط : ١٠ / ٤٨٣ ، الدر المصون : ٦ / ٢٥٧ ، ١٠ / ٦٣٠ ، التحريرو التنوير : ٣٠ / ٣٥٨ .

٣ ـ ينظر : الهمع : ٣ / ٦١ .

٤ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٦٠ . ٥ ـ ينظر : الهمع : ٣ / ٦٢ .

٦ ـ ينظر : تُحْفَةُ الأَقْرَانِ في مَا قُرِئ بالتثليث مِنْ حُرُوفِ القرآن لأحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي أبو جعفر الأندلسي ، الناشر: كنوز أشبيليا - المملكة العربية السعودية ،الطبعة: الثانية، ١٤٨٢ هـ - ٢٠٠٧ م : ١ / ٢٦ .

٧ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٦٠ .

يقتضي فاعلًا كما يقتضيه الفعل ، بخلاف " عشرين درهمًا " إذ إنه اسم جامد ليس فيه معنى الحدث فلا يحتاج إلى فاعل ، فلا يصح القياس عليه [١] .

الخامس: مذهب الفرّاء: وذهب إلى أنه لا يجوز أن يُلْفَظَ بالفاعل بعد المصدر المنون ألبته ؛ وزعم أنه لم يُسمع من العرب [٢] .
ومذهب الفراء السابق يشير إلى أن فاعل المصدر المنون محذوفٌ دائمًا ، وبالفعل إذا ما تأملنا الشواهد التي عمل فيها المصدر المنون عمل الفعل نجد أن جميعها لم يذكر فيها الفاعل ، وإنما كان يظهر عمله في المنصوب فقط ولا يذكر الفاعل ، وسيأتي الحديث عن هذه الشواهد بالتفصيل .

ثانيًا : مذهب الكوفيين في إعمال المصدر المنون عمل الفعل :
نسبت معظم كتب النحو للكوفيين القول بأن المصدر المنون لا يعمل عمل الفعل ، فإن وقع بعده مرفوعٌ أو منصوبٌ فهو على إضمار فعل من لفظ المصدر المذكور ، فَيُقَدَّرُ عندهم في قول تعالى (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِيّ مَسْغَبَة يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ) بـ : " يُطْعِمُ يتيمًا " [٣] .
وهنا أود أن أقول إنَّ أبا حيان ذكر أن الفراء (وهو من الكوفيين) يرى أن المصدر المنون لا يعمل أصلًا ، وإنما العمل للفعل المضمر ، ونسب إليه أنه يقول عن المصدر المنون : " إنْ رأيتهُ في شعرٍ فعلى كلامين ، وليس من كلام العرب إلا مُستكرهًا في الشعر " [٤] .
وولكن برجوعي إلى كتاب (معاني القرآن) للفراء وجدت أن الفراء قد نص في عدة مواضع صراحة على إعمال المصدر المنون عمل الفعل ومن هذه المواضع :

قوله تعالى (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِيّ مَسْغَبَة يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ) قال الفراء : " نصبت " يتيما " بإيقاع الإطعام عليه " [٥] .

---

١ ـ ينظر : الهمع : ٣ / ٦٤ .

٢ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٦٠ ، الهمع : ٣ / ٦٤ .

٣ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٦٠ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٤٠ ، المساعد : ٢ / ٢٣٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٠ ، التصريح : ٢ / ٥ ، الهمع : ٣ / ٥٨ .

٤ ـ الارتشاف : ٥ / ٢٢٦٠ .

٥ ـ معاني القرآن للفراء : ١ / ٣١٨ ، ٣١٩ .

ومنها أيضًا قوله تعالى (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ)[١] إذ قال فيه : " ولو نونت فِي الصيام نصبت الثلاثة كما قَالَ الله تبارك وتعالى: ً(أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ. يَتِيماً) نصبت "يتيمًا " بإيقاع الإطعام عَلَيْه "[٢].

وقال أيضًا في قوله تعالى (بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبَ)[٣] قي قراءة تنوين " زينة " ونصب " الكواكب "[٤] : "ولو نصبتَ " الْكَواكِبَ " إِذَا نَوَّنت فِي الزينة كَانَ وجهًا صوابًا. تريد: بتزييننا الكواكب "[٥].

ومنها أيضًا قوله تعالى (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئًا)[٦]
فقد قال الفراء : " نصبت (شَيْئاً) بوقوع الرزق عليه "[٧].

ومنها أيضًا قوله تعالى (أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفاتًا أَحْياءً وَأَمْواتًا)[٨].
قال الفراء : " ونصبك الأحياءَ والأموات بوقوع الكفات عليه ، كأنك قلت: ألم نجعل الأرض كفاتَ أحياءٍ وأمواتٍ ، فإذا نونت نصبت كما يقرأ من قَرَأَ: (أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا)[٩].

١ـ سورة المائدة من الآية : ٨٩ .

٢ ـ معاني القرآن للفراء : ١ / ٣١٨ ، ٣١٩ .

٣ ـ سورة الصافات من الآية : ٦ .

٤ ـ هي قراءة أبي بكر عن عاصم ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢ / ٢٩٨ ، معاني القراءات لمحمد بن أحمد الأزهري الهروي ، الناشر مركز البحوث ـ جامعة الملك سعود ، الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ ـ ١٩٩١ م : ٢ / ٣١٥ ، ٣١٦ ، الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي بتحقيق بدر الدين قهوجي ، بشير جويجابي ، دار المأمون للتراث ـ دمشق : بيروت الطبعة الثانية : ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م : ٦ / ٥٠ ، ٥١ ، حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بتحقيق سعيد الأفغاني ، دار الرسالة : ١ / ٦٠٤ .

٥ ـ معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٨٢ .

٦ ـ سورة النحل من الآية : ٧٣ .

٧ـ معاني القرآن للفراء : ٢ / ١١٠ .

٨ ـ سورة المرسلات آية : ٢٥، ٢٦ .

٩ ـ معاني القرآن للفراء : ٣ / ٢٢٤ .

فكلام السابق الفراء في كتابه " معاني القرآن " يدل دلالة صراحة على حقيقة مذهبه وهو: أنَّ المصدر المنون يعمل عنده عملَ الفعلِ .
وهنا أود الإشارة إلى أنني قد رجعت إلى كتاب " معاني القرآن للكسائي " فلم أجدْه قد تحدث عن مسألة إعمال المصدر المنون عمل الفعل في كتابه .
ووجدت الفراء وهو من أئمة الكوفيين قد أجاز إعمال المصدر المنون عمل الفعل كما سبق .
وفي حين نسبت معظم كتب النحو للكوفيين القول بعدم جواز إعمال المصدر المنون عمل الفعل ، وجدت بعض كتب إعراب القرآن والتفسير قد نسبت للكوفيين القول بإعمال المصدر المنون عمل الفعل دون أن تحدد مَنْ مِن الكوفيين قال بهذا ومن هؤلاء :
محمد بن جرير الطبري إذ قال في كتابه " جامع البيان في تأويل القرآن " :
" اختلف أهل العربية في الناصب قوله (شَيْئًا) فقال بعض البصريين: هو منصوب على البدل من الرزق، وهو في معنى: لا يملكون رزقًا قليلًا ولا كثيرًا ، وقال بعض الكوفيين: نصب (شَيْئًا) بوقوع الرزق عليه ، كما قال تعالى ذكره (أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتًا أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا) أي تكفت الأحياء والأموات ، ومثله قوله تعالى ذكره (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ) " (١) .
ومنهم أبو جعفر النَّحَّاس إذ قال في كتابه " إعراب القرآن " : قوله تعالى (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ما لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ شَيْئاً) في نصب شيء قولان: أحدهما أن يكون التقدير: لا يملكون أن يرزقوهم شيئا وهو قول الكوفيين "(٢) .
فقد نسب النحاس للكوفيين القول بإعمال المصدر المنون في " شيءٍ " وقد قدر المصدر " رزقًا " بـ " أن والفعل " .
ومن هؤلاء أبو الحسن علي بن فَضَّال القيرواني في كتابه " النكت في معاني القرآن الكريم وإعرابه " حيث قال : " قوله تعالى: (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ شَيْئاً)
يسأل: بما نصب (شَيْئًا)؟
وفيه جوابان:
أحدهما: أنّه بدل من (رِزْقٍ)، وهو قول البصريين.

---

١ ـ جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير أبو جعفر الطبري بتحقيق / أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م : ١٧ / ٢٦٠ .

٢ـ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس بتحقيق عبد المنعم خيل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٢١ هـ : ٢ / ٢٥٦ .

والثاني: أنّه مفعول بـ (رِزْقٍ)، وهو قول الكوفيين وبعض البصريين (١).
ومنهم أيضًا أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني في كتابه " إعراب القرآن " (٢).
ومن هؤلاء أيضًا ابن عطية في كتابه " المحرر الوجيز " حيث قال : " قوله تعالى (ويَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ما لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ شَيْئاً) قوله " رِزْقًا " مصدر ونصبه على المفعول بـ " يَمْلِكُ " ، وقوله " شَيْئًا " ذهب كثير من النحويين إلى أنه منصوب على البدل من قوله " رِزْقًا " ، وذهب الكوفيون وأبو علي معهم إلى أنه منصوب بالمصدر في قوله " رِزْقًا " ، وهو كقوله تعالى (أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفاتاً أَحْياءً وَأَمْواتاً) فـ " كِفاتاً " مصدر منصوب به "أَحْياء " ، ومنه أيضا في قوله عز وجل (أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذا مَقْرَبَةٍ) فنصب "يتِيمًا" بـ " إطعامٍ " (٣).
بينما نسبتْ معظم كتب التفسير وعلوم القرآن القول بإعمال المصدر المنون عمل الفعل للفراء فقط من الكوفيين ، وقد تبين لنا أن الفراء قد ذهب إلى هذا بالفعل ، ونص عليه صراحة في عدة مواضع من كتابه " معاني القرآن " .
ومن ثمَّ فنسبة القول بإعمال المصدر المنون عمل الفعل للكوفيين عامةً ، أو للفراء وحده تكفي لإثبات أن الكوفيين قد ذهبوا إلى القول بإعمال المصدر المنون عمل الفعل ، وليس الأمرُ كما نُسِب إليهم من أن العمل عندهم ليس للمصدر المنون ، وإنما لفعلٍ مقدّرٍ ، وقد سبق أن ذكرت أثناء الحديث عن شروط إعمال المصدر عمل الفعل أنَّ الكوفيين يُجيزون إعمال ضمير المصدر عمل الفعل ، وإذا كان الكوفيون قد أجازوا إعمال ضمير المصدر فمن باب أولى إعمال المصدر نفسه .
وهنا أود الإشارة إلى أن أبا حيان قد ذكر أن من فروع مذهب الكوفيين في المصدر المنون أنه يجوز عندهم في المنون أنْ يكونَ السابق المفعول ، والمتأخر الفاعل نحو: " يُعْجِبُني ضَرْبٌ في الدارِ زيدًا بَكْرٌ " ، وأنه إذا نوِّن وذُكِرَ بعده الفاعل أو المفعول ، فسبيله أَنْ يُفْصَلَ بينهما وبينه فيُقال : " يُعجبُني قيامٌ أمس زيدٌ "، وهو أحسن من قولك : قيامٌ زيدٌ (٤).

١ـ النكت في معاني القرآن الكريم وإعرابه لعلي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن بتحقيق / د عبد الله عبد القادر الطويل ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م : ١ / ٢٨٥ .

٢ ـ ينظر : إعراب القرآن للأصبهاني لإسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم ، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض الطبعة الأولى : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م : ١ / ١٩٣ .

٣ ـ ينظر :المحرر الوجيز : ٣ / ٤٠٩ .

٤ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٦٠ .

وهنا أود أن أقول إذا كان الكوفيون لا يُجيزون إعمال المصدر المنون عمل الفعل فما الداعي لهذه التفريعات على المصدر المنون ؟ !

الكوفيون في هذه التفريعات التي نسبها إليهم أبو حيان أجازوا تقدم المفعول وتأخر الفاعل مع المصدر المنون ، وإذا كان المصدر عندهم غيرَ عاملٍ ،والفعل المضمر هو العامل ، فتقدم المفعول وتأخر الفاعل مع الفعل أمرٌ جائزٌ بضوابطٍ ذكرها النحاة وهذا مشهور في كتب النحو ، فذِكْرهم لمثل هذا هنا كأنه أمرٌ جديدٌ لم يرد من قبل ، وليس الأمر كذلك ، بل لابد أن يكونَ هناك عاملٌ آخر عند الكوفيين غير الفعل ومن ثَمَّ أجازوا معه هذه التفريعات .
وذكر أبو حيان أيضًا أنَّ الكوفيين يرون أن الأحسن الفصل بين المصدر المنون وبين ما يُذْكَر بعده من فاعلٍ أو مفعولٍ ، فلماذا يكون الفصل أحسنَ طالما أنَّ العملَ للفعل المقدر عند الكوفيين ، وإعمال الفعل في الفاعل والمفعول ليس فيه أنه يكون أحسن إذا فُصِل بينه وبين الفاعل أو المفعول بفاصلٍ .
ما أود قوله : إنَّ هذه التفريعات التي ذكر أبو حيان أنَّ الكوفيين أجازوها في المصدر المنون دليلٌ أيضًا على أن المصدر المنون هو العامل وليس الفعل المضمر كما نُسِبَ إليهم .
وأودُّ الإشارة أيضًا إلى أنَّ أبا حيان نسب للكوفيين أنهم يجيزون خفض الاسم بعد المصدر المنون نحو : " يعجبني ضربٌ زيدٍ " [١] .

وهنا سؤال يطرح نفسه ما وجه خفض الاسم بعد المصدر المنون ؟
هل على الإضافة ؟!
وكيف يضاف المصدر المنون ولايحذف منه التنوين ؟
المعروف أنه لابد من حذف التنوين من المضاف .
وأما أنه على تقدير حرف جر محذوف والتقدير : " يعجبني ضربٌ لزيد " .
وكان ينبغى لأبي حيان أن يبينَ لنا وجه خفض الاسم بعد المصدر المنون ؛ حتى لا يفتح الباب للعديد من التأويلات، والتي قد يكون بعضها غيرَ مقبول هنا .

وهنا أود الإشارة إلى أن هذه التفريعات التي نسبها أبو حيان للكوفيين لم أجد فيما تهيأ لي من الاطلاع من نسبها إليهم غيره .
وبعد عرض مذهب البصريين والمذهب المنسوب للكوفيين في إعمال المصدر المنون عمل الفعل أرى أن القول بإعمال المصدر المنون هو الأجدر والأولى بالقبول ؛ إذ قد ورد في العديد من الشواهد القرآنية التي ذكرناها أثناء الحديث عن مذهب الكوفيين ،

١ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ /٢٢٦١ .

كما ورد أيضًا في الشعر ومنه قول الشاعر[١] :

فَلَولَا رَجَاءُ النَّصرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَك قَدْ صَارُوا لَنَا كَالمَوارِد

فأعمل الشاعر المصدر المنون " رهبة " في المفعول به " عقاب "[٢] .

وقول الآخر[٣] :

بِبَذْلٍ فِي الأُمُورِ وصِدْقِ بأسٍ وَإِعْطَـاءٍ عَلَى العِلَلِ المتَاعَا

فقد نصب المصدر المنون " إعطاء " المفعول به " المتاع "[٤] .

وقول الآخر[٥] :

فَرُمْ بيديْكَ هَل تَسْطِيعُ نَقْلاً جبالاً من تهامَةَ راسِيَاتِ

فقد نصب االمصدر المنون " نَقْل " المفعول به " جبالًا "[٦] .

---

١ ـ من الطويل ولم أعثر على قائله والبيت في الكتاب : ١ / ١٨٩ ، شرح أبيات سيبويه : ١ / ٢٥٩ ، شرح المفصل : ٦ / ٦١ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٦ .
اللغة : الموارد : الطرق المؤدية إلى الماء .
المعنى : لولا أنهم يرجون أن تنصرهم علينا لو حاربناهم ، ولولا أننا نرهب عقابك إن قتلناهم ، لصاروا لنا أذلاء ، نطأهم كما تُوْطأ الطرق المؤدية إلى الماء .
الشاهد قوله "رهبةٌ عقابك " حيث عمل المصدر المنون عمل الفعل ونصب المفعول به " عقابك " .

٢ ـ ينظر : الكتاب : ١ / ١٨٩ ، شرح المفصل : ٦ / ٦١ .

٣ ـ من الوافر لزياد بن الأعجم ،والبيت في : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٣ .

وقد بحثت عنه في ديوانه فلم أجده .

الشاهد : قوله " إعطاء ... المتاعا " حيث أُعْمِل المصدر المنون " إعطاء " عمل الفعل ونصب المفعول به " المتاع " .

٤ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٣ .

٥ ـ من الوافر للفرزدق في ديوانه شرحه وضبطه / علي قاعور ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م : ١ / ١٠٠ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٨ ، وبلا نسبة في الهمع : ٣ / ٥٦ ، الدرر : ٥ / ٢٤٧ .
والشاهد قوله : " نقلًا جبالًا " حيث نصب المصدر المنون " نقلًا " المفعول به " جبالًا " .

٦ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٤٣٨ .

المبحث الثالث
إعمال المصدر المقترن بـ " أل " عمل الفعل .

إعمال المصدر المقترن بـ " أل " عمل الفعل

اختلف النحاة في إعمال المصدر المقترن ب" أل " عمل الفعل على مذاهبَ :

المذهب الأول : وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهبوا إلى أنَّه يجوز إعمال المصدر المقترن بأل ، فيُرفَعُ به الفاعل ويُنصبُ به المفعول به نحو : " عجبت من الضرب زيدٌ عَمْرًا " (١) .

وحجة أصحاب هذا المذهب في إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل هي : السماع والورود ، فالسماع هو الأصل في اللغة (٢) ، وقد ورد أيضا إعمال المصدر المقترن بأل في القرآن الكريم وفي الشعر العربي .

فمن إعماله في القرآن الكريم قوله تعالى (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمْ)(٣) فالجار والمجرور " بالسوء " متعلق بالمصدر المقترن بأل " الجهر " (٤) .

وأجاز الفراء أن يكون " مَنْ " في موضع رفع بالجهر على تقدير : لا يُحبُّ الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم (٥) .

وقد جعل منه ابن القواس قوله تعالى (لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ) (٦) فهو يرى أن الظرف " اليوم " متعلق بالمصدر المقترن بأل " الملك " (٧) .

---

١ ـ ينظر : الكتاب : ١ / ١٩٢ ، المقتضب : ١ / ١٤ ، شرح الرضي على الكافية : ٣ : / ٤٧٨ ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٦١ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٤٠ ، المساعد : ٢ / ٢٣٤ ، شرح الإشموني : ٢ / ١٩٩ ، التصريح : ٢ / ٦ .

٢ ـ ينظر : شرح ألفية ابن مالك للحازمي : الدرس ٧٧ ، ص : ١٦.

٣ ـ سورة النساء : من الآية : ١٤٨ .

٤ ـ ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٠٢ ، شرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٠١٠ ، ١٠١١ ، البحر المحيط : ٤ / ١١٦، الجدول في أعراب القرآن : ٦ / ٢٢١ ، إعراب القرآن وبيانه : ٢ / ٣٦٥ .

٥ ـ ينظر : معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٩٣ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج لعلي بن الحسين بن علي أبو الحسن الأَصْفهاني الباقولي بتحقيق / إبراهيم الإبياري ، دارالكتاب المصري - القاهرة ودارالكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت ، الطبعة: الرابعة - ١٤٢٠ هـ : ٢ / ٤٦٥ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٣ .

٦ ـ سورة غافر : من الآية : ١٦ . ٧ ـ ينظر : شرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٠١١ .

وقد أجاز هذا أيضًا بعض العلماء [١] .
وقد جعل منه ابن القواس أيضًا قوله تعالى (وَلا تَنْفَعُ الشَّفاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ)[٢] فهو يرى أن الجار والمجرور " لمن " متعلق بالمصدر المقترن بأل " الشفاعة " [٣] ، وقد أجاز هذا أيضًا بعض العلماء ومنهم : الزمخشري وأبو البقاء العكبري وغيرهم [٤] .
ومن إعمال المصدر المقترن بـ" أل " في الشعر قول الشاعر [٥] :

لَقَد عَلِمَتْ أُولَى المُغِيْرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فـ " مسمع " منصوب بـ " الضرب " [٦] .
وقيل : " مسمع" منصوب بـ " كررت " وحرف الجر محذوف والتقدير :" كررت على مسمع فلم أنكل عن ضربه " [٧] .

---

١ ـ ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١١١٧ ، إعراب القرآن وبيانه : ٨ / ٤٦٩ ، المجتبى من مشكل القرآن للدكتور / أحمد بن محمد الخراط أبو بلال ، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنورة ، طبعة سنة ١٤٢٦ هـ : ٣ / ١٠٩٦ .

٢ ـ سورة سبأ : من الآية : ٢٣ . ٣ـ ينظر : شرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٠١١

٤ ـ ينظر : الكشاف : ٣ / ٥٨٠ ، التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٠٦٨ ، الجدول في إعراب القرآن : ٢٢ / ٢١٩ ، إعراب القرآن وبيانه : ٨ / ٨٨ .

٥ ـ من الطويل والبيت للمرار الأسدي أو لمالك بن زغبة في شرح المفصل : ٦ / ٦٤ ، ولمالك بن زغبة في خزانة الأدب : ٨ / ١٢٩ ، وبلا نسبة في المقتضب : ١ / ١٤ ، اللمع : ١٩٦ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٣ ، شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٤٧٩ ، شرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٠١٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٠ .
اللغة : أولى : أوّل ، المغيرة : الخيل تخرج للغارة ، وهنا الفرسان ، أنكل : أرجع من الخوف ، مسمع : مسمع بن شيبان .
المعنى : لقد علم أوّل من لقيت من المُغيرين أنّي هزمتهم ، ولحقت عميدهم ، فلم أتراجع عن ضربه بالسيف .
الشاهد : قوله " عن الضرب مسمعا " حيث عمل المصدر المحلى بـ" أل " " الضرب " عمل الفعل ، فنصب مفعولًا به " مسمعا " .

٦ـ ينظر : اللمع : ١٩٦ ، اللباب : ١/ ٤٥١ ، شرح المفصل : ٦ / ٦٤ ، شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٤٧٩ شرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٠١٠ .

٧ ـ ينظر : اللباب : ٤٥١ ، شرح المفصل : ٦ / ٦٤ ، شرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٠١٠ .

ولكن رُدَّ هذا القول بأن حذف حرف الجر وإعمال الفعل اللازم قبله ضرورة ، وطريقه السماع ، فلا يُحْمل عليه ما وُجدت عنه مندوحة ؛ إذ إعمال المصدر ليس فيه حذف ، والقولُ الأحسنُ ما لم يكن مؤديًا إلى الحذف ؛ لا سيّما إذا كان على غير حده و في غير موضعه[١] .

وقد رُوِي البيت في كتاب سيبويه بـ" لحقت " مكان " كررت " [٢] .

قال عبد القاهر الجرجاني : (ومن روى " لحقت فلا شبهة في نصب " مسمع " به)[٣]
وقد تبع أبو البقاء و ابن الخبّاز وابن يعيش وابن القواس الجرجاني في قوله السابق[٤] .
وبالرجوع إلى كتاب سيبويه نجد أنه قد أعمل المصدر " الضرب " ، ولم يُعْملْ الفعل [٥] .

وإنَّما أعمل سيبويه المصدر لأنه الأولى بالعمل ؛ إذ هو الأقرب ؛ ومن ثم أعمله سيبويه ولم يعمل الفعل لبعده [٦] .

وقد تبع المبرد سيبويه في هذا وجعل هو الآخر العمل للمصدر " الضرب " وليس للفعل " لحقت " [٧] .

---

١ ـ ينظر : الإيضاح لأبي علي الفارسي بتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثانية : ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م : ١٤٦ ، المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني : ١ / ٥٦٨ ، اللباب : ١ / ٤٥١ ، شرح المفصل : ٦ / ٦٤ ، شرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٠١٠ .

٢ ـ ينظر : الكتاب : ١ / ١٩٣ ، شرح أبيات سيبويه : ١ / ٤٦ .

٣ ـ المقتصد : ١ / ٥٦٨ .

٤ ـ ينظر : اللباب : ١ / ٤٥١ ، توجيه اللمع :٢ / ٥٢٠ شرح المفصل : ٦ / ٦٤ ، شرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٠١٠ .

٥ ـ ينظر : الكتاب : ١ / ١٩٣ .

٦ ـ ينظر : خزانة الأدب : ٨ / ١٢٩ .

٧ ـ ينظر : المقتضب : ١ / ١٥ .

ومن إعمال المصدر المحلى بـ " أل " قول الآخر[١] :

ضَعِيفُ النكَايَةِ أَعْـدَاءَهُ يَخَالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ

فـ أعداء " مفعول به منصوب بالمصدر المقترن ب" أل " " النكاية "[٢] .

ومنه أيضًا قول الآخر[٣] :

فَإِنَّـكَ والتَأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْـدمَـا دَعَـاكَ وَأَيْدِينَا إِلـيهِ شَوارِعُ

فـ " عروة " منصوب بالمصدر المحلى بـ " أل " وهو " التأبين "[٤] .

ومنه أيضًا قول الآخر[٥] :

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزقِ المُسِيءَ إِلهُهُ وَمِنْ تَركِ بعضِ الصَالِحين فقيرًا

---

١ ـ من المتقارب ولم أعثر على قائله والبيت في الكتاب : ١ / ١٩٢ ، شرح أبيات سيبويه : ١/ ٢٦٠ ، شرح المفصل : ٦ / ٦٤ ، المقرب : ١ / ١٣١ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٤ ، شرح المقرب المسمى بالتعليقة للعلامة بهاء الدين بن النحاس : ١ / ٥٠٢ ، تحرير الخصاصة في تيسير الخُلاصة لابن الوردي : ٢ / ٤١٥ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٩٨ ، التصريح : ٢ / ٢ / ٦ .
اللغة : النكاية : إغضاب الغير وقهره ، الفرار : الهرب ، يراخي الأجل : يبعد الموت .
المعنى : إنَّه جبانٌ ، لا يقهر الأعداء ، ويعتمد على الهرب ظنًّا منه بأنه يبعد الموت .
الشاهد قوله : " النكاية أعداءه " حيث أُعْمِل المصدر المقترن بـ " أل " وهو قوله " النكاية " عمل الفعل فنصب المفعول به وهو قوله " أعداء" .

٢ ـ ينظر : شرح المفصل : ٦ / ٦٤ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٧ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :٣ / ٩٨، التصريح : ٢ / ٦ .

٣ ـ من الطويل ولم أعثر على قائله والبيت في سر صناعة الإعراب : ٢ / ٤١٩ ، المحكم والمحيط الأعظم : ٢ / ٢٧٤ ، شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٠١٤ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٤ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ٩٦ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٠ .
اللغة : التأبين : مصدر " أبَّن " الميت إذا أثنى عليه وذكر محاسنه ، عروة : اسم رجل ، شوارع : جمع شارعة وهي الممتدة المرتفعة .
المعنى : يندد برجل استنجد به صديق له فلم ينجده ، فلما مات أقبل عليه يرثيه .
الشاهد : " والتأبين عروة " حيث عمل المصدر المقترن بـ " أل " عمل الفعل ونصب المفعول به " عروة " .

٤ ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ /٤٤٤ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ٩٨ .

٥ ـ من الطويل ولم أعثر على قائله والبيت في شرح قطر الندى :٢٦٩ ، شرح التصريح : ٢ / ٥ ، مجيب الندا إلى شرح قطر الندى : ٤٧٤ .
الشاهد : قوله : " الرزق المسيء إلهه " حيث عمل المصدر المقترن بأل " الرزق " عمل الفعل فرفع الفاعل وهو " إلهه " ، ونصب المفعول به وهو قوله " المسيء " والتقدير : عجبت من أن رزق المسيءَ إلهُهُ .

فقد أُعْمِل المصدر المقترن بأل " الرزق " عمل الفعل ونصب المفعول به " المسيء " ورفع الفاعل " إلهه "[١] .

وقد استشهد أصحاب هذا المذهب بالشواهد القرآنية والشعرية السابقة على جواز إعمال المصدر المقترن بـ " أل " عمل الفعل ، كما عمل المصدر المضاف والمنون عمل الفعل .

وقد تبع هذا المذهب : ابن جني والزمخشري ابن الوردي [٢] .

المذهب الثاني : وذهب أصحابه إلى أن المصدر المقترن بـ " أل " لا يعمل عمل الفعل ، و ما ظهر بعده من معمولٍ فهو إمَّا لمصدر منكورٍ منونٍ محذوفٍ يفسره المصدر المذكورأو لفعل مقدر، ففي نحو قول الشاعر :

ضَعِيفُ النكَايَةِ أَعْـدَاءَهُ يَخَالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ

قالوا إن " أعداءَ " منصوبٌ بمصدرٍ منكور منون محذوف تقديره : ضعيف النكاية نكايةٍ أعداءه ، أو ينصب " أعداء " بفعل محذوف تقديره : أن ينكأ أعداءه ، وقد نُسِب هذا المذهب للكوفيين والبغداديين وجماعة من البصريين كالمبرد وابن السراج والسيرافي [٣] .

حجة أصحاب هذا المذهب :

احتج أصحاب هذا المذهب على عدم إعمال المصدر المقترن بـ " أل " بقولهم : المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل ، والمصدر المقترن بـ " أل " بعيدٌ عن مشابهة الفعل باقترانه بـ " أل " التي هي من خصائص الأسماء ؛ فاقترانه بأل يقوي فيه معنى الاسمية ، ويبعده عن شبه الفعل الذي يكون منكرًا[٤] .

وقد أيد هذا المذهب ابنُ هشام في كتابه " شرح قطر الندى " والفاكهي في كتابه " مجيب الندا " حيث ذهبا إلى أن إعمال المصدر المقترن بأل شاذٌ ، وهذا يدل على أنه غيرُ عامل عندهما[٥] .

---

١ ـ ينظر : شرح التصريح : ٢ / ٥ ، مجيب الندا إلى شرح قطر الندى : ٤٧٤ .
٢ ـ ينظر: اللمع : ١٩٦ ، المفصل بشرح ابن يعيش : ٩١ ، تحرير الخصاصة في تيسير الخُلاصة : ٢ / ٤١٥ .
٣ ـ ينظر : شرح المفصل :٦ / ٦٤ ، ٥٦ ، شرح الرضي : ٣ / ٤٧٩ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٤٠ ، المساعد : ٢ / ٢٣٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٠ ، التصريح : ٢ / ٦ ، خزانة الأدب : ٨ / ١٢٨ .
٤ ـ ينظر : شرح المفصل : ٦ / ٦٤ ، شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢ / ٢٦ ، شرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٠١٠ ، مجيب الندا في شرح قطر الندي : ٤٧٤ ، شرح الحازمي على ألفية ابن مالك : الدرس : ٧٧ ص : ١٦ .
٥ ـ ينظر : شرح قطر الندى : ٢٦٩ ، مجيب الندا إلى شرح قطر الندى : ٤٧٤

الرد على أصحاب المذهب القائل بأن المصدر المقترن بأل لا يعمل عمل الفعل

رد ابن يعيش ما احتج به القائلون بأن المصدر المقترن بأل لا يعمل قائلًا :
(الصواب أن العمل للمصدر المقترن بأل على ضعفه ؛ وذلك الألف واللام بمنزلة التنوين ، فعمل وفيه الألف واللام كما يعمل وفيه التنوين)[١] .

كما رده ابن عصفور قائلًا : (قولهم : إن المصدر لايعمل إلا بالحمل على الفعل ، والفعل نكرة ، فلما عُرِّف[٢] زال شبهه بالفعل ، خطأٌ محضٌ ؛ لأنه يلزمه على هذا ألَّا يعملَ المصدر المضاف ، فإن قيل : الإضافة قد تكون منفصلة ، فالجواب : أن يُقال له : لايخلو أن تقدَّر الإضافة في هذا الباب محضة أو غير محضة ، وباطل أن تكون غير محضة ؛ لأن الإضافة في هذا الباب يتعرَّف بها المضاف ، فثبت أنها محضة)[٣] .

وقد رد ابن مالك أيضا ما لجأ إليه القائلون بأن المصدر المقترن بأل لا يعمل وما يأتي بعده من معمول فهو لمصدر منكور منون محذوف أو لفعل مقدر قائلًا : (وهذا مع ما فيه من التكلف مردود بإتيان النصب في مواضع لا يصلح فيها إتيان فعل ، كقول كثير :

تَلُومُ امرأً في عُنْفُوانِ شَبابِه وللتَّرْكِ أَشْيَاعَ الضَّلالَةِ حِينُ[٤]

وكقول الآخر :

فإنَّــكَ والتَأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْــدمَــا دَعَــاكَ وَأَيْدِينَا إِلــيهِ شَوارِعُ

وهنا أود الإشارة إلى أنه من خلال ردِّ ابن يعيش وابن عصفور على ما احتج به القائلون بأن المصدر المقترن بأل لا يعمل يتبين لنا أنَّ كلًّا من أنواع المصدر الثلاثة به خاصية من خواص الاسم ، فالمضاف فيه الإضافة وهي من خصائص الأسماء ، والمنون فيه التنوين وهو من خصائص الأسماء ، والمقترن بأل فيه " أل " وهي من خصائص الاسم ، وقد عمل المضاف والمنون عمل الفعل مع ما فيهما من خواص الاسم ، فمن باب أولى أن يعمل المصدر المقترن بـ" أل " فهو ليس أقل شأن منهما في هذا الباب .

---

١ ـ شرح المفصل : ٦ / ٦٤ بتصرف يسير .
٢ ـ يقصد عُرِّف بدخول " أل " عليه .
٣ ـ شرح الجمل : ٢ / ٢٦ .

٤ ـ من الطويل لكثير عزة في ديوانه ، جمعه وشرحه الدكتور / إحسان عباس ، دار الثقافة بيروت ـ لبنان . طبعة سنة ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١م : ١٧٣ وورد فيه " الصبابة " بدلًا من" الضلالة " ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٤ ، شرح عمدة الحافظ لابن مالك : ٢ / ٦٩٧ .
المعنى : لا تلوم أحدًا فإن لأشياع الضلالة حين للتخلي عن ضلالتهم .
الشاهد : قوله " للترك أشياع " حيث عمل المصدر المقترن بـ " أل" " الترك " عمل الفعل ونصب المفعول به " أشياع " .

وهنا أيضًا أودُّ الإشارة إلى أن البعض قد نسب للمبرد وابن السراج والسيرافي القول بعدم صحة إعمال المصدر المقترن بـ " أل " عمل الفعل .

ولكن برجوعي لكتاب " المقتضب " للمبرد وجدته يجيز صراحة إعمال المصدر المقترن بـ " أل " عمل الفعل حين قال : (وَتقول أَعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمرا وإِن شِئْت قلت ضربُ زيدٍ عَمْرو إِذا كَانَ عَمْرٍو ضرب زيدا تضيف الْمصدر إِلَى الْمَفْعُول كَمَا أَضفته إِلى الْفَاعِل ، وإِن نوّنت أَو أَدخلت فِيهِ أَلفًا ولامًا جرى مَا بعده على أَصله فَقلت أَعجبني ضربٌ زيدٌ عمرا ، وإِن شِئْت نصبت (زيد) وَرفعت عمرا أَيُّهما كَانَ فَاعِلا رفعته تقدَّم أَو تأَخَّر ، وَتقول : أَعجبني الضَرْبُ زيدٌ عمرا فممّا جاءَ فِي القرآن منوّنا قَوْله {أَو إِطْعَام فِي يَوْم ذِي مسغبة يَتِيما ذَا مقربة} وَقَالَ الشاعر فيما كان بالألف واللام:

لقد علمت أُوْلَى المُغِيرةِ أَنّني لحِقتُ فَلم أَنكُلْ عَن الضَّرب مِسْمَعا

أَرَادَ عَن ضرْب مِسْمَع فلمّا أَدخل الأَلف وَاللَّام امْتنعت الإِضافة فَعمل عمَلَ الْفِعْل)[١] .

فقول المبرد السابق يدل صراحةً على أنه يساوي بين أنواع المصدر الثلاثة في جواز إعمالها عمل الفعل ، ولا فرق في هذا بين ما كان مضافًا أو منونًا أو مقترنًا بـ " أل " ، فجميعها عند المبرد تعمل عمل الفعل .

وبذلك يكون المبرد من المجيزين لإعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل ، وليس من المانعين لإعماله ، ويكون ما نُسِب للمبرد غيرَ دقيقٍ .

وأيضًا برجوعي لكتاب " الأصول " لابن السراج وجدته يقول : (اعلم: أن المصدر يعمل عمل الفعل ، لأن الفعل اشتق منه وبُنيَ مثله للأزمنة الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، نقول من ذلك: عجبت من ضربِ زيدٍ عمرًا إذا كان زيد فاعلًا، وعجبت من ضرب زيدٍ عمرو إذا كان زيدٌ مفعولًا ، وإن شئت نونت المصدر وأعربت ما بعده بما يجب له لبطلان الإضافة فاعلًا كان أو مفعولًا فقلت: عجبت من ضربٍ زيدٌ بكرًا، ومن ضربٍ زيدًا بكرٌ، وتدخل الألف واللام على هذا فتقول : عجبت من الضربِ زيدًا بكرٌ، لا يجوز أن تخفض "زيدًا " من أجل الألف واللام، لأنهما لا يجتمعان والإِضافة كالنون والتنوين.

وقال قوم: إذا قلت: أردت الضرب زيدًا إنما نصبته بإضمار فعل، لأن الضرب لا ينصب وهو عندي قول حسن)[٢] .

وإذا ما تأملنا كلام ابن السراج السابق نجد أنه في بداية كلامه ذكر أن المصدر يعمل عمل الفعل مضافًا ومنونًا ومقترنًا ، وذكر أمثلة على إعمال كل نوعٍ منها عمل الفعل ، ثم ذكر بعد ذلك أنَّ هناك قومًا لا يعملون المصدر المقترن بأل ، وإنما ينصبون

---

١ ـ المقتضب : ١ / ١٤ ، ١٥ .
٢ ـ الأصول : ١ / ١٣٧ .

ما بعده بفعل مضمر ، ثم علق على هذا القول بأنه حسنٌ ، وهذا لا يعني أنه لا يعمل المصدر المقترن بألَ عمل الفعل ، وإنما ما أميل إليه هنا أنّه أجاز في المصدر المقترن بأل أمرين الإعمال وعدمه ، إلا أنَّ الأحسن عنده عدم الإعمال ؛ لأن بداية كلامه يدل على أن المصدر المقترن بأل يعمل كغيره من أنواع المصدر ، وفي استحسانه لقول هؤلاء القوم إشارة أنه يرى أن الأحسنَ عدمُ إعماله ، ولأن ابن السراج لو كان يرى أن المصدر المقترن بأل لا يعمل عمل الفعل لنص على ذلك صراحة في بداية كلامه ولأيده بقول هؤلاء القوم .

وبذلك يكون ما نسب لابن السراج من أنه لايجيز إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل[١] غير دقيق .
وأيضًا برجوعي لكتاب " شرح أبيات سيبويه " للسيرافي وجدته يقول : (قال سيبويه قال الشاعر:
ضعيفُ النِّكايةِ أعداَءهُ يَخالُ الفِرارَ يُراخي الأَجَلْ
الشاهد فيه على أعمال المصدر الذي هو (النكاية) وفيه الألف واللام)[٢] .

فالسيرافي في قوله السابق قد ذكر البيت الذي ذكره سيبويه ثم علق بقوله :(الشاهد فيه على أعمال المصدر الذي هو (النكاية) وفيه الألف واللام) فالسيرافي بذلك يكون قد ذكر البيت شاهدًا على إعمال المصدر المقترن بـ " أل " ، وهذا يعني أن إعمالَ المصدر المقترن بأل عنده جائز؛ لأن الذين نسبوا للسيرافي القول بعدم جواز إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل نسبوا إليه أنه قال تعليقًا على هذا البيت : إن" أعداءه " منصوب على نزع الخافض وتقدير الكلام عنده : ضعيف النكاية في أعداءه [٣] .
فإذا كان مذهب السيرافي عدم جواز إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل فلماذا لم ينصْ على هذا القول الذي نُسِب إليه هنا بعد ذكره لهذا الشاهد ؟!
فهذا هو المقام المناسب لأن يذكر السيرافي حقيقة مذهبه في إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل، فيقول سيبويه يرى أن المصدر المقترن بأل يعمل عمل الفعل ، وقد استشهد بهذا البيت على هذا ، لكنني أرى أنه لا يعمل عمل الفعل ، والمنصوبُ بعده عندي منصوبٌ على نزع الخافض ، لكنه لم يقل هذا ولم يشر إليه من بعيد أو قريب ، بل ذكر أن الشاهد في البيت هو إعمال المصدر المقترن بأل ، وهذا يدل على أنه من المجيزين لهذا .

---

١ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٦١. ٢ ـ شرح أبيات سيبويه : ١ / ٢٦٠ .

٣ ـ ينظر : الخزانة : ٨ / ١٢٨ ، شرح ألفية ابن مالك للحازمي :الدرس : ٧٧ ، ص : ١٧ .

وبذلك يكون ما نُسِب للسيرافي من أنه لا يجيز إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل أيضُا غيرَ دقيق .

وهنا أيضًا أودُّ الإشارة إلى نسبة هذا المذهب للكوفيين رُبَّما تكون غيرَ صحيحة ؛ وذلك لأننا رأينا بعض النحاة قد نسبوا إليهم من قبل القول بأن المصدر المنون لا يعمل ، وأن العمل إنما هو لفعل مقدر ثم تبين لنا أنَّ في نسبة هذا القول إليهم نظرًا ، وأن من الكوفيين من أعمل المصدر المنون ، بل وجدنا البعض قد نسب للكوفيين عامة القول بإعمال المصدر المنون عمل الفعل وقد سبق الحديث عن هذا ، ولعل هذا الأمر يكون قد حدث هنا ، صحيحٌ أنني لم يتيسرليَّ أن أجد من نسب للكوفيين القول بإعمال المصدر المقترن بأل صراحةً ، إلا أنني وجدت الفراء وهو مَنْ هو في مدرسة الكوفة قد أعمل المصدرالمقترن بأل حين كان يتحدث عن قوله تعالى (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمْ)

فقال :(وإن شئت جعلت " مِنْ " رفعًا إِذَا قلت ظُلِمَ فيكون المعنى: لا يُحبُّ الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم)[١] .

فقد أجاز الفراء في قوله السابق أن يكون " مَنْ " في موضع رفع بالجهر على تقدير : لا يُحبُّ الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم ، وبذلك يكون الفراء قد أعمل المصدر المقترن بأل (الجهر) عمل الفعل ورفع به الاسم الموصول " مَنْ " .

وفي هذا دلالة على أن المصدرَ المقترن بأل عنده عاملٌ عمل الفعل ، ولعل مَنْ جاء بعده من الكوفيين قد تبع الفراء في القول بإعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل ، إلا أن البعض لما رأى ما نُسِب إليهم من القول بعدم إعمال المصدر المنون ، قال من الأولى أنهم لا يعملون المصدر المقترن بأل أيضًا ؛ لأنه من وجة نظر البعض أضعف أنواع المصدرالعامل عمل الفعل ، هذا هو ما أميل إليه هنا .

المذهب الثالث : وذهب أصحابه إلى أن إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل قليلٌ في السماع ضعيفٌ في القياس[٢] .

حجة أصحاب هذا المذهب : احتج أصحاب هذا المذهب بأن الألف واللام لا تدخل على ما هو مقدّر به ، و هو" أن " والفعل أو" ما " والفعل ولما دخلت عليه ضَعُف تقديره ب "أن " والفعل أو" ما " والفعل ؛ فضَعُف عمله[٣] .

---

١ ـ معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٩٣ .

٢ ـ ينظر : اللباب : ١ / ٤٥٠ ، شرح المفصل : ٦ / ٦٤ ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ١ / ٦٣٥ ،شرح ألفية ابن معط ، شرح التصريح : ٢ / ٥ .

٣ ـ ينظر : اللباب : ١ / ٤٥٠ ، الإيضاح : ١ / ٦٣٥ ، شرح المفصل : ٦ / ٦٤ ، شرح التصريح : ٢ / ٦ .

وهنا أود أن أشير إلى أن ابن هشام قد حكم على إعمال المصدر المقترن بأل في كتابه " شرح شذور الذهب " بأنه ضعيف (١) ، على حين وجدناه في موضع آخر يحكم على إعماله بالشذوذ ، وبذلك تكون آراء ابن هشام قد تعددت في حكم إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل .

الرد على أصحاب هذا المذهب :

أود القول لمن ذهب من النحاة إلى أن إعمال المصدرالمقترن بأل قليلٌ في السماع ، ضعيفٌ في القياس: أولًا بالنسبة لقولهم : إن إعمال المصدر المقترن بأل قليلٌ في السماع كيف يكون ما ورد من إعمال المصدر المقترن بأل قليلًا مع أنه متقاربٌ جدًا مع عدد الشواهد التي وردت في إعمال المصدر المنون عمل الفعل ، ومع هذا لم نحكم على إعمال المصدر المنون بأنه قليل في السماع ، وإنمَّا وجدنا مَنْ أعمله ، ووجدنا أيضًا من لم يعمله ، ولم نرأحدًا يجيز إعماله ويقول هو قليل في السماع .

وأمَّا بالنسبة لقولهم : إنَّ إعماله ضعيف في القياس ، أتساءل لم كان إعمال المصدر المقترن بأل ضعيفًا في القياس ؟!

هل لاقترانه بأل التي هي من خواص الاسم ، ومن ثَمَّ فشبهه بالاسم أقوى من شبهه بالفعل ؛ ولذا كان عمله ضعيفًا .

الأمرُ نفسُه موجودٌ في المصدر المضاف والمنون لأنَّ كليهما به خاصية من خواص الاسم ، وعلى قياسكم هذه الخاصية تزيد شبهه بالاسم وتبعد شبهه بالفعل ، وبناءً على هذا كان ينبغي أن يكون إعمال المصدر المضاف والمنون ضعيفًا في القياس أيضًا ؛ فإذا كان اقترانُ المصدر بالألف واللام ههنا سببًا في ضعفه عن العمل ، فكان ينبغي أن يكون التنوين والإضافة أيضًا سببًا في ضعف إعمال المصدر المضاف والمنون ، ولم يحدث هذا ، ومن ثم فإنني لا أؤيد المذهب القائل بأن إعمال المصدر المقترن بأل قليلٌ في السماع ؛ لأنه قد سُمع إعماله في عدة شواهد مماثلة لما ورد من إعمال المصدرالمنون ، وأيضًا هو ليس بضعيف في القياس ؛ لأن العلة التي احتجوا به على ضعفه هي نفسها ستكون علةً على ضعف إعمال المضاف والمنون .

ومن ثَمَّ فإنني أرى أنَّ أنواع المصدرالثلاثة متساوية في درجة إعمالها عمل الفعل .

المذهب الرابع : ذهب أبو علي الفارسي إلى أن إعمال المصدر المقترن بأل قبيح نحو : أعجبني الضربُ زيدٌ عمرًا ، والشتمُ بكرٌخالدًا (٢) .

وبذلك يكون الفارسي قد أجاز إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل بقبحٍ .

١- ينظر : شرح شذورالذهب : ٤٩١ .

٢ - ينظر : الإيضاح للفارسي : ١٤٥ ، الارتشاف : ٥ / ٢٢٦١ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٤٠ ، المساعد : ٢ / ٢٣٤ .

وقد نُسِب هذا المذهب أيضًا للفراء[١]

وهنا أود الإشارة إلى أن الفراء من المجيزين لإعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل كما ذكرت من قبل ، ولم يحكم على إعماله بالقبح كما نُسِب إليه .

المذهب الخامس : وهومذهب ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة وذهبا إلى القول بأن المصدر المقترن بأل يجوز إعماله إن عاقبت " أل " الضمير نحو : " إنَّك والضرب خالدًا المسيء" أي : وضربك ، وإن لم تعاقب " أل " الضمير لا يجوز إعماله نحو : " عجبت من الضرب زيدٌ عمرًا "[٢] .

وقد اختارأبو حيان هذا المذهب[٣].

وقد بحثت كثيرًا عن علة إعمال المصدر المقترن بـ" أل " إذا ما عاقبت " أل " الضمير فلم أجد .
وهل في معاقبة " أل " للضمير تقوية للمصدر على العمل ؟!
الذي توصلت إليه من خلال ما ورد من أمثلة عند أصحاب هذا المذهب أن المراد بالضمير هنا ضمير المخاطب .
فلما بالتحديد ضمير المخاطب ؟!

الذي أميل إليه أنَّ اشتراط أصحاب هذا المذهب لإعمال المصدر المقترن بـ" أل " أن يقع بعد الضمير ، هو أن هذا يقربه من صورة المصدر المضاف ، وهذا ما يجعله صالحًا للعمل ، ولعل ما يؤيد هذا أنهم يقدرون المصدر المقترن بأل الواقع بعد الضمير بمصدرٍ مضافٍ للفاعل ، فيقولون في نحو : " إنَّك والضرب خالدًا المسيء" أي : وضربُك[٤] ، فقد قدروا المصدر المقترن بأل " الضرب " بـ " ضربك " ، هذا ما توصلت إليه والله أعلم .

---

١ ـ ينظر : المساعد : ٢ / ٢٣٤ .

٢ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٦١ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٤٠ ، ٨٤١ ، المساعد : ٢ / ٢٣٥ ، شرح التصريح : ٢ / ٦ ، الهمع : ٣ / ٦٠ ، ٦١ .

٣ ـ ينظر : الارتشاف :٥ / ٢٢٦١ .

٤ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٦١ ، المساعد : ٢ /٢٣٥ .

الرد على هذا المذهب :
رُدَّ هذا المذهب القائل بأن المصدر المقترن بأل لايعمل إلا إذا عاقبت " أل " الضمير بأنه : قد ورد إعمال المصدر المقترن بأل صراحةً في عدة شواهد ولم يعاقب المصدر فيها الضميرومنها (١) :

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزقِ المُسِيءَ إِلهُهُ وَمِنْ تَركِ بعضِ الصَالِحين فقيرًا

ومنها أيضًا قول الشاعر :

تَلُومُ امرأً في عُنْفُوانِ شَبابِه وللتَّرْكِ أَشْيَاعَ الضَّلالَةِ حِينُ
وقول الآخر :

لَقَد عَلِمَتْ أُولَى المُغِيْرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا
وقول الآخر :

ضَعِيفُ النكَايَةِ أَعْـدَاءَهُ يَخَالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ
ففي هذه الشواهد السابقة قد عمل المصدر المقترن بأل عمل الفعل صراحة ، ولم يكن المصدرُ معاقبًا للضمير ، ومن ثَمَّ فإن اشتراط مثل هذا الشرط لإعمال المصدر المقترن بأل لا ينبغي الالتزام به ؛ لأنه قد ورد بالفعل المصدر المقترن بأل عاملًا ، دون أن يأتي قبله الضميرُ .

وبعد عرض المذاهب الواردة في إعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل ، فإنني أؤيد المذهب القائل بإعمال المصدر المقترن بأل عمل الفعل مطلقًا ، وأنَّ هذا الإعمال ليس قليلًا ولا ضعيفًا ولا قبيحًا كما قيل ؛ لأنه قد ورد إعماله عمل الفعل صراحة في عدة شواهد ، ومن ثَمَّ فيجوز إعماله عمل الفعل مطلقا ، كما هو الحال في المصدر المضاف والمقترن بأل ؛ لأن ما ورد من الشواهد دليلًا كافيًا على إعماله، وهو ليس أقل شأنٍ من نظيريه حتى لا يعمل .

---

١ ـ ينظر : شرح التصريح : ٢ / ٥ ، ٦ .

تعـــقيـب :

وبعد أن تحدثت عن أحوال المصدر العامل عمل الفعل أود الحديث عن مذاهب النحاة في أقوى أنواع المصدر من حيث العمل :

اختلف النحاة في أقوى أنواع المصدر عملًا على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : ذهب الزجاج والفارسي و العكبري والشلوبين وابن القواس وابن هشام والفاكهي والأشموني ألى أنَّ إعماله منونًا أقوى من إعماله مضافًا ومقترنًا بأل ؛ لأنه يشبه الفعل إذا كان نكرة[١] .

المذهب الثاني : ذهب البعض منهم الرضي وابن مالك والمرادي وابن عقيل والسيوطي إلى أنَّ كثرة إعمال المصدر المضاف دليلٌ على كونه أقوى في العمل من نظيريه[٢] .

المذهب الثالث : وهو ما نسبه أبو حيان وابن عقيل لابن عصفور من أنَّه ذهب إلى القول بأن المصدر المقترن بـ " أل " أقوى في العمل من المنون والمضاف [٣] .

وهنا أودُّ الإشارة إلى أنه برجوعي إلى كتاب " المقرب " لابن عصفور وكتاب " شرح الجمل الكبير " لابن عصفور وجدته يقول في " المقرب " : (وإن كان المصدر معرّفًا بالألف واللام فالأحسن فيه ألَّا يعمل عمل فعله ، وقد يجوز أن يعمل عمل فعله ، فيرفع به الفاعل وينصب المفعول فيقال : " عجبت من الضَّربِ زيدٌ عمرًا) [٤] .

فقول ابن عصفور السابق يدل على أنه يجوز عنده أن يعمل المصدرُ المعُرَّف بالألف واللام عمل الفعل ، لكن الأحسن فيه عدم الإعمال .

وبناءً على قوله السابق كيف يكون الأحسن عنده عدم إعمال المصدر المقترن بـ" أل " ، ويكون عنده أقوى أنواع المصدر إعمالًا ؟ !

---

١ ـ ينظر :الإيضاح للفارسي : ١٤٥ ، اللباب : ١ / ٤٤٩ ، شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين بتحقيق د/ تركي بن سمو بن نزال العتيبي ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣م : ٣ : ٩١٨ ، التوطئة لأبي علي الشلوبيني بتحقيق الدكتور / يوسف أحمد المطوع ، طبعة سنة ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م : ٢٧٧ ، شرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٠٠٨ ، شرح شذور الذهب : ٤٩٣ ، مجيب الندا إلى شرح قطر الندا : ٤٧٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ١٩٨ .

٢ ـ ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٤٧٧ ، شرح التسهيل : ٢ / ٤٤٢ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٨٣٩ ، شرح ابن عقيل : ٣ / ٩٤ ، الهمع : ٣ / ٥٨ .

٣ ـ ينظر : الارتشاف : ٥ / ٢٢٦٢ ، المساعد : ٢ / ٢٣٦ .

٤ ـ المقرب : ١ / ١٣٠ ، ١٣١ .

ومن ثَّم يكون ما نسبه إليه أبو حيان وابن عقيل فيه نظر!!

ووجدته يقول في" شرح الجمل " : (وأمّا المصدر المُعرَّف بالألف واللام فحكمه حكم المصدر المنون، يرفع الفاعل وينصب المفعول فتقول: " يعجبني الضربُ زيدٌ عَمْرًا ". وزعم بعضهم أنَّه لا يجوز أن يعمل المصدر المعرَّف بالألف واللام ، وحجته أن قال : إنَّ المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل ، والفعل نكرة ، فلما عُرِّف زال شبهه بالفعل ، و أيضًا فإنَّه لم يوجد .
وهذا خطأٌ محض ؛ لأنه يلزمه على هذا ألَّا يعمل المصدر المضاف ، فإن قيل : الإضافة قد تكون منفصلة ، فالجواب : أن يُقال له : لايخلو أن تقدَّر الإضافة في هذا الباب محضة أو غير محضة ، وباطل أن تكون غير محضة ؛ لأن الإضافة في هذا الباب يتعرَّف بها المضاف ، فثبت أنها محضةٌ ، وأمَّا قوله إنَّه لم يوجد فباطل لأن السماع ورد به) [١] .
وبإمعان النظر في قول ابن عصفور السابق نجد أنه يقول فيه إنّ المصدر المقترن بـ " أل " يعمل عمل الفعل كما هو الحال في المصدر المنون ، ولم يذكر هنا أنه أقوى أنواع المصدر عملًا ، ،وإنَّما قام بالرد على من يقول إنّ المصدر المعرَّف بالألف واللام لا يعمل .

وهذا أيضًا يدل على أن ما نُسِب إليه من القول بأن المصدر المحلى ب " أل " أقوى أنواع المصدر عملًا فيه نظر !!

الرد على قول من قال بأن المصدر المنون أقوى أنواع المصدر عملًا
الذين ذهبوا إلى القول بأن المصدر المنون أقوى في العمل من نظيريه ؛ لأنه بالتنوين يشبه الفعل .
أرى أنَّ ما ذهبوا إليه فيه نظرٌ لأن التنوين ما هو في حقيقته إلا خاصية من خصائص الاسم ، فكان ينبغي أن يكون المصدر المنون مساويًا للمصدر المضاف والمحلى بأل في الإعمال ؛ لأن كلَّ نوعٍ من أنواع المصدر الثلاث يشتمل على خاصية من خواص الاسم ، فالمنون فيه التنوينٌ ، والمضاف فيه الإضافة ، والمحلى بأل فيه " أل " ، ومن ثمَّ أرى أن جميعهم على نفس الدرجة في الإعمال ، وليس المنون أقوى إعمالًا منهما كما قيل .

---

١ ـ شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢ / ٢٦ .

الرد قول من قال بأن المصدر المضاف أقوى أنواع المصدر عملًا

الذين ذهبوا إلى القول بأن المصدر المضاف أقوى في العمل من نظيريه ؛ لأن كثرة ما ورد من إعمال المصدر المضاف عمل الفعل تدل على قوته .

أرى أنَّ ما ذهبوا إليه فيه نظرٌ لأن كثرةَ الوارد من إعمال المصدر المضاف عمل الفعل لا تدل على أنه أقوى الأنواع ، ويدل على هذا أنَّ هناك شواهدَ كثيرةً قد ترد على إعمال شيءٍ ما في موضع ما بكثرة ، في حين أنّها في حقيقة الأمر على غير قياس .

وعلى سبيل المثال وقوع المصدر نعتًا نحو : " مررت برجل عدلٍ " ، وقد ذهب معظم النحاة إلى أنَّ وقوع المصدر نعتًا على غير قياس[١] ، ومع ذلك ورد مجيء المصدر نعتًا كثيرًا ، وأيضًا وقوع المصدر حالًا نحو " طلع زيدٌ بغتةً " ذهب معظم النحاة إلى أنه على غير قياس ، وبالرغم من ذلك ورد مجيء المصدر حالًا كثيرًا [٢] .

ما أودُّ قوله : إن كثرة الوارد من إعمال المصدر المضاف عمل الفعل لا تدل على أنه أقوى الأنواع ، بل هو ونظيريه على نفس المستوى في القوة من وجهة نظري المتواضعة .

لكن غاية ما هنالك أنه قد ورد منه شواهد أكثر من نظيريه ، ويغلب على ظني أننا لو استقرأنا القرآن الكريم وشعر العرب الفصيح استقراءً جيدًا لوجدنا شواهدَ كثيرةً على إعمال المصدر المنون والمحلى بـ" أل " عمل الفعل ، لكن الحاصل أنَّ النحاة في كتب النحو ينقل بعضهم عن بعض الشواهد القرآنية والشعرية الواردة على كل قاعدة ، ومن ثَمَّ فمعظم الشواهد الموجودة في معظم الكتب هي نفسها ، ولم أجد من يزد على ما ورد في كتب من تقدم عليه من الشواهد إلا ابن مالك ، فغالبًا ما أجده يذكر شواهدَ لم يذكرها غيره ممَّن تقدم عليه أو حتى أتى بعده ، ولو فعل الجميعُ كما فعل ابنُ مالك ـ رحمه الله ـ لزخر كل كتاب من كتب النحو بالعديد والعديد من الشواهد التي تخالف ما ورد في غيره ، ولوجدنا الكثير من الشواهد على كل قاعدة نحوية بما في ذلك إعمال المصدر المنون والمحلى بـ" أل " عمل الفعل .

وبناء على ما سبق فإنني أميل إلى القول بأن أنواع المصدر كلها على درجة واحدة في القوة وليس بعضها أقوى من بعض .

---

١ ـ ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣ /١١٦٠ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٩٥٦، شرح ابن عقيل : ٣ / ٢٠٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣٢٣ ،ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٣ /١٤١ .

٢ـ ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٤٤ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٢ / ٦٩٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٥٣ ، التصريح : ١ / ٥٨١ ، الهمع : ٢ / ٢٩٩ .

الخاتمة

الخاتمـــــــــة

****

أحمدك اللهم أن أتممت النعمة ، وأكملت العطية ، وشملتني بالرعاية ، وأحطتني بالتوفيق والهداية ، حتى أتيت الشاطئ الذي أبغي ، وألفيت الهدف الذي أقصد .

وأصلي وأسلم على نبيك ومصطفاك وحبيبك ، وعلى إخوانه الأنبياء ،وآله وأصحابه الأصفياء .

وبعـد :

فقد توصلت من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج من أهمها :

ـ في مصادر الفعل الثلاثي ننظر إلى المسموع عند الورود ، ونلجأ إلى القياس عند عدمه .

ـ " فَعُل " اللازم يأتي مصدره قياسًا عند سيبويه على " فَعَال " و" فَعَالة " و " فُعْل " ، وليس على " فَعَالة " فقط كما نَسَب إليه البعض ، إلا أن أكثرها في الاستعمال هو " فَعَالة " .
ـ مجيء " فَعَّل " صحيح اللام على " تَفْعِلَة " قياسيٌّ ؛ إذ قد ورد مجيئه عليه في أمثلة كثيرة ، والكثرة دليل القياس .

ـ " فِعْلَال " يُعد من المصادر القياسية التي يأتي عليها " فَعْلَل " ، إلا أنه لا يستعمل في جميع ما كان على وزن " فَعْلَل " ؛ لأن مصدر الرباعي ينبغي أن يكون بزيادة ألف قبل الآخر .
ـ يجوز القياس على ما ورد من مجيء" فَعَّل " على وزن " فِعَّال " ؛ إذ هو الأصل ، وهو لغة يمانية فصيحة ، كما أنه فاش في كلام فصحاء العرب ، وما كان من كلام العرب الفصحاء يصح القياس عليه .

ـ مصدر الفعل المعتل اللام الذي على وزن " فَعَّل " في الأصل " تَفْعِيْل " وليس " تَفْعِلة " ؛ وذلك لوروده على هذا الأصل في قول الشاعر :

بَاتت تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًا كَمَا تَنزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

لأن الشاعر له مُراجعة الأصول ، وإن كانت مرفوضة .

ـ مجئ المصدر الميمي في القرآن الكريم و كلام العرب في مواضع عديدة ، على غير القياس الذي وضعه النحاة له ، دليلٌ على أنه في هذه المواضع أيضًا قياسيٌّ وليس شاذًا ؛ لأن كثرة الاستعمال دليلُ القياس ، وأيضًا هذه لهجات للعرب الفصحاء حكاها عنهم سيبويه وغيره من النحاة ، وكلام العرب الفصحاء كله حجة يصح القياس عليها .

ـ المصدر هو أصل المشتقات ولذا يعمل عمل الفعل ؛ حتى وإن اتصل به شيءٌ من خصائص الأسماء بخلاف غيره من الأشياء التي تعمل عمل الفعل .

ـ يجوز تقديم معمول المصدر عليه ، كما يجوز الفصل بينهما بأجنبي ولكن بندرة وقلة ؛ لأن هذا يُخَلصنا من عناء تقدير محذوف ، وما يترتب عليه من فساد المعنى وعدم قبوله واستساغته .

ـ من الممكن أن نجد أرضًا مشتركة بين الحذف والإضمار تجعلهما ظاهرةً واحدةً ؛ إذ الإضمار ليس إلا تقدير ما لا وجود له في اللفظ ، كما أن الحذف في مجاله الرئيس ليس الإ حذف بعض أجزاء النص في اعتبار النحاة ، وكلمة الحذف تستطيع أن تُشيرَ إلى كلِّ محذوفٍ ، فلا معنى لأن نخصها ببعض المحذوفات دون بعض ، والإضمار ما هو إلا تقدير لشيءٍ غير موجودٍ فكأنه محذوف ، ومن ثَمَّ لا يتناول الإضمار غير ما يتناوله الحذف ؛ إلا أن الحذف أعمُ وأوسعُ من الإضمار؛ ومن ثمَّ فإنني أرى أن مصطلح الحذف والإضمار والمنوي كلها تدل على مدلول واحد ، وتدور في فلك واحد ، فجميعها يشير إلى شيء غير موجود في ظاهر العبارة .

ـ أنواع المصدر العامل عمل الفعل كلها على درجة واحدة في القوة وليس بعضها أقوى من بعض .

ـ المصدر هو أقوى العوامل بعد الفعل .

ـ المصدر يعمل عمل الفعل بحق الأصالة ؛ لأنه يطلب ما يطلبه الفعل المأخوذ منه ؛ لأن الفعل طلب الفاعل بما فيه من الدلالة على الحدث ، بغض النظر عن دلالته على الزمان ، والمصدر يدل على الحدث ولابد من قائم بهذا الحدث ، وما اشترطوه من أن

المصدر لابد أن يُقدر بأن أو ما والفعل إنما هو لتعيين زمان الحدث في كل مثال يعمل فيه المصدر .

ولو كان المصدر يعمل لشبهه بالفعل كما ذهب معظم النحاة لقيل حينئذٍ : المصدر يعمل لشبهه بالفعل فإذا اتصل به ما هو من خصائص الأسماء بَعُدَ عن الفعل وضَعُف شبهه به ، ومن ثَمَّ لا يعمل عمل الفعل ، كما هو الشأن في حالة بناء الاسم ، فالاسم إذا أشبه الحرف بُني ، فلا بُدّ أن يكون الشبهُ قويًا ، فإذا اتصل بالاسم ما هو من خصائص الأسماء حينئذٍ بعُد شبهه أو ضعف شبهه بالحرف فلم يُبن .

وقياسًا على هذا فالأحرى بالمصدر ألَّا يعمل في جميع حالاته المتقدمة (مضافًا ومنونًا ومقترنًا بأل) ؛ لأنه قد اتصل به في كلٍّ منها ما هو من خصائص الأسماء ، وهذا الأمر من شأنه أن يزيدَ قربه بالاسم ، ويبعده عن الفعل .

ولكنه اتصل به في كل نوعٍ من أنواعه خاصية من خواص الاسم ، ومن هذا عَمِلَ عَمَل الفعلِ ؛ ولهذا أرى أن المصدر يعمل عمل الفعل لكونه أصلًا للفعل ، والفعل أصل العوامل ، ومن ثَمَّ فأصله أحق وأولى بالعمل أصالة .

وبعد :

فهذا هو جهد المُقل ولا أدعي أنني وصلت إلى درجة الكمال في هذا البحث ، فالكمال لله وحده ، ولكني حاولت واجتهدت بقدر ما تهيأ لي ، وأعرف جيدًا أنني قد أكون أخطأت في بعض الآراء التي توصلت إليها أو ملت إليها ، لأنني بشرٌ ، والخطأ من طبيعة البشر .

وأسأل اللهَ أن يجزيني عن عملي هذا بقدر إصابتي وخطئي .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

ثبت المصادر والمراجع

****

ـ أبنية الصرف في كتاب سيبويه للدكتورة / خديجة الحديثي ، مكتبة النهضة بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥م .
ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي بتحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد ، ومراجعة الدكتور / رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، الطبعة الأولى : ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .
ـ الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج بتحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة لبنان - بيروت .
ـ إعراب القرآن لأبي جعفرأحمد بن محمد النحاس بتحقيق عبد المنعم خيل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٢١ م .
ـ إعراب القرآن لإسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم ، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض الطبعة الأولى : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م .
ـ إعراب القرآن المنسوب للزجاج لعلي بن الحسين بن علي أبو الحسن الأَصْفهاني الباقولي بتحقيق / إبراهيم الإبياري ، دارالكتاب المصري - القاهرة ودارالكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت ، الطبعة: الرابعة - ١٤٢٠ هـ .
ـ إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش / الطبعة الرابعة : ١٤١٥هـ .
ـ ألفية ابن مالك لمحمد بن عبدالله جمال الدين الطائي الجياني ، طبعة : دار التعاون .
ـ أمالي ابن الشجري بتحقيق الدكتور / محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢ م .
ـ الأمالي لأبي علي القالي ترتيب محمد عبد الجواد الأصمعي ، دار الكتب المصرية ـ الطبعة الثانية : ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٦ م .
ـ الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام بتحقيق الدكتور / عبد الحميد قطامش ، دار المأمون للتراث ـ الطبعة الأولى : ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠ م .
ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، طبعة دارالفكر ـ دمشق .
ـ الأنموذج في النحو للزمخشري بشرح الأردبيلي .
ـ الأوائل لأبي هلال العسكري ، دار البشير طنطا ـ الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ .

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام بتحقيق يوسف الشيخ محمد ، طبعة دار الفكر .
ـ إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك ، بتحقيق / محمد المهدي عبد الحي عمار سالم ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .
ـ الإيضاح لأبي علي الفارسي بتحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م .
- الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان بن الحاجب بتحقيق الدكتور / موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ـ بغداد .
ـ البحر المحيط في التفسير لأبي حيان بتحقيق صدقي محمد جميل ، دار الفكر ـ بيروت طبعة سنة : ١٤٢٠هـ .
ـ بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ، دار الكتاب العربي بيروت ـ لبنان .
ـ البرهان في علوم القرآن للزركشي بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م .
ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع بتحقيق الدكتور / عياد بن عبد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦م .
ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية لبنان ـ صيدا .
ـ تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد الزبيدي ، دار الهداية .
ـ التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري بتحقيق علي محمد البجاوي ، الناشر : عيسى الحلبي .
ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري بتحقيق الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان ، الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .
ـ تُحْفَةُ الأَقْرَانِ في مَا قُرِئ بالتثليث مِنْ حُرُوفِ القرآن لأحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي أبو جعفر الأندلسي ، الناشر: كنوز أشبيليا - المملكة العربية السعودية ،الطبعة: الثانية، ١٤٨٢ هـ - ٢٠٠٧ م .
ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك لابن مالك ، مطبعة الميرية ـ مكة المكرمة ، طعبة سنة ١٣١٩هـ .
ـ التسهيل بشرح ابن مالك بتحقيق محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠١م .
ـ التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .
ـ تصريف الأسماء للدكتور محمد الطنطاوي ، الطبعة السادسة ١٤٠٨ هـ .

ـ تصريف الأسماء في اللغة العربية للدكتور صلاح شعبان ، دار الثقافة العربية .
ـ تصريف الأسماء والأفعال للدكتور فخر الدين قباوة ، مكتبة المعارف بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثانية : ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م .
ـ تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) لأبي البركات النسفي بتحقيق / يوسف علي بديوي ، دار الكلم الطيب ـ بيروت الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م .
ـ توجيه اللمع للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز بتحقيق الدكتور / فايز زكي محمد دياب ، دار السلام لطباعة والنشر ، الطبعة الثانية : ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧م .
ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي بتحقيق عبد الحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٨ م .
ـ التوطئة لأبي علي الشلوبيني بتحقيق الدكتور / يوسف أحمد المطوع ، طبعة سنة ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م .
ـ جامع البيان في تأويل القرآن لمحمد بن جرير أبو جعفر الطبري بتحقيق / أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت ، الطبعة الثامنة والعشرون : ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣.
ـ الجامع لأحكام القرآن المسمى بتفسير القرطبي بتحقيق / أحمد البردوني و إبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ـ القاهرة ، الطبعة الثانية : ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .
ـ الجامع المسند الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري بتحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ـ الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ .
ـ الجدول في إعراب القرآن الكريم لمحمود بن عبد الرحيم صافي ، دار الرشيد الطبعة: الرابعة ١٤١٨ هـ .
ـ الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ـ دار الأمل الطبعة الأولى : ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
ـ جمهرة اللغة لابن دريد بتحقيق رمزي منير بعلبكي ، ـــ دار العلم للملايين ـــ بيروت ، الطبعة الأولى : ١٩٨٧م .
ـ الجيم لأبي عمرو إسحاق بن مّرار الشيباني بتحقيق إبراهيم الإبياري ، طبعة سنة ١٣٩٤ ـــ ١٩٧٤هـــ .
ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ضبطه وصححه يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤ه ـ٢٠٠٣ م .
ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصبان ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ .

ـ الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي بتحقيق بدر الدين قهوجي ، بشير جويجابي ، دار المأمون للتراث ـ دمشق : بيروت الطبعة الثانية : ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .
ـ حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بتحقيق سعيد الأفغاني ، دار الرسالة .
ـ الحدود في علم النحو لأحمد بن محمد الأُبَّذي الأندلسي بتحقيق نجاة حسن عبد الله نولي ، طبعة سنة ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م .
ـ حذف الفاعل واستتاره بين التنظير والواقع الاستعمالي للدكتور / خالد بن عبد الكريم بسندي طبعة سنة : ١٤٣٠هـ .
ـ الحذف والتقدير في النحو العربي للدكتور علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر ـ القاهرة ٢٠٠٨ م .
ـ الحيوان للجاحظ ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الثانية : ١٤٢٤هـ .
ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي بتحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة : ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .
ـ الخصائص لأبي الفتح ابن جني الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة : الرابعة .
ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩م
ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي بتحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط ، دار القلم دمشق .
ـ درة الغواص في أوهام الخواص للحريري بتحقيق / عرفات مطرجي ، مؤسسة الكتب التقافية ـ بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م .
ـ دلالة السياق للدكتور ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي ، مطابع جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ .
ـ ديوان الأخطل بشرح وتقديم / مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثانية : ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤م .
ـ ديوان الأعشى بشرح الد كتور / محمد حسين ، الناشر : مكتبة الآداب ـ الجماميز .
ـ ديوان الأقيشر الأسدي بصنعة الدكتور / محمد علي دقّة ، دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى : ١٩٩٧م .
ـ ديوان الحطيئة بشرح / حمدُو طمَّاس ، دار المعرفة بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م .
ـ ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح حمدُو طمَّاس ، دار المعرفة بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٢٦ ـ ٢٠٠٥ .
ـ ديوان الشماخ بتحقيق / صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ـ مصر .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، طبعة دار القلم بيروت ـ لبنان .

ـ ديوان الفرزدق في ديوانه شرحه وضبطه / علي قاعور ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م .
ـ ديوان كثيرعزة بشرح وجمع الدكتور / إحسان عباس ، دار الثقافة بيروت ـ لبنان . طبعة سنة ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١م .
ـ ديوان لبيد بن ربيعة بشرح حمدو طمَّاس ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤م .
ـ ديوان المعاني لأبي هلال العسكري ، دار الجيل ـ بيروت .
ـ الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي بتحقيق دكتور / محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، الطبعة الأولى : ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩ م .
ـ رسالة الحدود للرماني بتحقيق إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ـ عمان .
ـ سر صناعة الإعراب لابن جني / دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .
ـ شافية ابن الحاجب بشرح الرضي بتحقيق / محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، طبعة سنة ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .
ـ الشافية في علم التصريف ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري لابن الحاجب تحقيق / حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية ـ مكة ، الطبعة الأولى : ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥م .
ـ شذا العرف في فن الصرف لأحمد بن محمد الحملاوي بتحقيق / نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، مكتبة الرشد الرياض .
ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ـ القاهرة الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك بتحقيق محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان .
ـ شرح أبيات سيبويه للسيرافي بتحقيق الدكتور / محمد علي الريح هاشم ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة - مصر طبعة سنة : ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
ـ شرح الأجرومية لأبي محمدٍ صالح بن مُحمدٍ بنِ حسنٍ آل عُمَيِّر الأسمريُّ القحْطانيُّ .
ـ شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨ م .
ـ شرح ألفية ابن مالك لأبي عبد الله أحمد الحازمي .

ـ شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لزين الدين أبي حفص عمر بن مُظفَر بن الوَرْدِي بتحقيق الدكتور : عبدالله بن على الشلَّال ، الطبعة : الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨ م .
ـ شرح التسهيل لابن مالك بتحقيق محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠١م .
ـ شرح جمل الزجاجي لابن خروف بتحقيق الدكتورة / سلوى محمد عمر عرب ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ .
ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي" الشرح الكبير " بتحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح .
ـ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي بتحقيق / غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤ هـ ـ ٢٠٠٣ .
ـ شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء العكبري بتحقيق / مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة - بيروت .
ـ شرح الرضي على الكافية بتحقيق الدكتور إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م .
ـ شرح شافية ابن الحاجب للرضي بتحقيق / محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، طبعة سنة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥ م .
ـ شرح شذور الذهب لابن هشام بتحقيق / عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ـ سوريا : ٤٩١ .
ـ شرح طيبة النشر لابن الجزري ، ضبطه وعلق عليه الشيخ / أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الثانية : ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠م .
ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك بتحقيق / عدنان الدوري ، وزارة الثقافة العراقية ، طبعة سنة ١٣٩٧ ـ ١٩٧٧م .
ـ شرح قطر الندى بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ ـ القاهرة .
ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك ـ حققه وقدم له الدكتور / عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى ـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث ، الطبعة الأولى .
ـ شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، دار إحياء التراث القديم ، الطبعة: الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي بتحقيق / أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م .
ـ شرح المفصل لابن يعيش ،عالم الكتب ـ بيروت / مكتبة المتنبي ـ القاهرة .

ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين بتحقيق د/ تركي بن سمو بن نزال العتيبي ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣م .
ـ شرح المقرب المسمى التعليقة للعلامة بهاء الدين بن النحاس الحلبي دراسة وتحقيق د/ خيري عبد الراضي عبد اللطيف ، دار الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م .
ـ شعب الإيمان بتحقيق الدكتور / عبد العلي عبد الحميد حامد ، مختار أحمد الندوي ، مكتبة الرشد الرياض ، الطبعة الأولى :١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣ م .
ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة ، دار الحديث ـ القاهرة طبعة سنة ١٤٢٣هـ .
ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي بتحقيق الدكتور : الشريف عبد الله الحسيني ، مكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م
ـ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ـ بيروت الطبعة : الرابعة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
ـ الصناعتين لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري بتحقيق / علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العنصرية - بيروت ، طبعة سنة : ١٤١٩ هـ .
ـ الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك لإبراهيم بن صالح الحندود ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـ طبعة سنة ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١م .
ـ ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبد العزيز النجار ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١ .
ـ علل النحو لمحمد بن عبدالله بن الوراق بتحقيق محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .
ـ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي البصري بتحقيق د مهدي المخزومي ، د إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .
ـ الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري بتحقيق محمد إبراهيم سليم ـ دارالعلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر .
ـ الفلاح في شرح المراح لابن كمال باشا ، الطبعة الثالثة : ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩م .
ـ الكافية بشرح الرضي لابن الحاجب بتحقيق الدكتور إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م .
ـ الكافية الشافية بشرح ابن مالك بتحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي ، الناشر جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى .

ـ الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد بتحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي القاهرة ـ الطبعة الثالثة : ١٤١٧هـ ـ ١٩٧٧م .
ـ الكتاب لسيبويه بتحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة الطبعة : الثالثة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
ـ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد بن على الفاروقي الحنفي التهانوي تقديم وإشراف ومراجعة د/ رفيق العجم ، وبتحقيق د/على دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .
ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله ، دار الكتاب العربي - بيروت ـ الطبعة الثالثة : ١٤٠٧ هـ .
ـ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي بتحقيق عدنان درويش ـ محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت .
ـ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري بتحقيق الدكتور/ عبد الإله نبهان ، الطبعة الأولى : ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م ـ دار الفكر ـ دمشق .
ـ لسان العرب لابن منظور الإفريقي ، **دار** صادر ـ بيروت الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ .
ـ اللمحة في شرح الملحة لمحمد بن حسن شمس الدين المعروف بابن الصائغ بتحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م .
ـ اللمع في العربية لابن جني بتحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ـ الكويت .
ـ المجتبى من مشكل إلقرآن للدكتور / أحمد بن محمد الخراط أبو بلال ، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنورة ، طبعة سنة ١٤٢٦هـ .
ـ مجمل اللغة لابن فارس بتحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة : الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
ـ مجيب الندا إلى شرح قطر الندى للعلامة جمال الدين الفاكهي دراسة وتحقيق د/ مؤمن عمر محمد ، الدار العثمانية ، الطبعة الأولى : ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨ م .
ـ المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ، وزارة الأوقاف ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .
ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية بتحقيق / عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٢ هـ .
ـ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، مكتبة المتنبي ـ القاهرة .
ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل بتحقيق الدكتور / محمد كامل بركات ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م .
ـ معاني القراءات لمحمد بن أحمد الأزهري الهروي ، الناشر مركز البحوث ـ جامعة الملك سعود ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ١٩٩١ م .

ـ معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج بتحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ـ بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .
ـ المُغْرِب ترتيب المُعَرّب لناصر بن عبد السيد برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِي ، دار الكتاب العربي . .
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام : بتحقيق الدكتور / عبد اللطيف محمد الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ـ الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م .
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام بتحقيق د / مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، دار الفكر - دمشق الطبعة السادسة ١٩٨٥م .
ـ المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني بتحقيق الدكتور/ محمد علي الحمد ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .
ـ مقاييس اللغة لأحمد بن فارس القزويني الرازي بتحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر ، طبعة سنة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م
ـ المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني بتحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان ، الجمهورية العراقية - طبعة دار الرشيد ١٩٨٢م .
ـ المقتضب لأبي العباس المبرد بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ـ بيروت .
ـ ملحة الإعراب للحريري ، دار السلام ـ القاهرة ، الطبعة الأولى : ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م .
ـ الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان ،الطبعة: الأولى : ١٩٩٦ م .
ـ الموجز في قواعد اللغة العربية لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ، دار الفكر - بيروت - لبنان ، طبعة سنة : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
ـ النكت في معاني القرآن الكريم وإعرابه لعلي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن بتحقيق / د عبد الله عبد القادر الطويل ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
ـ النحو الوافي للدكتور عباس حسن ، دار المعارف الطبعة الخامسة عشرة .
ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي بتحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية - مصر .

فهرس الموضوعات

المقدمة ٨٠٦

الدراسة التمهيدية ٨٠٩

المبحث الأول : تعريف المصدر والقول في أصل المشتقات ٨١٠

المبحث الثاني: أبنية المصادر ٨١٦

المطلب الأول : مصادر الفعل الثلاثي المجرد ٨١٧

المطلب الثاني : مصادر الفعل غير الثلاثي ٨٤١

المطلب الثالث : أبنية المصدر الميمي ٨٦٤

المطلب الرابع : المصدر الصناعي وكيفية بنائه ٨٧٤

الفصل الأول : إعمال المصدر عمل الفعل ٨٧٨

المبحث الأول : إعمال المصدر عمل الفعل هل هو بالإصالة أم بالحمل على الفعل ؟ ٨٧٩

المبحث الثاني : شروط إعمال المصدر عمل الفعل ٨٨٥

الفصل الثاني : أحوال المصدر العامل عمل الفعل ٩١١

المبحث الأول : إعمال المصدر المضاف عمل الفعل ٩١٢

المبحث الثاني : إعمال المصدر المنون (المجرد) عمل الفعل ٩٣٨

المبحث الثالث : إعمال المصدر المقترن بـ " أل " عمل الفعل ٩٤٧

الخاتمة ٩٦٣

ثبت المصادر والمراجع ٩٦٧

فهرس الموضوعات ٩٧٦